دراســـات حـــالة

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

رسم: **همام السيد**

النازحون السوريون في لبنان:
ما وراء التصنيف وتجانس التجارب

ترجمة: **جنان منتش**

تدقيق لغوي انجليزي اضافي: **محمد الشمعة وبانة عيتاني**

تدقيق لغوي عربي: **جنان منتش**

تصحيح لغوي عربي: **د. دينا الخواجة وإسلام الرباعي**

النـــازحون السوريون في لبنـــان:
ما وراء التصنيف وتجانس التجارب

تحرير: **منار فليفل**

حـــــول معهـــــد الأصفـــــري فـــــي الجامعـة الأميركية فـــــي بيـــــــروت

يسـعى معهـد الأصفـري للمجتمـع المدنـي والمواطنـة, وهـو مركـز أبحـاث للعلـوم الاجتماعيـة عـن المنطقـة العربيـة, إلـى تمتيـن الجسـور بيـن الأكاديمييـن والنشـطاء وصانعـي السياسـات وعمـوم المهتميـن لاستكشـاف كافـة الأشـكال التقليديـة أو المبتكـرة لدعـم عمليـات الديمقراطيـة التشـاركية, ومسـاءلة عمليـات صنـع السياسـات المحليـة, لتحفيـز جهـود المجتمـع المدنـي وتكريـس مبـادئ المواطنـة الفعّالـة فـي العالـم العربـي.

فـي هـذا الإطـار, يركّـز المعهـد علـى تنظيـم ورش وبرامـج عمـل تدريبيـة للشـباب والصحفييـن والنشـطاء إلـى جانـب قيامـه بمهـام البحـث الأكاديمـي وإنتـاج المعرفـة داخـل وخـارج الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت. كمـا يقـوم المعهـد بتنظيـم فـرق بحثيـة جماعيـة فـي مجـالات متعلّقـة بالمشـاركة السياسـية والمسـاءلة والحوكمـة الرشـيدة؛ إضافـة الـى إصـدار توصيـات لدعـم مشـاركة المواطنيـن والمواطنـات, وتعزيـز دور المجتمـع المدنـي فـي الوسـاطة والمـداولات والتنظيـم الذاتـي.

يعمـل المعهـد علـى دعـم الوعـي العـام بـدور المجتمـع المدنـي لرصـد وتحليـل أشـكال المبـادرات المدنيـة المختلفـة فـي مجـالات القانـون والحوكمـة والثقافـة وإدارة الصراعات في المنطقـة, ويحـاول نشـر أنماطًـا جديـدة لتثميـن هـذه المبـادرات عبـر عقـد الاجتماعـات الشـهرية والنـدوات والمحاضـرات وورش العمـل والمؤتمرات والنـدوات, فضـلًا عـن المدوّنـة الخاصـة بالمعهـد, بالإضافـة إلـى مطبوعـات المركـز.

ويُعـدّ معهـد الأصفـري شـريكًا فاعـلًا بالجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت, يشـارك فـي إثـراء التـزام الجامعـة بخدمـة وتثقيـف والتفاعـل مـع المجتمـع اللبنانـي. ويقـوم المعهـد حاليًـا بتطويـر اختصـاص ثانـوي عـن المجتمـع المدنـي والفعـل الجماعـي علـى مسـتوى التعليـم العالـي. وأخيـراً وليـس آخـراً, يقـوم المعهـد بتنميـة برامجـه البحثيـة الثـلاث: المجتمـع المدنـي والقانـون والحوكمـة؛ الثقافـة كمقاومـة؛ المجتمـع المدنـي فـي سـياقات النـزاع ومـا بعـد النـزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

2 **حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت**

6 **عن المشروع**

8 **مقدّمة**

13 **من مناطق الحرب إلى مناطق الحدود:** طبيعة هيكل إدارة غير رسمي لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى

28 **التحرّك العمالي للسوريين في لبنان:** الحياة اليومية والتطلعات المستقبلية

41 **دور الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في الحياة اليومية للمستثمرين السوريين وأعمالهم:** نظرة مقارنة على بيروت الكبرى، وطرابلس، وعكار

57 **شهادات من عائلات سورية في لبنان:** دراسة حالة عن الروابط العائلية ورأس المال الاجتماعي للعمال السوريين النازحين

73 **الحياة اليومية والمستقبلية للعمال النازحين السوريين في مناطق بيروت التجارية**

84 **«من القصر إلى الخيمة»** النازحات في المخازن السكنية والخيم في عكار شمال لبنان

94 **دور شبكات الدعم والقادة المجتمعيين في النزوح في عكار**

106 **منازل الماضي، والحاضر، والمستقبل:** تتبع مسارات النزوح السوري في قرية غزة اللبنانية

عن المشروع

منزلة الأرض:
رسم خارطة اجتماعية للممارسات اليومية غيـــر الرسمية داخل مجتمعات النـــازحين الســـوريين في لبنـــان

مشـروع بحثي ممول من مؤسسة فورد.

ينظـر المشـروع البحثـي إلـى الطـرق التـي ينتهجهـا النازحـون السـورين مـن أجـل (إعـادة) تنظيـم أنفسـهم داخـل القطـاع غيـر الرسـمي للحصـول علـى الخدمـات الأساسـية، وذلـك فـي ظـل الصـراع الدائـر والأزمـة الحاليـة منـذ مغادرتهـم الأراضي السـورية. وقـد قمنـا فـي هـذا المشـروع بتعريـف القطـاع غيـر الرسـمي علـى أنّـه قطـاع السـلع والخدمـات خـارج نطـاق رسـمية الدولـة، لكنّـه ليـس بالضـرورة منفصـل عنـه. حيـث يلجـأ معظـم المواطنيـن فـي لبنـان إلـى طـرق غيـر رسـمية للحصـول علـى خدمـات الميـاه والكهربـاء، وذلـك علـى الرغـم مـن وجـوب تأميـن هـذه الخدمـات باعتبارهـا حقـوق أساسـية للمواطنيـن، كمـا لا يوجـد توزيـع عـادل لمـوارد هـذه الخدمـات. هكـذا، تتفاقـم المشـكلة عنـد النازحيـن فـي لبنـان بسـبب طبيعـة اقتصـاد لبنـان السياسـي، فيجـد الأفـراد أنفسـهم مُجبريـن علـى تحصيـل حقوقهـم وضمانتهـا باللجـوء إلـى شـبكات غيـر رسـمية.

وبالتالي، حاول المشروع البحثي رصد أشكال تشابك الممارسات غير الرسمية والنزوح، لنوثق الممارسات الإقصائية التي يعاني منها أفراد مجتمعات النازحين السوريين من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، الذين ينطبق عليهم تصور «غير المواطنين في لبنان». ونستهدف عبر توثيق الطرق التي حاولت المجتمعات السورية تسخير الضروريات المعيشية الأساسية من خلالها، استخدام مناهج كيفية لتوثيق تجارب تاريخ الحياة اليومية من منطلق إثنوجرافي. وبذلك، ندرس كيف تساهم الأزمة السورية في إعادة بناء هذه الشبكات، وفهم تسلسلها الهرمي، الأمر الذي يسمح في نهاية المطاف بإعادة إنتاج أنماط الحكم و ترسيخ ترسيم حدود الدولة الفاصلة بين سوريا ولبنان، وبين السوريين النازحين أنفسهم في الأراضي اللبنانية.

مقدّمة

منار فليفل[1]

منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011، لا يزال ما يقارب الثلاثة عشر مليون سوري يعيشون خارج موطنهم. مثل هذا الرقم المهول يعني أنّ أكثر من نصف السكان الأصليين باتوا نازحين إما داخليًا وإما خارجيًا بسبب الحرب (Vignal 2018)، وقد كانت تركيا ولبنان والأردن -الدول الثلاث المجاورة لسوريا- البلاد المضيفة الرئيسية للاجئين السوريين حول العالم، فقد سجلت تركيا أكثر من 3.5 مليون لاجئ، وسجل لبنان حوالي مليون شخص والأردن أكثر من 670 ألفًا (UNHCR, UN Situations: Syria 2019). على الرغم من هذه الأرقام الرسمية، فإنه في بلد مثل لبنان حيث تسود الممارسات غير الرسمية، (Ajluni and Kawar 2015)[2]، يتخطى عدد اللاجئين السوريين الفعلي المليون لاجئ. تقول منظمة «هيومن رايتس ووتش» إنّ الحكومة اللبنانية كانت قد قدّرت استضافة البلد لحوالي مليون ونصف لاجئ سوري عام 2018 (Human Rights Watch 2018). وقبل أن تقوم الدولة اللبنانية بتبني سياسات تقييدية حدت من دخول السوريين إلى أراضيها عام 2015، كانت السياسة التي تنتهجها في موضوع النازحين السوريين تُعرف بـ «سياسة اللا-سياسة» (Mourad 2017) (Mufti 2014). ويعود إلزام الحكومة اللبنانية السوريين بالحصول على تأشيرات وإخضاعهم إلى قيود دخول إلى الوجود العسكري السوري في لبنان الذي استمرة لمدة ثلاثين عامًا، وإلى الوجود الفلسطيني طويل الأمد في البلد (Janmyr 2016).

نظرًا إلى أنّ الحكومة اللبنانية لا تشير إلى السوريين بصفتهم لاجئين، وإلى أنّها لم تنجح في حوكمة الأزمة بالطريقة الملائمة من أجل الحرص على وصول السوريين إلى الخدمات الأساسية، بما فيها سبل العيش والمأوى والصحة والتعليم، يجد عدد كبير من السوريين أنفسهم في وضع محفوف بالمخاطر بدرجة كبيرة (Akesson and Badawi 2019) و(Dionigi 2016). وبحسب «هيومن رايتس ووتش»، تترك هذه العوامل آلاف الأطفال من النازحين مسلوبي الحقّ في التعليم. ويعود ذلك أساسًا إلى تدهور وضع العائلات الاقتصادي التي غالبًا ما ترسل أولادها إلى العمل بدلًا من المدرسة. وتشير الإحصائيات إلى أنّه في العام 2018، قَدّر عدد اللاجئين الأطفال خارج المقاعد الدراسية بحوالي الـ 300,000 (Human Rights Watch). بالإضافة إلى ذلك، يزيد الوضع الاقتصادي في لبنان من صعوبة إيجاد وظائف مستدامة، والحفاظ على مستوى معيشي كافٍ، والحصول على خدمات تعليمية وصحية لائقة، الأمر الذي يضعهم في موقع مادي حرج (Akesson and Badawi 2019). من ناحية أخرى، تزداد العلاقات بين اللبنانيين والسوريين حدة، مما يزيد من التحديات التي تفاقم الوضع السيء أصلًا (Yahya, Kassir and El Hariri 2018). كما أنّه في السنوات القليلة الماضية، بدأت البلديات والجهات الأمنية اللبنانية بإجبار اللاجئين السوريين في عدة مناطق على إزالة خيمهم، دون تقديم أي تبرير رسمي أو اتباع الإجراءات اللازمة (Stel and Van der Meijden 2018).

[1] منسقة مشروع في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

[2] على حد قول عجلوني، كانت نسبة الممارسات غير الرسمية قبل اندلاع الأزمة 44% (Ajluni et al. 2015).

في العام 2019 بالتحديد، ومع نهاية المعارك في عدة مناطق سورية، تمّ البدء بممارسة ضغوط إضافية على السوريين من أجل العودة (Mhaissen and Hodges 2019). وقد شهد لبنان مؤخرًا أحداثاً استثنائية شديدة التقلب أدت إلى تفجر ما عرف بـ «ثورة 17 تشرين». خلال هذه الفترة، صبت الحكومة اللبنانية جام تركيزها على المطالبات الشعبية بتأمين الخدمات الأساسية، وإصلاح الوضع المالي المتردي، وغيرها من المطالبات السياسية والاجتماعيةوالاقتصادية، بحيث صُرف النظر عن وضع اللاجئين السوريين ومسألة عودتهم إلى سوريا. لكنّ بعض اللبنانيين شغلتهم مسألة المساعدات المقدمة للسوريين، التي بحسب تخمينهم، يتم تأمينها بالدولار. غير أنّه في الحقيقة، يعاني معظم السوريين في لبنان من آثار التضخم، وفقدان الوظائف، والوضع العام المتدهور في لبنان.

وقد تجلت معاناة الجهات المانحة بشكل واضح في عام 2019، خصوصًا مع ارتفاع فجوة التمويل إلى 48% بنهاية عام 2018 (UNHCR 2018). ونتيجة هذه الظروف، يعيش السوريون في لبنان اليوم تعقيدات عدة لا تقتصر على مشاكل النزوح «الاعتيادية» من خسائر مادية ومالية، وتفكك العائلات وانفصال أفرادها، وعدم امكانية الحصول على مختلف الخدمات، بل تشمل أيضًا عوائق تقف أمام عيشهم حياة كريمة في لبنان. وبسبب تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان في الأشهر الأخيرة، تفاقم وضع السوريين في البلد بسبب غياب الجهودة الجادة من أجل التوصل إلى تسويات سياسية واجتماعية تشجع السوريين على العودة إلى «المناطق الآمنة». وتُعد العودة الطوعية والكريمة بالنسبة لعدد كبير من السوريين أمرًا متخيلًا بعيد المنال، إذ من المرجح في المستقبل أن يبقى معظم السوريين في البلاد المضيفة إما بسبب خسارتهم لممتلكاتهم في سوريا، وإما تخوفًا من محاكمتهم أو من الخدمة العسكرية. لذلك، كما يقول فواز، يجب النظر إلى النزوح السوري على أنّه نزوح طويل الأمد، ولا يجب حصره باعتباره قضية انسانية فحسب، بل هو واقع عالمي متنامٍ (Fawaz 2017).

تتمّ معاملة السوريين في الكثير من الأوقات على أنّهم مواضيع لتحصيل المعرفة، أو تعداد سكني يجب ادارته أو حتى احتوائه، ومؤخرًا، بات يُنظر إليهم على أنّهم مصدر مشاكل تحول دون التنمية (انظر إلى (Malkki 1995)). وكانت المنظمات الدولية والأكاديميون والوسائل الإعلامية تقوم في السنوات الماضية بشكل متكرر بتصنيف السوريين النازحين المقيمين في لبنان تحت فئة واحدة، وتصويرهم على أنهم ضحايا عاجزين وضعيفة , أو سكان محرومين , أو تهديدات أمنية. وقد صورت تقارير هذه الجهات اللاجئين على أنهم بحاجة إلى الحماية أو الإدارة أو الاحتواء أو الرعاية، إذ نادرًا ما كان يتمّ وصف السوريين بأنّهم أصحاب قرار أو جهات فاعلة سياسيًا، فهم غالبًا إما متلقو مساعدات غير فاعلين أو ضحايا حرب. وقد أعطى بعض الأكاديميين لهذه الممارسات اسم «الكلام عن اللاجئين» وتصدوا لخطاب الحكومة اللبنانية ومعظم الوكالات الدولية ووسائل الإعلام في ما يتعلق بفهم وتحليل التجارب التي يعيشها السوريون في لبنان

(Fawaz, Gharieh, et al. 2018). وعلى الرغم من أنّ عدد كبير من النازحين السوريين في لبنان ما زالوا يواجهون الكثير من التحديات، تختلف التجارب بحسب الفضاءات، والمهن، والمجتمعات، والعلاقات الاجتماعية وشبكات الدعم التي ينخرطون فيها، وغيرها من العوامل. ولم يتم تمثيل اختلاف التجارب التي يعيشها السوريون بالشكل المطلوب في مختلف أوساط النشر في الإعلام، والمنشورات الأكاديمية، والدوائر المعنية بالتنمية والأعمال الإنسانية. وقد أظهر البحث الذي قمنا به في معهد الأصفري تعدّد المواقف والتصورات والتحديات وأنماط الحياة التي يتبناها السوريون المقيمون في لبنان. يهدف هذا البحث إلى بناء خطاب مضاد والوقوف في وجه الخطاب الذي يحدّ من تجارب السوريين في النزوح ويصنفها ويوحّدها، وذلك عبر الكشف عن التجارب المتنوعة التي مرّ بها النازحون السوريون الذين يتوزعون على المناطق اللبنانية، طوال سنوات النزوح الثماني.

يبني هذا التقرير على أكثر من 130 مقابلة اثنوجرافية تمّ إجراؤها مع نازحين سوريين في أكثر من منطقة لبنانية، ويقدّم نتائج بحث استمرّ لأكثر من سنتين، تمّ تلخيصها في ثماني دراسات حالة أظهرت مختلف الطرق التي ينتهجها السوريين من أجل الوصول إلى الخدمات عبر الشبكات غير الرسمية وبالتغلب على السياسات والإجراءات التقييدية من خلال اعتماد آليات تكيف مبتكرة. وتشمل الدراسة الاثنوجرافية سِير حياة شخصية ومقابلات شبه منظمة، تركز على المواضيع عوضًا عن المواقع.

تبحث دراسة الحالة الأولى في استراتيجيات ما بعد الخروج التي تتبناها الجهات الفاعلة الإنسانية، وتحلل كيف استمر النازحون السوريون بالحصول على خدمات المياه والصرف والنظافة الصحية عبر هياكل الحوكمة غير الرسمية في منطقتي مرجعيون وحاصبيا في جنوب لبنان. وتستند الدراسة الثانية إلى 30 مقابلة لتسلّط الضوء على تأثير مختلف قطاعات العمل على أنماط العمل، وعلى التحديات التي يواجهها العمال الذين يعيشون في أنحاء بيروت ويعملون فيها، وعلى طموحاتهم، مع التركيز على خصوصيات الاختلافات بين النوادل السوريين وعمال البناء. أما دراسة الحالة الثالثة، فتنظر في مفهوم وممارسة تنقل اليد العاملة كاستراتيجية تبناها مختلف العمال السوريون الذين يسكنون في بيروت والمناطق المحيطة بها. وتتمّ مقاربة الموضوع على أنّه وسيلة لتجاوز القيود الحكومية والمواقف الاستغلالية التي يتم فرضها على العمال السوريين.

تستكشف دراسة الحالة الرابعة الظروف والتحديات وآليات التكيف التي يستخدمها المستثمرون وعمال المطاعم في عكار وبيروت. أما الدراسة الخامسة، فتركز على أهمية الشبكات الاجتماعية بهدف تصوير رأس المال التجسيري الذي تمتلكه قبيلتين أتيتا من منبج وتعيشان في ضواحي بيروت، ودوره في مساعدة الأفراد على الوصول إلى سبل تأمين الرزق والعمل والخدمات مثل الرعاية الصحية. وتسلط دراسة الحالة السادسة،الضوء على كيفية تمكُّن مجتمع نازحين سوريين في عكار، بواسطة شبكات الدعم والقادة المجتمعيين، من خلق جهاز

حوكمة بديل (في ظل غياب الخدمات الحكومية)، وتقارنه بالمجتمعات الأخرى التي لا تملك هذا النظام البديل. وتركّز سابع دراسة على مقابلات مع نساء، وتنظر في السبل غير الرسمية التي تستخدمها مجتمعات النازحين السوريين من أجل دعم بعضها البعض وخلق صداقات وشبكات جديدة في ظل النزوح، كما تركز أيضًا على أهمية فهم حياة الأشخاص المقابَلين قبل نزوحهم وتعتبرها أمرًا مفصليًا يساعد على فهم حياتهم في لبنان. وترتكز الدراسة الأخيرة أيضًا على مقابلات مع نساء لتصور مختلف أنماط مساكن السوريين في عكار والمناطق المحيطة، التي تتراوح بين المرأب، ومستوطنات الخيام غير الرسمية، والمخيمات، لتقوم الدراسة بعدها بتحليل معنى السكن في مثل هذه الأماكن من وجهة نظر المحاوَرون.

ختامًا، تجدر الإشارة إلى أنّه صحيح أنّ هذا التقرير يحلل آليات التكيف التي ينتهجها مختلف السوريين في لبنان، وديناميات القوة التي تحكم حياتهم، إلا أنّه لا يقلل من أهمية حياتهم قبل الحرب السورية، وهو موضوع تحدّث عنه المقابَلون في العمل الميداني بشكل متكرر.

ببليوجرافيا

Ajluni, Salem, and Mary Kawar. 2015. Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis. Regional Office for Arab States, International Labour Organization, International Labour Organization.

Akesson, Bree, and Dena Badawi. 2019. Economic Precarity among Syrian Refugee Families Living in Lebanon : Policy Recommendations to Restore Hope in the Context of Displacement. Reports and Papers, International Migration Research Centre, Wilfrid Laurier University, Waterloo: Policy Points.

Amnesty International. 2015. "Pushed to the Edge: Syrian refugees face increased restrictions in Lebanon." London.

Dionigi, Filippo T. 2016. "The Syrian refugee crisis in Lebanon: state fragility and social resilience." LSE Middle East Centre Paper Series (LSE) (15).

Fakhoury, Tamirace. 2017. "Governance Strategies and Refugee Response : Lebanon in the Face of Syrian Displacement." International Journal of Middle Eastern Studies 49: 681-700.

Fawaz, Mona. 2017. "Planning and the Refugee Crisis: Informality as a Framework of Analysis and Reflection." Planning Theory (SAGE Journals) 16 (1): 99-115.

Fawaz, Mona, Ahmad Gharbieh, Dounia Salamé, and Mona Harb. 2018. Editors' Introduction : For a Different Kind of Refugee Talk. Edited by Mona Fawaz, Ahmad Gharbieh, Mona Harb and Dounia Salamé. Beirut: Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs.

Government of Lebanon and UNHCR. 2019. Lebanon Crisis Response Plan 2017 - 2020 : 2019 Update. Government of Lebanon and the United Nations, UNHCR. https://data2.unhcr.org/en/documents/download/67780.

Human Rights Watch. 2018. Lebanon: Events of 2018. Annual World Report, Human Rights Watch.

Janmyr, Maja. 2016. "Precarity in Exile: The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon ." Refugee Survey Quarterly 35 (4): 58-78 .

Malkki, Liisa H. 1995. "Refugees and Exile: From "Refugee Studies" to the National Order of Things." Annual Review of Anthropology 495-523.

Mhaissen, Rouba, and Elena Hodges. 2019. Sawa for Aid and Development : Unpacking Return, Syrian Refugees' Conditions and Concerns. NGO Report, Beirut: Sawa For Aid and Development.

Mourad, Lama. 2017. "Inaction as Policy-Making: Understanding Lebanon's Early Response to the Refugee Influx." Refugees and Migration Movements in the Middle East, March: 49-55.

\Mufti, Karim El. 2014. "Official response to the Syrian refugee crisis in Lebanon, the disastrous policy of no-policy ." Civil Society Knowledge Centre (Lebanon Support).

Stel, Nora, and Anke Van der Meijden. 2018. "Lebanon's Eviction of Syrian Refugees and the Threat of de facto Refoulement."

UNHCR. 2018. "LCRP 2018 End Year Funding Update." LCRP 2018 End Year Funding Update. UNHCR- Interagency Information Management Unit, December 31. 1.

—. 2019. Syria Regional Refugee Response. March 31. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71.

—. 2019. "UN Situations: Syria." data2.unhcr. January. Accessed December 25, 2018. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria.

Vignal, Leïla. 2018. "Perspectives on the return of Syrian refugees." Syrians in Displacement , February.

Yahya, Maha, Jean Kassir, and Khalil El Hariri. 2018. "Unheard Voices: What Syrian Refugees Need to Return Home."

من مناطق الحرب إلى مناطق الحدود: طبيعة هيكل إدارة غير رسمي لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى

لارا عزام[1] وفضل صالح[2]

ملخص

ترتكز هذه المقالة على 20 مقابلة تمّ إجراؤها مع عائلات سورية نازحة تسكن في منطقتي مرجعيون وحاصبيا في جنوب لبنان، وذلك بعد خروج الجهات الفاعلة الإنسانية من هذه المناطق. وتقوم بتحليل كيف استمرت خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى في ظل هيكل إداري «غير الرسمي». تتبنى الدراسة نهج تحليلي نوعي بهدف تقديم وجهات نظر مباشرة من المصدر كما روتها مجتمعات النازحين السوريين التي كانت تعيش في لبنان في عام 2018 عندما تمّ تخفيض المساعدات بشكل كبير. وينتمي المقابَلون للطبقة الفقيرة من هذه المجتمعات، إذ لم يشمل نطاق هذه الدراسة السوريين في لبنان من الطبقتين المتوسطة والعليا. وتصوّر المقالة الديناميكيات المتعلقة بتأمين مثل هذه الخدمات وتلقيها، سواء كانت مساعدات إنسانية، أو تقديمات حكومية، أو حتى طرق غير رسمية يتمّ ابتداعها من أجل تأمين هذه الخدمات. وتختتم المقالة بالتوصية بالتعامل بشكل منهجي مع القضية الملحة المتمثلة بإنشاء هيكل لإدارة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى للسوريين النازحين في المناطق التي شملها المسح الذي أجرته الدراسة.

مقدمة

لقد غدا لبنان أحد الوجهات الرئيسية للعائلات السورية التي نزحت إليه بعد اندلاع الأزمة في سوريا منذ ثماني سنوات (Geha and Talhouk 2018). في عام 2017، طلبت بعض الجهات المانحة من شركائها المنفذين تنفيذ استراتيجيات الخروج من مرجعيون وحاصبيا، وإعداد المستفيدين والمجتمعات المضيفة لمواصلة آلية الحكم «غير الرسمية» في هذه المناطق. قد شملت التحضيرات مبادرات من أجل بناء القدرات تستهدف السلطات المحلية، وأعضاء لجنة المستفيدين المختارين، وعلى نطاق أوسع سكان جميع مستوطنات الخيام غير الرسمية (المخيمات العشوائية). وتمّ القيام باستراتيجية الخروج مع انخفاض التمويل الإنساني والتنموي في لبنان، لذلك قام عدد كبير من المنظمات الدولية بتصويب معظم الطاقات الإنسانية وتركيزها على 251 فئة من الفئات الأكثر استضعافًا، وبدأوا يربطون بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية من خلال إشراك آليات الحكم المحلي وتقديم الخدمات الأساسية ودعم إنشاء نظام حكم ذاتي بين اللاجئين أنفسهم. وسيتمّ تسليط الضوء على آثار هذه الاستراتيجية في الأقسام التالية بناءً على تجربة المستفيدين من هذه الاستراتيجية، وذلك من أجل تقييم نجاحها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه يمكن القول إنّ العلاقة بين المجتمع اللبناني المضيف

[1] مسؤولة مشروع - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)
[2] مسؤول تحليل النزاع والتقرير عنه – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

والنازحيـن السـوريين تشـوبها التوتـرات، إذ تـمّ تحديـد نقـاط ضغـط عديـدة تتـراوح بيـن الوصـول إلـى الخدمـات والبنيـة التحتيـة الأساسـية إلـى المنافسـة فـي الوظائـف. وعلـى الرغـم مـن أنّ لبنـان لـم يشـهد عنـف علـى المسـتوى الداخلـي، إلا أنّ حـدة التوتـرات تـزداد باسـتمرار (Knudsen, 2017). ويمكـن أن يُعـزى هـذا بطريقـة مـا إلـى المقاربـة اللبنانيـة لأزمـة اللاجئيـن، أو بالأحـرى غيـاب المقاربـة. ويقـول يحيـى وآخـرون (2014) إنّ هـذه المقاربـة هـي نتيجـة أربعـة عوامـل: العـبء الكبيـر الـذي يلقيـه اللجـوء علـى بلـد صغيـر مثـل لبنـان، والخـوف مـن وقـوع اختـلال ديموغرافـي، والتجربـة السـابقة مـع اللاجئيـن الفلسـطينيين، والاختـلال الوظيفـي السياسـي فـي البلـد، الأمـر الـذي يسـاهم فـي غيـاب اسـتراتيجية شـاملة مـن قِبـل الدولـة اللبنانيـة (Yahya, Kassir and Hariri 2018, 14). أحـد أبـرز أسـباب توتـر العلاقـات بيـن المجتمـع المضيـف واللاجئيـن هـو تجـاوب السـلطات اللبنانيـة مـع الأزمـة الإنسـانية، الـذي كان عبـارة عـن «سـياق لا سياسـات فيـه» (El Mufti, 2014). يعنـي هـذا الأمـر أنّ اللبنانييـن نـادرًا مـا يسـاعدون النازحيـن السـوريين بتأميـن الخدمـات، لا سـيما عندمـا يتعلـق الأمـر بهيـكل إدارة خدمـات الميـاه والصـرف الصحـي والنظافـة الصحيـة والمـأوى. بالإضافـة إلـى ذلـك، قـام بعـض المقابَلين بالتعبيـر عـن اسـتيائهم ممـا رأوه اسـتغلال مارسـه بحقهـم اللبنانييـن فـي مـا يتعلـق بنظام الكفالـة المعمـول بـه والأجـور المنخفضـة.

المنهجية

تبنـت هـذه الدراسـة منهجيـة اثنوجرافيـة. أمـا بالنسـبة للعمـل الميدانـي، فقـد كان عبـارة عـن مقابـلات شـبه منظمـة تـمّ إجراؤهـا مـع عشـرين نازحًـا سـوريًا، بالإضافـة إلـى زيـارات ميدانيـة وعمليـات رصـد فـي قريتيـن فـي جنـوب لبنـان (مرجعيـون وحاصبيـا) خـلال خريـف 2018. ومـن المهـم الإشـارة إلـى التحيـزات المحتملـة التـي يمكـن أن تنجـم عـن دراسـة الحالـة هـذه والتـي تنبثـق مـن مواقـف الباحـث الـذي أجـرى العمـل الميدانـي. أولًا، تجـدر الإشـارة إلـى أنّـه كان بإمـكان الباحـث الميدانـي «الوصـول» إلـى المجتمعـات التـي تسـكن فـي مرجعيـون وحاصبيـا لأنّـه كان يشـغل منصـب عامـل ميدانـي فـي منظمـة دوليـة غيـر حكوميـة عـام 2017. ثانيًـا، لأنّ الباحـث الميدانـي هـو موظـف سـابق فـي منظمـة غيـر حكوميـة، قـد يكـون المقابَلين تكلمـوا معـه باعتبـاره شـخصية ذات نفـوذ، ولذلك قاموا بكشـف الكثيـر لـه عـن تجاربهـم بسـبب الخيبـات والمعاناة التـي واجهوهـا فـي مرحلـة مـا بعـد خـروج المنظمـات الإنسـانية. وقـد يكـون المقابَلين أيضًـا قـد كانـت لديهـم بعـض التوقعـات مـن الباحـث الميدانـي بسـبب منصبـه السـابق والحالـي. علـى الرغـم مـن مثـل هـذه التحيـزات، إلا أنّ الباحـث الميدانـي كان واضحًـا جـدًا مـع المقابَلين إذ شـرح لهـم أنّـه قـام بتـرك عملـه السـابق وأنّـه كان يقـوم بالأبحـاث خـلال وقـت المقابلـة، وأنّـه ليـس قـادر علـى منحهـم أي خدمـات.

الحياة في سوريا ولبنان

كانـت النقلـة التـي شـهدها السـوريون مـن عيـش حيـاة كريمـة فـي سـوريا إلـى عيشـهم كلاجئيـن فـي لبنـان، سـواء فـي مسـتوطنات خيـام غيـر رسـمية أو فـي مـأوى، مـن أهـم مسـببات الازعـاج للنازحيـن السـوريين فـي حياتهـم اليوميـة. وتمتـاز الحيـاة اليوميـة للعديـد مـن النازحيـن السـوريين فـي لبنـان بأنّهـا تحـت السـيطرة، وبأنّهـا تفتقر إلى العديـد مـن المـوارد ويشـوبها سـوء المعاملـة.

عندما تمّ سؤال المقابَلين عن نمط حياتهم في سوريا، أتت معظم الأجوبة إيجابية. وقد أثار هذا الأمر عدد من التساؤلات حول أسباب اندلاع الأزمة في سوريا، بحيث أشار المقابَلون إلى أنّ المشاكل التي كانوا يواجهونها كانت متعلقة بالفساد والبطش، إلا أنّهم شددوا أنّ حياتهم لم تكن تخضع لحكم قوانين تقييدية. بالإضافة إلى ذلك، ربط الأفراد الذين تمت مقابلتهم حياتهم في سوريا بمفهومي الكرامة والاحترام، وكانوا يرون أنهم حُرموا من هذه القيم في لبنان. وفي بعض الحالات، قالوا إنّهم لم يكونوا راضين على حياتهم في سوريا، ولكن مقارنةً بما يعيشونه في النزوح، رأوا أنّ الحياة ما قبل الحرب كانت مثالية.

وقد أتى المقابَلون من مختلف المناطق من سوريا، أبرزها كوباني، وريف حلب، ودير الزور، ودرعا، والرقة. بشكل عام، كان لدى المقابَلين نمط إجابة مشابه، مع وجود بعض الاختلافات مع تبدّل التجارب الشخصية. وقد تعرّضت منازل معظم المقابَلين إما لاستهداف مباشر، وإما تضررت جراء غارة جوية أو قصف مدفعي. وأفاد عدد كبير من المقابَلين أنّهم هربوا من سوريا بعد اشتداد حدة العمليات العسكرية وانتشار داعش. وقد أكد تقرير صادر عن منظمة «أطباء بلا حدود» عام 2013 أنّ اللاجئين السوريين الذين هربوا إلى لبنان كانوا يبحثون عن ملجأ آمن من القصف، بالإضافة إلى الظروف التي كانت تهدد حياتهم (Medecins Sans Frontieres 2013, 2). على نحو مماثل، في خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) لعام 2017، «تصف الأمم المتحدة هروب المدنيين من سوريا على أنّه حركة لاجئين، وترى أنّ هؤلاء السوريين يلتمسون الحماية الدولية، وبالتالي من الأرجح أن ينطبق عليهم تعريف اللاجئ» (Government of Lebanon and the United Nations 2018). كذلك تبين أنّ بعض المقابَلين ممتعضون من الأكراد والأميركيين في شمال وشمال شرق سوريا الذين، بحسب قول المقابَلين، دمروا المنطقة وتسببوا بانعدام الأمن.

وقد قدّم رجل، وهو ربّ أسرة، نبذة عن الوضع الذي كان يحكم حياة السوريين قبل الحرب ويحكمها في لبنان الآن. وقد أخبرنا الرجل نفسه أنّه فرد ينتمي إلى قبيلة، وأنّه خسر كل ما كان يملكه، وأنّه انتقل إلى لبنان وسكن في مستوطنة خيام غير رسمية تخضع لمختلف القوانين والشروط التقييدية التي يفرضها المالك والمجتمع ككل. وقد وصف كيف تغيّرت حياته في لبنان:

«كنت أعيش بحرية في سوريا، وباحترام، في بيت كنت أملكه، وكنت أجني مالًا يكفيني وعائلتي حتى نعيش ونؤمن كل ما نحتاجه. وفي بعض الأحيان، كنت أملك مالًا أكثر مما كنت أحتاجه، فكنت أدخر مبلغًا منه. في الرقة، معظمنا كان قبائل، والحكومة كانت صارمة مع أولئك الذين كانوا يخالفون القانون، [ولكن] ليس

مـع الجميـع. فـي سـوريا، كانـت الحاجيـات زهيـدة الثمـن، وعلـى الرغـم مـن أنّهـا لـم تكـن متنوعـة، إلا أنّـه لـم نكـن نحتـاج إلـى مـا هـو أكثـر ممـا كان متوفـر. هنـا فـي لبنـان، بإمكانـك إيجـاد كل شـيء، إلا أنّ الأسـعار باهظـة، فلمـاذا قـد أرغـب بهـا إن لـم أكـن قـادر علـى تحمّـل تكلفتهـا!» [3]

وتسـلّط حالـة أخـرى لعائلـة تعيـش فـي مـأوى، الضـوء علـى مختلـف أشـكال اللجـوء فـي المنطقـة. هـذه العائلـة التـي أتـت مـن الرقـة، تعيـش فـي ظـل ظـروف شـنيعة وبصفـة غيـر قانونيـة، ويعانـي بعـض أفرادهـا مـن اكتئـاب شـديد وعـوز بالـغ. وقـد عبّـر ربّ المنـزل عـن المأسـاة التـي يعيشـها، وأخبرنـا أنّـه مديـون حاليًـا فـي لبنـان:

«كنـت أملـك فـي سـوريا منـزلًا كبيـرًا وأرضًـا حولـه كنـت قـد زرعتهـا مختلـف الفواكـه والخضـر، وكان يصلنـي مـا يكفـي مـن الميـاه مـن النهـر حتـى أسـقيها. وكنـت أجنـي رزقًـا جيدًا مـن المحصول، إذ كان بمقدورنا شـراء الطعام والثيـاب دون أن نكـون مديونيـن لأحـد. إلا أنّ الوضـع فـي لبنـان مختلـف تمامًـا، إذ لا أملـك منـزلًا هنـا فهـذا المـكان لا يرقـى لمسـتوى منزل. ولا يوجـد عمـل أيضًـا والديـون تأكلنـي. كنـت في السـابق آتـي إلـى لبنـان لأعمـل في الزراعـة الموسـمية، لأعـود بعدها إلى سـوريا ومعـي المـال الـذي أكـون قـد جنيتـه، وأزيـده علـى مدخولنـا. كان اللبنانيـون يحترموننـا كعمـال، وكانـوا يطلبـون منـا القـدوم ومسـاعدتهم فـي مواسـم الـذروة. أمـا الآن، فنحـن لاجئـون، وبتنـا عبئًـا، فأصبحـوا ينظـرون إلينـا بطريقـة مختلفـة. أنـا هـارب مـن الحـرب والدمـار، وفـي المقابـل تتـم معاملتـي بعـدم احتـرام. أتصدق أنّهـم كانـوا يضربوننـي علـى عنقـي ويركلوننـي كأنـي حيـوان؟» [4]

[3] هيثم. أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.
[4] شَهَد. أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.

ويمكن الملاحظة أنّ الحزن والحنين يعتريان آلاف اللاجئين السوريين الذي أخذوا ملجأً في قريتي مرجعيون وحاصبيا في جنوب لبنان، مما يعكس ما واجهوه منذ بداية رحلات النزوح. وقد عبّر معظمهم عن اليأس من أوضاعهم إذ يعتقدون أنهم لن يتمكنوا من العودة إلى سوريا، ولن يتم إعادة توطينهم في لبنان. كما أنّ بروز الممارسات غير الرسمية في الأفق سواء في أسلوب الحياة أو الخدمات أو الإسكان، وفي جميع جوانب حياتهم تقريبًا، يتركهم في حالة من اليأس. ولدى النازحين السوريين مختلف الآراء حول إعادة التوطين. يقول يحيى وآخرون (2018) إنّ الحياة التي يعيشها السوريون حاليًا في لبنان تتّسم بنوع من غياب الرسمية المُسيطر عليها. ونظرًا إلى أنّ عدد كبير من اللاجئين السوريين يعيش في مستوطنات غير رسمية، فقد اعتمدوا بشكل كبير على شبكات علاقات غير رسمية. بالإضافة إلى ذلك نظرًا لأنهم يخضعون لقوانين تقييدية تتضمن إلزامهم بتحصيل بعض المستندات القانونية، فقد امتنع الكثيرون عن التواصل مع الوكالات الحكومية بشأن مسائل أخرى (Yahya, Kassir and Hariri 2018).

عندما تعني الوظيفة كل شيء ولا شيء

لقد أظهر العمل الميداني أنّ الواقع الذي يعيش في ظله السوريون في لبنان والظروف اليائسة المحيطة بهذا الواقع دفعتهم إلى شغل وظائف هي كل شيء ولا شيء في الوقت ذاته. فهذه الوظيفة هي كل شيء لأنّهم يحتاجون إليها من أجل تأمين سبل عيشهم وهم في لبنان، وهي لا شيء بسبب الأجور الضئيلة، وساعات العمل الطويلة، والصعوبات الموسمية. وتكون هذه الوظيفة بمثابة آلية للتكيف وعنصر فعلي مطلوب من أجل تأمين الدخل وشرعنة الإقامة.

في ديسمبر/كانون الأول 2014، قام الأمن العام اللبناني بإصدار قوانين جديدة من أجل الحدّ من دخول السوريين إلى لبنان. وفق هذه القوانين، «بتمّ الطلب من السوريين الذين يقدمون طلبًا من أجل استبيان تصريح إقامة، أو تجديده، دفع رسم سنوي قدره 200 دولار أميركي، وتقديم جواز سفر صالح أو بطاقة هوية، وتأمين مستندات تحمل توقيع مواطن(ة) لبناني(ة) من أجل إثبات أنّه(ا) تكفل فرد أو عائلة سورية» (Amnesty International, 2015).

إذن، يحكم نظام الكفالة حياة عمل النازحين السوريين في لبنان، بحيث يُفرض على الأجانب، بما فيهم السوريين، أن يكون لديهم ربّ عمل لبناني يلعب دور الكفيل، وذلك حتى يستوفوا شروط الإقامة القانونية. ويُجبِر نظام الكفالة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات العشوائية، على العمل فقط في قطاع الزراعة، والعيش في خيم، وتلقي أجور ضئيلة. كما أنّ العمل الزراعي هو عمل موسمي لا يمكن ممارسته طوال السنة، لذلك يقضي اللاجئون عدة أشهر، بالأخص خلال فصل الشتاء، دون أي دخل. ولا يتمّ السماح لهم بالعمل خارج نطاق اختصاص الكفيل، وإلا فإنّهم معرضون للطرد من المخيمات العشوائية وسحب كفالتهم.

كما أنّ الجانب الأمني للمسألة قد أدى إلى فرض درجة أعلى من الرقابة على مجتمعات النازحين، وزاد من المتطلبات المتعلقة باستبيان المستندات القانونية، وكل هذه الأمور تزيد من التكاليف المادية التي على المجتمعات المذكورة تكبّدها. وقد أدت هذه العوامل الخارجية أيضًا إلى تعميم وتطبيع عمل الأطفال

فـي مجتمعـات النازحيـن. وتظهـر الملاحظـات والمعلومـات التـي تـمّ اسـتبيانها خـلال العمـل الميدانـي أنّ فـي المتوسـط، كان مـن المتوقّـع أن يعمـل ولـد واحـد مـن أصـل خمسـة أطفـال - جميعهـم فـوق سـن العاشـرة. فـي العـام 2018، حـذرت الأمـم المتحـدة وهيئـات المعونـة مـن امكانيـة أن تـؤدي «الفجـوة الحرجـة» بيـن تمويـل اللاجئيـن السـوريين والمجتمعـات المضيفـة، إلـى تخفيضـات لبعـض الخدمـات الحيويـة (Kanso 2018). لخصـت حفيظـة، وهـي امـرأة مطلقـة مـن الحسـكة تعيـش فـي مخيـم عشـوائي فـي الوزانـي مـع أولادهـا الثـلاث، هـذا الواقـع وشـدة الاحتيـاج لبعـض الخدمـات: ,:

«قبـل انـدلاع الحـرب، كانـت ابنتـاي تذهبـان إلـى المدرسـة بينمـا كنـت أعمـل وظيفتيـن: كنـت أنظـف المدرسـة وأديـر متجـر بقالـة. وكنـت أتمتـع برفاهيـة تخولنـي مـن إرسـال ابنتـاي إلـى المدرسـة، بينمـا كنـت أجـد السـبل مـن أجـل تأميـن حيـاة جيـدة لهمـا. أمـا الآن، فقـد تغيـر كل شـيء، فنحـن نعيـش الآن فـي خيمـة، بينمـا كنـا نعيـش فـي بيـت محـاط بحديقـة [...]. إنّ العيـش فـي خيمـة أمـر صعـب للغايـة، سـواء فـي الصيـف أو الشـتاء، لا سـيما أنّ هياكل هـذه الخيـم غيـر ثابتـة والفـرش باتـت مسـتخدمة بشـكل مفـرط. ولـم تعـد ابنتـاي تذهبـان إلـى المدرسـة، فهمـا الآن مضطرتـان للعمـل حتـى لا نمـوت مـن الجـوع». [5]

وبحسـب عائلـة كرديـة قدمـت مـن عيـن العـرب (كوبانـي)، فإنّهـم كانـوا يتلقـون معاملـة أحسـن بسـبب عرقهـم. مـع ذلـك، فقـد اشـتكوا مـن ظـروف العمـل المؤسـفة:

«بعـض السـوريين العـرب هنـا يلومـون الأكـراد فـي بعـض الأحيـان علـى سـوء الحـال في سـوريا. إلا أنّـه لأننا أكـراد ولأنّ صاحـب الملـك المسـيحي، فهـو يسـمح لنـا بالتكلـم بحريـة

[5] ليلى. أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.

ويساعدنا لأنّ الآخرين لا يحبوننا. أعمل أنا وأولادي مقابل أن يسمح لنا صاحب الملك بالبقاء معه. إنّ المعاملة التي نتلقاها من الآخرين غير عادلة، كما أنّ الأجور ضئيلة، الأمر الذي يثير استيائي من الوضع بسبب الطبيعة الموسمية لعملنا، وحالة عدم الاستقرار [المتلاحقة]».[6]

وقد واجهت عائلة من ريف حلب مشاكل أقل بكثير من أقرانها لأنّ إحدى أفرادها متزوجة من رجل لبناني، الأمر الذي حسّن من طريقة معاملة اللبنانيين والسوريين النازحين لهم على حد سواء.

إنّ ديناميكية «كل شيء ولا شيء» عززت الديناميكية غير الرسمية للحكم. وبينما تظهر صفة الرسمية في الحاجة إلى نظام كفالة رسمي، إلا أنّ هذه الحاجة الرسمية نتج عنها هيكل حكم غير رسمي يخدم مصالح أصحاب الملك وأرباب العمل (اللبنانيين) الذين يدفعون أجور منخفضة للنازحين السوريين، ويعطي أرباب العمل درجة من السيطرة على عمالهم الذين يرضخون مقابل أن يتم تزويدهم بخيمة/ملجأ هم بأمسّ الحاجة إليه. لذلك ترى دراسة الحالة هذه أنّه على قطاع المساعدات أن يكون على درجة وعي أكبر بهذه الظروف حتى يكون قادرًا على سدّ الثغرات، وتأمين عمل أفضل وظروف معيشية أحسن لمجتمعات النازحين.

النقص في المساعدات

على الرغم من أنّ قطاع المساعدات والتنمية يتمتّع بالإمكانات من أجل لعب دور وسيط أو داعم للنظام من أجل وضع مخطط رسمي من أجل النازحين السوريين، إلا أنّه في الواقع ليست هذه هي الحالة، فقد كان تدخل القطاع محصورًا ببرامج الإغاثة المؤقتة، إلى أن أتى وقت تنفيذ استراتيجيات الخروج من مرجعيون وحاصبيا، وذلك من المخيمات العشوائية وخدمات إعادة تأهيل المأوى. وقد بدأت مرحلة التصميم لاستراتيجية الخروج في عام 2017 من خلال إجراء المسوحات والمفاوضات وبناء القدرات مع السلطات المحلية لدمج احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للاجئين السوريين مع احتياجات المجتمع المضيف في المنطقة، وبالتالي دمج الخدمات في مقابل تعزيز القدرات الاستيعابية للخدمات من قِبل المنظمات الدولية (IOs). وكان من المتوقع أن يدفع النازحون السوريون مقابل الخدمات على المدى الطويل، وبالأخص لخدمات جمع النفايات الصلبة وتصريف مياه الصرف الصحي.

وقد كان لاستراتيجية الخروج نتائج مغايرة لتلك التي وضعتها المنظمات الدولية والمانحون. ففي سبتمبر/أيلول 2018، كان الوضع متسمًا بعدم رضا السلطات المحلية، وعدم تغيير مستوى وقدرة الخدمات المقدّمة، وبمخيمات عشوائية تمّ تركها تعاني من مياه صرف صحي غير معالجة ونفايات متراكمة. في ذلك الوقت، كان يتمّ حرق النفايات وإزالة الحمأة من مياه المجارير قبل أن يتمّ التخلص منها في حفرة قريبة. يشكّل وضع المياه

[6] ميريام. أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.

والصـرف الصحـي والنظافـة الصحيـة خطـرًا صحيًـا حساسًـا أدى إلـى تفشـي الأمـراض بشـكل كبيـر، وخاصـة تلـك المنقولـة عبـر الميـاه أو فـي الهـواء. بالإضافـة إلـى ذلـك، قامـت المنظمـات بتوفيـر خدمـات إعـادة تأهيـل المـأوى تشـمل دفـع مبلـغ مـن المـال للمسـتأجر والقيـام بأعمـال إعـادة التأهيـل مقابـل السـماح للعائـلات السـورية بالعيـش فـي المنـزل دون فـرض أي رسـوم تأجيـر عليهـم لفتـرة محـددة (فـي العـادة 12 شـهر). وقـد انتهـت هـذه العقـود فـي ديسـمبر/كانون الأول 2018، وتركـت وراءهـا مئـات العائـلات التـي ليـس لديهـا خيـار سـوى دفـع الإيجـار أو المغـادرة لتواجـه مصيـر غيـر محـدد.

بشـكل عـام، لـدى السـوريين نظـرة سـلبية تجـاه الحكومـة اللبنانيـة إذ يتهمونهـا بأنّهـا تعاملهـم بطريقـة غيـر عادلـة، مقارنـة بطريقـة معاملتهـا للمواطنيـن اللبنانييـن. لذلـك، يتفـادى الأفـراد فـي مجتمعـات النازحيـن اللجـوء إلـى السـلطات عندمـا يواجهـون مشـاكل فـي الوصـول إلـى المسـاعدات فـي قطـاع الميـاه والصـرف والنظافـة الصحيـة. ويطـرح هـذا الأمـر العديـد مـن الأسـئلة والمخـاوف فـي مـا يتعلّـق بجـودة الميـاه التـي يتلقاهـا النازحـون السـوريون، إذ لا يوجـد ضمانـة أنّ هـذه الميـاه غيـر ملوثـة، أو أنّ الخزانـات وأنابيـب الميـاه فـي حالـة جيـدة حتـى يسـتخدمها اللاجئـون. مـع ذلـك، إنّ جـودة الميـاه هـي ليسـت الشـاغل الرئيسـي للنازحيـن السـوريين إذ إنّ هدفهـم الرئيسـي هـو الحصـول علـى المـاء، أي مـاء كانـت. حتـى فـي الحـالات التـي كان فيهـا اللاجئـون علـى علـم بأهميـة النظافـة الشـخصية وعلاقتهـا بالصحـة، لـم يكـن يتـمّ تطبيـق هـذه المعرفـة بسـبب غيـاب البنـى التحتيـة والمـوارد اللازمـة. ونظـرًا إلـى ظـروف معيشـتهم التـي تتسـم بالفقـر، مـن المتوقـع أنهـم يحضـروا الميـاه مـن آبـار قريبـة غيـر معالجـة، وأنّهـم لا يشـترون ميـاه معبـأة للشـرب. كمـا أنّ الطريقـة التـي يتخلـص اللاجئـون فيهـا مـن نفاياتهـم هـي مصدر قلـق لأنهـم لا يتلقـون مسـاعدة مـن الحكومـة اللبنانيـة بهـذا الشـأن. وقـد أكـدت إحـدى العائـلات أنّ إحـدى المنظمـات غيـر الحكوميـة التـي كانـت قـد ركبـت لهـم حمامـات وخزانـات مـن أجـل ميـاه الشـرب، توقفـت عـن زيارتهـم فجـأة، فأصبحـت ميـاه المجاريـر التـي كانـت هـذه المنظمـة تجمعهـا فـي يـوم مـن الأيـام، تفيـض فـي الحمامـات وتتسـبب بروائـح كريهـة وتوعـكات مثـل الإسـهال والتقيـؤ. وكانـت هـذه المنظمـة تقـوم بجمـع النفايـات مرتيـن فـي الأسـبوع، لذلـك بعـد أن اختفـت فجـأة، بـدأت النفايـات بالتراكـم إلـى أن قـرّر اللاجئـون السـوريون حرقهـا، ممـا تسـبب بإصابـة مجتمـع النازحيـن هنـاك بأمـراض رئويـة، علـى حـدّ قولهـم.

رغـم كل مـا تـمّ ذكـره، يمكـن القـول إنّ السـوريين اسـتفادوا مـن المسـاعدات فـي مرحلـة مـا، سـواء مـن خـلال قسـائم الطعـام، أو مـن جمـع النفايـات الصلبـة، أو تركيـب الحمامـات، أو حتـى إعـادة تأهيـل المـأوى، وغيرهـا مـن الخدمـات. إلا أنّ عـدد المسـتفيدين مـن المسـاعدات ينقـص بشـكل متزايـد نظـرًا إلـى أنّ المنظمـات غيـر الحكوميـة الدوليـة التـي كانـت مسـؤولة عـن خدمـات الميـاه والصـرف الصحـي والنظافـة الصحية والمـأوى في مرجعيـون وحاصبيـا تخسـر أموالهـا التشـغيلية بشـكل مسـتمر. يفسّـر هـذا الأمـر التصـور العـام السـلبي تجـاه المنظمـات غيـر الحكوميـة، وغيـاب الثقـة بهـذه الجهـات. كمـا أنّ الخطـة الأوليـة مـن أجـل خلـق منظمـة حكـم غيـر رسـمية لـم تثبـت فعاليتهـا كمـا زعـم المقابَلـون، إذ أخبرونـا أنّهـم عـادوا إلـى حـرق النفايـات وإزالـة الحمـأة مـن ميـاه الصـرف الصحـي فـي دلاء، ممـا تتسـبب بارتفـاع معـدلات الأمـراض الموثقـة.

وقد قدّم ربّ أسرة في إحدى المخيمات العشوائية في مرجعيون، وصفًا لحالة يعيشها معظم من أجريت معهم المقابلات:

«نعم، تلقيت مساعدات من منظمات دولية، لكنها كانت محدودة ومفيدة فقط عندما كانت متوفرة. أما الآن، فيوجد نقص، الأمر الذي يرفع التكاليف المعيشية. على سبيل المثال، كانت المنظمات توزع بشكل دوري منتجات التنظيف، كذلك كانت تركّب حمامات وخزانات مياه لاستخدامات التنظيف والشرب. كان الوضع أفضل لأنّه كان يتمّ استخدامها من أجل معالجة مياه الصرف الصحي، وبالتالي تزويدنا بمياه نظيفة. أما الآن، فإنّ جميع مستوطنات الخيام غير الرسمية في المنطقة هي عبارة عن مستودعات نفايات تملأها مياه الصرف الصحي التي علينا أن نفرغها باستخدام الدلاء من أجل إخراجها من المستوطنات، لكننا نرميها ضمن مسافة قريبة بحيث يبقى بإمكاننا اشتمام الرائحة. وقد تسبّبت هذه المسألة بإغضاب صاحب الملك لأنّ الصرف الصحي والنفايات تبقى في نطاق أراضيه، ولأنّ حرقها يؤذي الفواكه والخضار المزروعة هناك».[7]

وقد اتّهم معظم المقابَلين المنظمات غير الحكومية بأنّها فاسدة، وغير عادلة، ولا تتجاوب مع مطالبهم. وقد برزت هذه المسألة في عدد من الشكاوى التي قدّمها المقابَلون:

[7] مروان، أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.

«تقـوم معظـم المنظمـات بمسـاعدتنا لفتـرة قصيـرة، ثـمّ يقولـون أنّـه نفـذ منهم المـال ويغـادرون فجـأة. إنّ المخيمات بحاجـة دائمًـا لهـذه المنظمـات لأنّـه بـدون مسـاعدتهم، لا يسـاعدنا أحـد آخـر، ولا نملـك المال حتـى نوفّر جميـع احتياجاتنا بأنفسـنا. وقـد فقـدت الأمـل مـن الاتصـال بأنـاس أعرفهـم يعملـون فـي منظمـات غيـر حكوميـة؛ إمـا يقولـون إنّهـم يعملـون الآن فـي منطقـة مختلفـة، وإمـا يعطونـي رقـم خطّ سـاخن للاتصـال بـه، ليقـول لـي مشـغّلو هـذا الخـط إنّهـم قامـوا بتدويـن همومـي، ولكـن لا يقومـون بالمتابعـة».[8]

وقـد قـام رجـل آخـر يسـكن فـي مـأوى فـي مرجعيـون كان قـد تلقـى مسـاعدات سـابقًا، بالتعبيـر أيضًـا عـن عـدم رضـاه:

«كنـت أتلقـى مسـاعدات مـن الأمـم المتحـدة. كنـت أملـك قسـائم طعـام، لكـنّ العمـل بهـا توقـف العـام الماضـي، الأمـر الـذي كان لـه تأثير سـلبي علـى حياتنـا. لا زلت أسـتفيد مـن المسـاعدة الطبيـة، إذ أقـوم بدفـع فقط ما نسـبته ٢٥% مـن إجمالـي فاتـورة المستشـفى. كمـا أنّـه علـى الرغـم مـن أنّـه تـمّ إعـادة تأهيـل مـكان سـكني، إلا أنّ الأمـر لـم يتـم بالشـكل الكافـي إذ عندمـا تمطـر فـي الشـتاء، يتسـرّب المطـر إلـى داخـل المنـزل؛ كمـا أنّ الجـو داخـلًا يغـدو بـاردًا جـدًا فـي فصـل الشـتاء. وفـي كل مـرة حاولـت فيهـا طلـب مـن المنظمـات الدوليـة، إمـا لـم أتلقـى اسـتجابةً وإمـا كان يتـمّ اعطائـي موعـدًا بعيـدًا إلـى حيـن لا أعـود بحاجـة إلـى

[8] مروان. أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.

المساعدة، ولهذا توقفت عن طلب المساعدة منهم. أشعر أنّهم لا يهتمون بمشاكلنا أو لا يتعاطفون مع مشاكلنا، ويعاملوننا دون أي رحمة أو اهتمام، بغض النظر عن المشكلة التي نواجهها».[9]

إنّ غياب الثقة لدى النازحين السوريين، والشعور بعدم الرضا الذي عبروا عنه، بالإضافة إلى الانسحاب التدريجي للجهات التي توفر المساعدات، جميعها عوامل خلقت نظامًا يعمل على ترسيخ الطابع غير الرسمي للخدمات ونمط الحياة العام لدى السوريين في لبنان. عمليًا، إنّ استراتيجية الخروج تعني أنّ الوضع الإنساني سوف يتدهور باستمرار مع مرور الوقت. إنّ تداعيات هذه المسألة كثيرة، ومعظمها يلقي بثقله على وضع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وهي أمور أساسية من أجل منع انتشار الأمراض. مع ذلك، لا يقوم المجتمع المضيف بتقديم يد العون. إنّ الخدمات المقدمة، حتى وإن كانت ضئيلة من وجهة نظر النازحين السوريين، قد أدّت إلى تحسين مستوى النظافة وساهمت في تأمين وصول مستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المخيمات العشوائية. بالنسبة للنازحين السوريين الذين يعيشون في ملاجئ، فإنّ توفير المسكن قد ساهم بتحسين حياتهم على عدة أصعدة، بالأخص على الصعيد الاقتصادي، إذ ارتاحوا من همّ تكاليف الإيجار. وقد كان دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى الدولية أساسيًا، بالأخص في ما يتعلّق بتوفير الدعم النفسي. على سبيل المثال، إنّ وجود هذه المنظمات على الأرض قد ساهم في إيجاد حلول لمسائل الاستغلال. في إحدى الحالات، كان الدعم المقدّم بارزًا إذ قام عامل في منظمة غير حكومية دولية بالكشف عن حالة استغلال وأحال القضية إلى وحدة الحماية القانونية التابعة للمنظمة، وهي خطوات أدّت في نهاية المطاف إلى نتائج إيجابية. وقد لخّص أحد المقابَلين الحالة على الشكل التالي:

«قام صاحب الملك بالتلاعب بي وسرقتي، فقدمت شكوى ورفعت دعوى ضدّه لدى الأمن العام بمساعدة آنسة من الأمم المتحدة والمحامي التابع للمنظمة. وقد حاول صاحب الملك/الكفيل التهديد بترحيلي إلى سوريا، إلا إنّ الأمن العام والمحامي قاموا بالضغط عليه من أجل دفع لي أموالي. فقد شعر صاحب الملك أنّي

[9] سليمان. أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.

أتمتّـع بالحمايـة, واسـتمرّ بكفالتـي حتـى بعـد أن غـادرت مسـتوطنة الخيـام غيـر الرسـمية التابعـة لـه».[10]

استشراف يشوبه التشاؤم

على الرغـم مـن أنّ النـزاع السـوري شـهد فـي العامين الماضيين نقلة في ديناميكياته السياسية والعسكرية, مـع انحصـار العمليـات العسـكرية فـي الوقـت الحاضـر فـي مناطـق صغيـرة, إلا أنّ عـودة النازحيـن السـوريين ليسـت نتيجـة حتميـة (Keith and Shawaf, 2018). إنّ الدعـوات المتزايـدة التـي تطلقهـا الجهـات الفاعلـة اللبنانيـة والحكومـة السـورية مـن أجـل عـودة السـوريين, بالإضافـة إلـى اسـتراتيجية الخـروج التـي تطبقهـا المنظمـات الإنسـانية, قـد تسـبّبت ببلبلـة داخـل مجتمعـات السـوريين النازحيـن فـي جميـع أنحـاء لبنـان وخـارج حـدوده.

نظـرًا إلـى أنّ لبنـان لـم يوقّـع اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لعـام 1951 الخاصـة بوضـع اللاجئيـن, أعطـى هـذا الأمـر السـلطة اللبنانيـة قـدرًا معتبـرًا مـن «المرونـة» فـي التعامـل مـع اللاجئيـن. فـي العـام 2014, تـمّ السـماح لعناصـر الأمـن العـام بمنـع دخـول اللاجئيـن, فـي مخالفـة لمبـدأ الإعادة القسـرية, وهـو أحـد مبـادئ القانـون الدولـي الـذي يمنـع الـدول مـن إجبـار طالبـي اللجـوء علـى العـودة إلـى بلدهـم حيـث قـد يواجهـون خطـر الملاحقـة القضائيـة (Lakkis 2014). كمـا أنّـه كان جليًـا منـذ البدايـة أنّ السـلطات اللبنانيـة تتفـادى اسـتخدام مصطلـح «لاجئيـن» منـذ بدايـة الأزمـة, وذلـك مـن أجـل التهـرّب مـن إعطـاء السـوريين حقوقهـم القانونيـة والسياسـية (Al-Saadi 2015). وقـد خلـق هـذا الوضـع نظـام تحكـم فيـه اللا-رسـمية حيـاة النازحيـن السـوريين فـي لبنـان, ليفاقـم المشـكلة سياسـات تقييديـة ومتطلبـات قانونيـة, أهمّهـا نظـام الكفالـة, وغيـاب التصنيـف الرسـمي للسـوريين علـى أنّهـم لاجئيـن, وتناقـص المسـاعدات الدوليـة.

وقـد تحدثـت امـرأة سـورية تعيـش فـي مسـتوطنة خيـام غيـر رسـمية عـن نظرتهـا إلـى المسـؤولين فـي الحكومـة اللبنانيـة, وعبّـرت عـن خوفهـا منهـم, ممـا يـدل علـى توحيـد هيـكل الحكـم غيـر الرسـمي:

«كلّمـا رأيـت مسـؤول حكومـي, أشـعر بالخـوف لدرجـة أنـي أشـعر بنبضـات قلبـي تتسـارع بشـكل جنونـي. أحيانًـا مجـرّد سـماع كلام عنهـم يشـعرني بالخـوف. ويقـوم هـؤلاء المسـؤولين مـن وقـت لآخـر بعمليـات تفتيـش واعتقـال فـي المخيـم, بحثًـا عـن أنـاس يقيمـون بطريقـة غيـر قانونيـة أو

[10] أنور. أجرى المقابلة فضل صالح, في جنوب لبنان, في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.

عن دراجات نارية غير مسجلة. كذلك لا أملك أدنى فكرة عن القوانين في لبنان. أعلم فقط أنّه يوجد بعض المستندات التي يجب تجديدها كل ستة أشهر، والبعض الآخر سنويًا. لم تقم الحكومة اللبنانية بمساعدتنا في أي شيء، بل على العكس، لقد أجبرتنا على دفع ٢٠٠ دولار أميركي مقابل أوراق الإقامة». [11]

إنّ المخاوف التي تولد كثيرة إذ إنّ الحرب لم تنته بالكامل بعد، إلا أنّ العديد من النازحين السوريين يشعرون أنّهم يعامَلون وكأنّه يُطلب منهم المغادرة. إنّ الأسئلة المتعلقة بالعودة، وبالأمن والسلامة، وكذلك فكرة العودة إلى حياة سابقة بعد فقدان الأحبة، تصعّب مسألة العودة على السوريين. يقول يحيى وآخرون (2018) إنّ مسألة السلامة والأمن المحيطة بظروف العودة حساسة عند اللاجئين بدرجة أكثر من عند النازحين داخليًا وذلك لأنّ الذين نزحوا إلى الخارج قد تكبّدوا مشقات في رحلة العبور من بلادهم (Yahya, Kassir and Hariri 2018). وقد أفادت منظمة الهجرة الدولية أنّه «[...] بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2017، عاد أكثر من 710,000 نازح داخلي إلى المناطق التي نزحوا منها، بينما عاد 30,000 لاجئ فقط» (International Organization for Migration 2017). وبالنسبة للكثيرين، لم يبدأوا بعد بالتفكير في العودة كخيار لأنّ المسألة تطرح العديد من الأسئلة والمخاوف: من سيعيد بناء البيوت؟ ما الذي سيحصل لأولادهم الذين كانوا مطلوبين للخدمة العسكرية؟ كذلك في مناطق كالرقة، يبقى السؤال عن الجهة التي ستسيطر على المنطقة دون أي جواب. وقد لخّص رجل الوضع على هذا المنوال:

«لم أفكر يومًا بمغادرة لبنان والعودة إلى سوريا لأن الوضع هناك لا يزال سيئًا للغاية. لقد تدمّر منزلي بالكامل وأولادي مطلوبون للخدمة العسكرية، وسيتم احتجازهم بمجرد وصولنا. إلا أنّه لو عمّ السلام في سوريا وتلقينا مساعدة لإعادة بناء منازلنا، فسأعود بالتأكيد». [12]

[11] نيروز. أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.
[12] أسامة. أجرى المقابلة فضل صالح، في جنوب لبنان، في يوليو/تموز-أغسطس/آب 2018.

الخلاصة

إنّ الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدها لبنان مع وجود أكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري، قد ألقت بثقلها على البنية التحتية، بالأخص تلك المتعلقة بالمياه، الصرف الصحي، والنظافة. لذلك من الضروري جدًا أن يعمل أصحاب المصالح على إيجاد طرق من أجل تحسين أنظمة إدارة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى التي تُقدّم إلى مجتمعات النازحين السوريين. فبدون استجابة شاملة لمسألة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فإنّ السوريين واللبنانيين الذين يعيشون في عوز سيبقون معرّضين لخطر الإصابة بالعديد من الأمراض. وقد أظهرت دراسة الحالة هذه ضرورة جمع معلومات أساسية حول الاحتياجات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في جميع المحافظات اللبنانية، وبالأخص في المناطق ذات الكثافة العالية من النازحين السوريين، وذلك بعد خروج كافة أشكال التدخل الإنساني. ويجب تقديم مثل هذه الدراسات والتنسيق بشأنها مع مجتمع المنظمات الإنسانية في لبنان، وأهم من هذا أن يتم مشاركتها مع الحكومات المحلية حتى تكون قادرة على التوصل إلى نظام هيكلي من أجل تأمين الوصول إلى المرافق والموارد، وذلك من منظور مستنير. ويجب إجراء المزيد من الدراسات النوعية حول المعرفة، والسلوكيات، وممارسات النازحين السوريين في ما يتعلّق بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وذلك من أجل توفير تحليل معمّق للوضع وللمطالب. من شأن التوصيات المذكورة أن تساعد في تغذية عملية التخطيط الشاملة، خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP)، بالمعلومات بطريقة أكثر حساسية للنزاع بحيث لا تلحق أي أذى بالمجتمعات المستضعفة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة اللبنانية وضع استراتيجية من أجل التعامل مع مسائل تناقص التمويل وانسحاب المنظمات الإنسانية بما أنّ من شأن هذه المسائل تهديد نظام إدارة النفايات الذي يعاني في الأساس، والعلاقات اللبنانية السورية التي هي أصلًا متوترة.

يجب التنويه أخيرًا أنّه صحيح أنّ أسئلة وتصورات النازحين السوريين حول العودة إلى سوريا في غاية الأهمية، إلا أنّه يجب أيضًا البحث في الصورة التي سيكونونها عن اللبنانيين عندما يعودون وفي المستقبل. إحدى أبرز النتائج التي وصلنا إليها من خلال المقابلات الميدانية التي أجريناها هي أنّ اللبنانيين كانوا يحترمون السوري ويعاملونهم بطريقة أحسن قبل اندلاع الحرب. وكان العديد من السوريين الذين قابلناهم يرون أنّ اللبنانيين يقومون باستغلالهم وإساءة معاملتهم. في سياق النقاشات السائدة التي تتركز حول الدور الذي سوف يلعبه اللبنانيون في إعادة إعمار سوريا، من الجدير عندها التعمّق بوجهة نظر السوريين حول اللبنانيين الذين سيعملون في سوريا في المستقبل.

ببليوجرافيا

Al-Saadi, Yazan. 2015. "Restrictions, Perceptions, and Possibilities of Syrian Refugees' Self Agency in Lebanon." Civil Society Knowledge Center – Lebanon Support. http://civilsociety-centre.org/content/restrictions-perceptions-and-possibilities-syrian-refugees-self-agency-lebanon

Amnesty International, "Pushed to the Edge: Syrian refugees Face Increased Restrictions." 2015, 13–14.

El Mufti, Karim. 2014. "Official Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon, the Disastrous Policy of No-Policy." Civil Society Knowledge Center – Lebanon Support. http://daleel-madani.org/story/official-response-syrian-refugee-crisis-lebanon-disastrous-policy-no-policy

Geha, Carmen and Joumana Talhouk. "From Recipients of Aid to Shapers of Policies: Conceptualizing Government–United Nations Relations during the Syrian Refugee Crisis in Lebanon." Journal of Refugee Studies (2018).

Government of Lebanon and the United Nations. 2018. "Lebanon Crisis Response Plan 2017 – 2020." United Nations High Commission for refugees. Last modified January 2018. https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2018/04/LCRP-EN-2018.pdf

International Organization for Migration. "Nearly 715,000 Syrian Displaced Returned Home Between January and October 2017." November 21, 2017. https://www.iom.int/news/nearly-715000-syrian-displaced-returned-homebetween-january-and-october-2017

Kanso, Hiba. 2018. "Lebanon witnesses rise in Syrian refugee child labor over past year." The Daily Star, July 14, 2018, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2018/Jun-14/453154-lebanon-witnesses-rise-in-syrian-refugee-child-labor-over-past-year.ashx

Keith, Amy and Nour Shawaf. "When is Return Voluntary? Conditions of Asylum in Lebanon." Forced Migration Review no. 57 (2018): 62-63.

Knudsen, A. J. (2017). Syria's Refugees in Lebanon: Brothers, Burden, and Bone of Contention BT - Lebanon Facing The Arab Uprisings: Constraints and Adaptation. In R. Di Peri & D. Meier (Eds.), (pp. 135–154). London: Palgrave Macmillan UK.

Medicins Sans Frontieres. "Misery beyond the war zone: Life for Syrian refugees and displaced populations in Lebanon." February 2013. https://reliefweb.int/report/lebanon/misery-beyond-war-zone-life-syrian-refugees-and-displaced-populations-lebanon

Yahya, M., Kassir, J., & K. El-Hariri. 2018. "Unheard Voices; What Syrians Refugees Need to Return Home." Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/files/Yahya_UnheardVoices_INT_final.pdf

التحرّك العمالي للسوريين في لبنان:
الحياة اليومية والتطلعات المستقبلية

جنى الشماع[1]

ملخص

تنظر دراسة الحالة هذه في التحرك العمالي للسوريين النازحين في لبنان، وأثر هذا التحرك على حياتهم اليومية وتطلعاتهم المستقبلية. كما أنّ الدراسة تحدد مجموعة العوامل التي تؤثر على تحرك العمال السوريين في لبنان. وكجزء من العمل الميداني، تم إجراء ما مجموعه 30 مقابلة مع مجموعة متنوعة من العمال السوريين الذين يعيشون ويعملون في مناطق مختلفة من بيروت. وتصور الدراسة التحرك العمالي على أنّه آلية تكيف يعتمدها العمال النازحون السوريون من أجل تخطي القيود التي تفرضها عليهم الحكومة اللبنانية، وبالتالي تجاوز أي موقف استغلالي ناجم ناجمة عن تلك القيود، والتعامل مع وضعهم غير المستقر. ووجدت الدراسة أنّ مجموعة العوامل التي تؤثر على التحرك العمالي للنازحين السوريين تتعلق بـ: صعوبة استيفاء شروط الإقامة القانونية بسبب التدابير المتناقضة والتعسفية؛ ونظام الكفالة الذي يخلق تباين قوى في العلاقات بين الموظف وصاحب العمل لصالح الكفيل / صاحب العمل؛ وظروف العمل المُنهكة التي يتحملها العمال السوريون في الأشغال التي يمارسونها؛ وعلاقات العمل التي تحدد الأداء وفترة البقاء في الوظيفة.

مقدمة

في العام 2011، بدأ السوريون الهروب من العنف الذي مارسه النظام السوري لقمع المظاهرات في البلاد، ليلجؤوا إلى بلد حيث النظام والمجتمع كانوا يمارسون مختلف أشكال التمييز بحقهم حتى قبل ذلك الوقت. الجدير بالذكر هنا في بادئ الأمر أنّ الدولة اللبنانية لم تقم بتوقيع اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ولا على بروتوكول الاتفاقية عام 1967 (Janmyr 2016). هذا يعني أنّ التشريعات المحلية الرسمية الخاصة باللاجئين غائبة، وأنّ حوكمة وجود اللاجئين عملية تمليها سياسات حكومية مخصصة. كما أنّ عوامل مثل وجود اللاجئين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية منذ زمن، وتجربة لبنان التاريخية في استضافة اللاجئين، خلقت العدائية تجاه حركات اللجوء. أضف إلى ذلك أنّ العمال السوريون موجودون في لبنان منذ خمسينيات القرن الماضي، هذا بالإضافة إلى الوجود العسكري السوري الذي استمر منذ العام 1976 حتى 2005، الأمر الذي خلق موقفًا مضادًا من إيواء فئات جديدة من السوريين. علاوة على ذلك، إنّ التراجع الاقتصادي الحاد الذي شهده لبنان مع تدفق اللاجئين عام 2011، ضاعف الاستياء من اللاجئين السوريين في البلد.

وقد أخذ التمييز طابعًا مؤسسيًا عندما فرضت الحكومة اللبنانية سلسلة من القيود على الهجرة، وذلك بعد الأزمة بثلاث سنوات،

[1] مسؤولة البرامج – المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

منهية بذلك سنوات طويلة كانت الحدود فيها مفتوحة بين سوريا ولبنان. في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، أعلنت الحكومة اللبنانية أنّها ستسمح بدخول السوريين فقط من «الحالات الإنسانية المستعصية»، أي النساء والأطفال، والأفراد الذين بحاجة لعناية طبية، والأطفال الذين تم فصلهم عن أهاليهم (De Bel-Air 2017). علاوة على ذلك، يُحظر على اللاجئين السوريين الدخول مجددًا إلى لبنان بعد مغادرتهم لزيارة سوريا. في يناير/كانون الثاني 2015، قامت المديرية العامة للأمن العام اللبناني بإعادة تنظيم دخول السوريين إلى لبنان والإقامة فيه، وتجديد الإقامة، وتمّ تقسيم أنواع الدخول والتجديد إلى 11 فئة[2]، وكل فئة تتطلب تقديم مستندات يصعب الحصول عليها في ظل غياب الموارد المالية، والأوراق الثبوتية الأساسية، وتوقيع الكفيل اللبناني على «التعهد بالمسؤولية». كما قامت الحكومة بتقييد دخول السوريين إلى سوق العمل بطريقة رسمية، وحددت الوظائف التي يمكن أن يشغلونها في ثلاثة قطاعات: البناء، والزراعة، والبيئة[3] (Lebanon Support 2016). إذن، يقوم المواطن اللبناني بكفالة العامل السوري في هذه القطاعات فقط. في مايو/أيار 2015، طلبت الحكومة اللبنانية من «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» أن توقف تسجيل اللاجئين السوريين وهي على تمام المعرفة بأنّها غير قادرة على إحكام السيطرة على الحدود اللبنانية-السورية. كما أنّ الحكومة مارست الضغط على «مفوضية اللاجئين» حتى تجبر اللاجئين السوريين على توقيع تعهد بعدم العمل. تروج هذه السياسة بطريقة غير مباشرة لأنماط العمل غير الرسمية وتزيد من قابلية ضعف اللاجئين، وتدفعهم للقيام ببعض الأعمال كالدعارة، وعمالة الأطفال، والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا (Lebanon Support 2016). وتهدف هذه السياسات رسمياً إلى تقليص عدد اللاجئين السوريين في لبنان وكان لها ثلاثة أهداف، أولًا: الحد من عدد السوريين الذين يدخلون إلى لبنان، ثانيًا: تشجيع السوريين المقيمين في لبنان على مغادرة البلد، ثالثًا: التحكم بوجود السوريين الذين يختارون البقاء، وجعله رسمي (Lebanon Support 2016).

المنهجية

تتبنى دراسة الحالة هذه منهجية البحث النوعي بحيث تم إجراء ما مجموعه 30 مقابلة تتراوح بين تأريخ لحياة المقابَلين وأخرى مقابلات شبه منظمة، مع مجموعة متنوعة من العمال السوريين (عمال بناء، ونواطير، ونوادل) يعيشون ويعملون في مختلف المناطق في بيروت (الحمرا، ووسط البلد، وسليم سلام، وكورنيش المزرعة). كما أنّ العمل الميداني شمل مراقبة المشاركين، العملية التي أغنت فهم وجهات النظر المختلفة للمقابَلين حول مكان عملهم، ونمط عيشهم، وتفاعلهم مع الآخرين. وقد استغرق العمل الميداني ستة أشهر في العام 2018.

[2] الفئات الـ 11 هي: سائح، وزائر بغرض العمل، وصاحب ملك، ومتسوق، وطالب، وترانزيت، ونازح، وزيارة بغرض العلاج الطبي، ومواعيد مع السفارات، والدخول تحت "تعهد بالمسؤولية" من قبل مواطن لبناني (Lebanon Support 2016).
[3] يشمل قطاع البيئة العمل في المنازل وجمع القمامة والتنظيف والصيانة.

الحركة العمالية في سياق دراسة الحالة هذه

يعـرّف «رادكليـف» تعبيـر «الحركـة العماليـة» علـى أنّهـا تحـرك يقـوم بـه العمـال مـن أجـل التوظّـف (Radcliffe 2019). أمـا «موسـوعة أوكسـفورد للتاريـخ الاقتصـادي» فتحـدد نوعيـن مـن الحركـة العماليـة: الجغرافيـة والمهنيـة. الحركـة الجغرافيـة هـي سـهولة التحـرك فـي الفضـاء المـادي، كالتحـركات التـي تغطـي المسـافات القصيـرة أو الطويلـة، والهجـرة الطوعيـة والقسـرية. أمـا الحركـة المهنيـة هـي القـدرة علـى تغييـر نـوع الوظيفـة إمـا بطريقـة جانبيـة (ضمـن فئـة واسـعة مـن وظائـف مماثلـة فـي الوضـع الاجتماعـي والاقتصـادي)، أو أفقيـة (مـن وظيفـة إلـى أخـرى، إمـا أفضـل أو أسـوء) (Long and P.Ferrie 2005). مـن جهتـه، يـرى «ألونسـو» أنّـه يترتـب علـى الحركـة العماليـة مسـئوليات، تلقـي بثقلهـا علـى كاهـل بلـد المنشـأ (الـذي يتحمـل خسـارة اليـد العاملـة، علـى سـبيل المثـال) والبلـد المضيـف (الـذي يشـهد تراجعًـا فـي التماسـك الاجتماعـي) (Alonso 2015). ويمكـن الحـد مـن الحركـة العماليـة بواسـطة عـدد مـن العوامـل القانونيـة، والاجتماعيـة، والاقتصاديـة. فـي دراسـة الحالـة هـذه، يتـم البحـث عـن الحركـة العماليـة فـي حالـة العمـال السـوريين فـي لبنـان. وبنـاءً علـى كل مـا ورد، تعتمـد دراسـة الحالـة هـذه تعريـف الحركـة العماليـة علـى أنهـا القـدرة علـى التنقل فـي بيئـة العمـل فـي لبنـان فـي ظـل مجموعـة مـن تدابيـر سياسـاتية تقييديـة وضـارة تفرضهـا الدولـة اللبنانيـة علـى مجتمعـات السـوريين.

شـرعية لا يمكن تحقيقها وإساءة تقرها الحكومة

وقـد أظهـرت المقابـلات أنّ الهـم الرئيسـي الـذي يشـغل بـال الذيـن تمـت مقابلتهـم هـو الصعوبـة المتزايـدة فـي الحصـول علـى المسـتندات الشـخصية مـن أجـل اسـتيفاء شـروط الإقامـة القانونيـة التـي تتطلـب مـن النازحيـن السـوريين تقديـم إمـا «تعهـد بالمسـؤولية» مـن قِبـل كفيـل لبنانـي، أو عقـد إيجـار سـاري الصلاحيـة، أو رخصـة عمـل. حـل آخـر يكمـن فـي التسـجيل لـدى «مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئيـن»، الأمـر الـذي يسـتوجب توقيـع تعهـد بعـدم العمـل، كمـا نصـت الحكومـة اللبنانيـة. ويعنـي التعهـد بعـدم العمـل أنّ اللاجئيـن بإمكانهـم تأميـن لقمـة عيشـهم بطريقـة قانونيـة فقـط عبـر المسـاعدات الإنسـانية (Care International Lebanon 2018).

«يبـدو أنّ سياسـات الحكومـة تزيـد فـي صرامتهـا، وباتـت غيـر متوقعـة، بـل حتـى غيـر منطقيـة. وبالنسـبة لـلأوراق القانونيـة المطلوبـة مـن السـوريين فـي لبنـان، فإنـه مـن الصعـب الحصـول عليهـا. البعـض منـا أتـي إلـى هنـا فجـأة ولـم يكـن لدينـا الوقـت للإتيـان بمسـتنداتنا الشـخصية المطلوبـة منـا الآن».[4]

[4] عبد اللطيف، أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في مايو/أيار 2018.

وقام أحد الذين تمت مقابلتهم بسرد تجربته عندما قام مكتب الأمن العام اللبناني ذات مرة بسؤاله عن رخصة عمل من أجل ضمان بقائه في البلد.

«لقد قامت وزارة العمل في الوقت الحالي بوقف إعطاء مختلف تصاريح العمل للسوريين. إذن، كيف يقوم الأمن العمل بالسؤال عن مستند ترفض جهة حكومية أخرى منحنا إياه؟»[5]

تظهر هذه التجربة وغيرها أنّ عمليات تجديد الإقامة يتخللها عدد من الإجراءات غير الواضحة والتدابير المتناقضة، وتطبيق تعسفي للقوانين من قِبل الأمن العام. وفقًا لتقرير «دعم لبنان»، نتج عن هذه الإجراءات اعتماد متزايد للاجئين السوريين على شبكات علاقات في السوق السوداء تتمثل في تزييف الكفلاء، والسماسرة، وأرباب العمل، وعقود التوظيف (Lebanon Support 2016). لذلك، إنّ عملية إضفاء الطابع الرسمي على عملية تجديد الإقامة قد قامت بتمهيد الطريق أمام ازدهار المعاملات غير الرسمية وآليات الازدهار. كما أنّ هذه العملية جعلت اللاجئين السوريين عرضة لـ «استغلال تكفله الحكومة تحت ذريعة الكفالة (Janmyr 2016).

وقد أفاد أحد المقابَلين:

«قبل العام ٢٠١٤، كانت الأمور أسهل بكثير إذ لم يكن الأمن العام يضيّق على الناس ويطلب منهم إحضار أوراقهم القانونية. لقد أتيت إلى لبنان قبل ٢٠١٤، وأشكر الله على ذلك. فاليوم، يطلبون من السوريين إحضار ثلاث نسخ عن بطاقات هوياتهم، وورقة إسكان يوقعها المالك. إذن، أصبحت الإجراءات أكثر تشددًا. في بعض الأحيان، إن كانوا يريدون عرقلة الأمور أكثر، يطلبون منا أن نحضر الكفيل اللبناني معنا».[6]

[5] لؤي. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في يوليو/تموز 2018.
[6] أديب. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في يوليو/تموز 2018.

والكفيـل فـي العـادة هـو ربّ العمـل، وهـو مخـول فـي ظـل نظـام الكفالـة، بـأن يتحكـم بحياة العامـل السـوري. يربـط هـذا النظـام إقامـة العامـل بكفيـل، الـذي يجـب أن يكـون لبنانـي الجنسـية (Lebanon Support 2016). وبإمـكان رب العمـل أن يوظـف هـذا التبايـن فـي القـوة لصالحـه، وأن يقـوم بسـحب الكفالـة متـى مـا شـاء. هـذا مـن شـأنه أن يـؤدي إلـى فقـدان العمـال السـوريين وضعهـم القانونـي فـي ظـل تسـتر الكفيـل. ويمكـن للكفيـل اللبنانـي أن يبتـز السـوريين ماليًـا مقابـل توقيـع التعهـد بالمسـؤولية. إذن، إنّ مثـل هـذه الإجـراءات يمكـن تسـميتها بأنّهـا سياسـات «صانعة للاسـتضعاف»، وتهـدف إلـى سـلب مجموعـة مـا مـن حقوقهـا، ورفـض وجودهـا، وتسـهيل اسـتغلالها (Saghieh 2015). وينتهـي المطـاف بالنازحيـن السـوريين تحـت رحمـة أنـاس آخريـن، الأمـر الـذي يتركهـم بحـل مـن الاثنيـن: إمـا يتركـون البلـد، وإمـا يقبلون بالاسـتغلال (Janmyr 2016).

وقـد قـال أحـد الذيـن تمـت مقابلتهـم إنّـه تلقـى إنـذارًا مـن الأمـن العـام الـذي بلغـوه أن يحضـر أوراقـه القانونيـة، بالإضافـة إلـى عقـد العمـل، أو أن يقـوم بإحضـار الكفيـل معـه إلـى مكتـب الأمـن العـام. وقـد انتهـى المطـاف بهـذا الرجـل بمغـادرة لبنـان إلـى أربيـل فـي العـراق، بعـد أن لم يتمكـن مـن تأميـن المسـتندات المطلوبـة، ليكون بذلـك قـد دفـع ضريبـة شـروط الأمـن العـام التـي تتغيـر فجـأة، والتطبيـق الاعتباطـي للسياسـات. وقـد شـرح الرجـل عـن وضعـه أكثـر، قائـلًا:

«يبـدو أنّ الحـظ لـم يحالفني فـي لبنان. فالقوانيـن في لبنان يتـم تطبيقهـا بشـكل عشـوائي. ففـي بعـض الأحيـان تقـوم العناصـر الأمنيـة بالسـؤال عـن الأوراق القانونيـة، وفـي أحيـان أخـرى لا يقومـون بذلـك. الحيـاة صعبـة. وبالطبـع لـن أخاطـر وأعـود إلـى سـوريا مـن أجـل التأكـد مـن أنّ الأوراق التـي بحوزتـي تسـتوفي شـروط الإقامـة القانونيـة فـي لبنـان. إذا كنـت سـأعود إلـى سـوريا، سـأضطر للانضمـام إلـى الجيـش؛ قـام أخـي بإخبـاري عـن هـذا الأمـر ولا أريـد حـدوث ذلـك. إذن، سـأقوم بالمغـادرة إلـى العـراق للعمـل فـي مجـال تقديـم الطعـام».[7]

إنّ اسـتيفاء الشـروط القانونيـة للإقامـة هـي عامـل مهـم للنازحيـن إذ تخولهـم الحصـول علـى أبسـط الحقـوق والخدمـات (Lebanon Support 2016). إنّ غيـاب هـذا العامـل يجعـل اللاجئيـن عرضـة للاعتقـال والاحتجـاز. أحـد النـوادل الذيـن تمـت مقابلتهـم قـدم توصيفًـا لتجربتـه مـع

[7] فارس. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في مايو/أيار 2018.

عنصر أمني لبناني قام باعتقاله بالقرب من منطقة المنارة في بيروت. وقد قام العنصر بتفتيش محفظة الرجل ووجد مبلغ بقيمة 300 دولار أميركي. وبعدما عرف بأنّ الرجل من دير الزور، قام بسؤاله ساخرًا، إن كان ينوي إرسال المال إلى مقاتلي «الدولة الإسلامية» في سوريا. وقد خلّف هذا الموقف لدى الرجل شعور باليأس والإذلال، وحتى ولد لديه الرغبة بمغادرة لبنان.

أحد الآثار الأخرى المترتبة على افتقاد إقامة السوريين للصفة الشرعية هو أنّه ليس بإمكانهم طلب أي خدمات قانونية، وبالتالي يصبحون ضحايا إجراءات قضائية عند تعرضهم لأي موقف يشعرون فيه بالإهانة. إنّ الافتقار إلى الحماية القانونية يعرض اللاجئين إلى شتى أنواع الإساءة، كما برز في المقابلة التي تمّ إجراؤها مع الرجل من دير الزور. لذلك، لجأ النازحون السوريين إلى أن يفرضوا على أنفسهم نوع من الرقابة الذاتية على تحركاتهم كي يتجنبوا بعض المناطق التي لا يعرفونها، خوفًا من أن يتم اعتقالهم أو احتجازهم على الحواجز الأمنية (Janmyr 2016; Lebanon Support 2016). تؤثر هذه المسألة على قدرتهم على الذهاب إلى مراكز عملهم أو حتى الحصول على العمل في المركز الأول، في ظل غياب الصفة القانونية عن الإقامة. وقد لجأت البلديات والأحزاب السياسية في بعض المناطق إلى فرض حظر تجول على العمال السوريين (Janmyr 2016).

علاقات العمل وظروف العمل المنهكة

إنّ نظام الكفالة يولد تبعية متزايدة في علاقات العمل لأنه يزيد من درجة اعتماد الوضعين القانوني والعمالي للعامل السوري على الكفيل إلى حد كبير. لذلك إنّ التعهد بالمسؤولية القائم حول العمل يخول الكفيل أن يفرض أعمال سخرة، وأن يستغل العمال، ويعرضهم للمضايقات (Lebanon Support 2016). وقد تأخذ المضايقات أشكال عدة، كتقليل مبلغ التعويض، وتغييب عقود العمل الرسمية، وفرض ساعات عمل طويلة. إنّ الحركة العمالية تستلزم وجود بيئة عمل متنقلة دائمًا، ومليئة بـ «المفاجآت»، كما وصفها أحد المقابَلين. ويعيش بعض العمال في حالة تغيير دائمة، إذ ينتقلون من وظيفة إلى أخرى بسبب ظروف العمل الصعبة والرواتب غير الثابتة. وقد قام معتصم بإخبارنا عن تجربته مع هذا الأمر:

«منذ أن أتيت إلى لبنان وأنا أتنقل في العمل بين أكثر من موقع بناء. لقد عملت في زحلة، في شتورة لفترة قصيرة، ثم أتيت إلى منطقة سليم سلام في بيروت. أما الآن، فأعمل في موقع بناء في منطقة الحمرا. تمت معاملتي بطريقة سيئة في زحلة، لذلك غادرتها

وأتيت إلى بيروت. لقد كان رئيس العمال في زحلة يقوم بالصراخ علينا ومعاملتنا بطريقة سيئة».[8]

وروى عامل آخر تجربة عاشها في منتصف عام 2015 عندما كان يعمل في مطعم في بنت جبيل في جنوب لبنان. كان ينتاب العامل القلق لعدة أسباب، أحدها أنّ أوراق إقامته تخوله التواجد على الأراضي اللبنانية بصفته أجنبي. ولم يأخذ صاحب العمل مخاوف موظفه بشكل جدي، مما أثقل من همومه الأخير. سبب آخر كان أنّ ربّ العمل كان كثير المطالب، والراتب البسيط الذي كان العامل يتقاضاه لم يكن متوائمًا مع المجهود الذي كان يبذله. ومما زاد الأمر سوءًا كانت ظروف السكن «المذلة»، كما وصفها أحد العمال، إذ كان عليه تحمل العيش مع زملائه في حاوية قام ربّ العمل بتقديمها لهم.

«كنا نعيش كالماشية، ونضطر إلى تناول بقايا الطعام التي يكون رواد المطعم قد تركوها في صحونهم. لذلك بدأنا بشراء طعامنا بأنفسنا لأنّ بطوننا لم تعد قادرة على تحمل البقايا».[9]

وقد روى أكثر من عامل أنّه كان يتعرّض للإساءة من قِبل ربّ العمل، الأمر الذي كان يجبرهم على تغيير عملهم من أجل تحسين أوضاعهم والهرب من الاستغلال، آملين بأن يجدوا بيئة عمل أفضل. وأكّد العديد من العمال أنّ علاقتهم بربّ العمل كانت عامل مؤثر على أدائهم وعلى الوقت الذي كانوا يكرسونه من أجل عملهم، وبالتالي، على حركتهم. بالنسبة لعدد كبير من العمال، كان هذا الأمر يعني التنقل بين بيئات عمل استغلالية إلى أن يجدوا عملًا يكون ربّ العمل فيه يعاملهم معاملة جيدة. وقد قام رجا بوصف تجربته وكيف دفعه تصرف ربّ العمل إلى ترك عمله:

«تعرّضت للاستغلال في عملي السابق لكن ليس في عملي الآن. كانت أذناي متعودة على سماع الصراخ والكلمات المسيئة، التي كان بعضها عنصري ولا انساني. فقررت عندها الرحيل، وباشرت بالخطوة. لم يوجد داعٍ لكي أخلق مشكلة وأن أردّ على الإساءات».[10]

[8] معتصم. أجرى المقابلة شريف الحسيني في سليم سلام، بيروت، في أغسطس/آب 2018.
[9] مهدي. أجرى المقابلة شريف الحسيني في وسط البلد، بيروت، في يونيو/حزيران 2018.
[10] رجا. أجرى المقابلة شريف الحسيني في بلس، بيروت، في مايو/أيار 2018.

ويمكن كذلك لأرباب العمل أن يقوموا بتسريح العمال السوريين في أي وقت، دون وجود أي رادع قانوني أو مالي، وذلك بسبب غياب العقود الرسمية التي بإمكانها حماية العمال. وتُعد قصة رجا مثال عن هذه المسألة:

«أعمل حاليًا عامل توصيل طلبات لأحد المطاعم في الحمرا. لقد كنت قد عملت في ثلاثة أماكن مختلفة قبل عملي هنا. عملت كنادل في مقهى في الأشرفية، لكن المعاملة كانت سيئة. بعدها ذهبت للعمل في محل للعصائر في مار الياس حيث تعرضت أيضًا لمعاملة غير مهنية. ثمّ عملت كعامل توصيل لمطعم في الحمرا غير المطعم الحالي، لكنّ المالك قام بتسريحي لأنه كان يعاني من اكتظاظ عمالي». [11]

وقد اختار عدد قليل من الذين تمت مقابلتهم ترك وظائفهم وأن يلجؤوا إلى العمل الحر. إنّ العمل الحر ليس خيارًا سهلًا بالنسبة للنازحين السوريين بسبب التحديات المالية والبيروقراطية/الإدارية المترتبة على استيفاء الشروط القانونية. مع ذلك، عندما يزاول السوريون أمثال سيف، العمل الحر، يصبحون مستقلين ولا يعودون يشعرون بأنّهم ملك ربّ العمل.

«أزاول عملًا حرًا، إذ أعمل سباكًا منذ العام ٢٠١٤. أتيت إلى لبنان في العام ٢٠١٢، وبقيت عاطلًا عن العمل حتى حوالي تسعة أشهر بعد قدومي. خلال ذلك الوقت، كنت أحصل على المال من أختي التي كانت تمدني بالمساعدة. ثم بدأت بالعمل في مطعم في سن الفيل، لكن الراتب كان قليلًا جدًا. بعدها، عملت عامل توصيل طلبات في مار الياس قبل أن أبدأ بالعمل كسباك. وضعي الآن أفضل بكثير لأني أشعر بأني مستقل، إذ أنا مدير نفسي. عندما كانت تتم معاملتي بطريقة سيئة،

[11] رجا. أجرى المقابلة شريف الحسيني في بلس، بيروت، في مايو/أيار 2018.

كنـت أسـتقيل وأغـادر. لـم أكـن مضطـر لأن أبقـى وأسـتمر بسـماع إسـاءة موجهـة إلـيّ».[12]

إنّ العلاقـة بيـن العامـل وربّ العمـل هـي عامـل أساسـي فـي الحركـة العماليـة. فالعمـال الـذي يتعرضـون لمعاملـة سـيئة يبقـون فـي عملهـم لفتـرة أقصـر ويلجـؤون إلـى إيجـاد طـرق مـن أجـل الهـرب مـن أربـاب عملهـم. أمـا أولئـك الذيـن يتمتعـون بعلاقـة جيـدة مـع رؤسـائهم، فيحظـون باسـتقرار وظيفـي ويبقـون يشـغلون نفـس العمل لمـدة أطـول مـن أولئـك الذيـن يتعرضـون للإسـاءة علـى أيـدي مدراءهـم. كمـا يبـدو أنّ الذيـن يعبرون عـن ارتياحهـم فـي عملهـم يتلقون معاملـة جيدة مـن أربابهـم الذيـن يقومـون فـي بعـض الأحيـان بمسـاعدتهم فـي إيجـاد مسـكن أو وظائـف ذي رواتـب أفضـل، أو يقرضوهـم المـال عنـد الحاجـة. إنّ المقتطفـات التاليـة مـن المقابـلات هـي شـهادات قدّمهـا مختلـف العمـال الذيـن تلقـوا معاملـة جيـدة فـي العمـل، والذيـن سـاعدهم أربـاب عملهـم فـي تأميـن عمـل أو لقمـة عيشـهم بشـتى الطـرق.

«أعمـل فـي موقـع للبنـاء منـذ العـام ٢٠١٤، وأحـبّ عملـي. يديـر الموقـع ربّـي عمـل رائعيـن. لا أريـد تغييـر عملـي، إذ أعمـل فـي موقـع البنـاء هـذا منـذ بدايـات وجـودي هنـا».[13]

«أتلقـى معاملـة جيـدة فـي عملـي. أشـعر بأنـي ذو قيمـة إذ إنّ مديـري قـام بتوكيلـي مهمـة تنظيـم عمـل النـوادل، الأمـر الـذي يؤكـد علـى أننـي مجـدٍ».[14]

«إنّ مديرنـا هـو مهنـدس لبنانـي قـام بإكمـال دراسـته فـي كنـدا التـي عـاد منهـا فـي العـام ٢٠١٦. يترجـم فـي عملـه قيـم الكرامـة، والحـب، والشـغف. أنـا أثـق بـه، وهـو يثـق بـي، وأنـا أشـكره علـى هـذا الأمر. علـى الرغـم مـن أنّ راتبي ليـس مرتفـع، إلا أنّـي سـعيد بـكل الأحـوال. قمـت فـي أحـد

[12] سيف. أجرى المقابلة شريف الحسيني في كورنيش المزرعة، بيروت، في يوليو/تموز 2018.
[13] أبو يوسف. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.
[14] عدنان. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في مايو/أيار 2018.

المرات بطلب قرض مالي منه بقيمة ٢٠٠ دولار أميركي، وقام بالموافقة».[15]

«أعمل حاليًا كنادل في مطعم في وسط البلد في بيروت. وكان مديري السابق في منطقة الملا لديه أحد الأقارب الذي يملك مطعمًا، فطلبت منه أن يقوم بتوظيفي. لا زلت أرى مديري السابق في الملا إذ أعيش هناك. وقد قمت بتغيير عملي لأنّ الراتب أعلى حاليًا».[16]

تأثير الحركة العمالية على النازحين السوريين

إنّ صفتي اللا-استقرار والحركة اللتين تميزان حياة النازحين السوريين، تلقيان بثقل عاطفي على حياة النازح الذين يعاني من الضغط، والوحدة، والضيق، وعدم اليقين بالمستقبل.

مثل هذه الحياة تكون مليئة بالصدمات والمفاجآت، وتولد لدى النازحين حالات عدم استقرار نفسية واجتماعية واقتصادية، وبالتالي تؤثر على تطلعاتهم ومساراتهم المستقبلية. وتُعد تجربة رجا مثال على الآثار المحتملة التي يختبرها السوريون بسبب النزوح:

«لا أتمتع بأي حس استقرار، إذ أشعر وكأنّ المفاجآت قد تقع في أي لحظة. هذه هي خصائص الحركة العمالية في أقصى تجلياتها. السبب أنّ أمزجة الناس متقلبة ولا يوجد عقود ثابتة. كما أنّ النظام اللبناني غير واضح، ويمكن في أي لحظة أن أجد نفسي عائدًا إلى سوريا».[17]

وقد تحدث عدد كبير من الذين تمت مقابلتهم عن اعتماد الاقتصاد اللبناني على العمال النازحين السوريين. ففي نهاية المطاف، إنّ وجود عمال سوريين يتقاضون أجور زهيدة يخدم أهداف السوق اللبناني ومصالحه المشتركة مع طبقة النخب اللبنانية (Turner 2015). وقد تبين أنّ عدد كبير من العمال

[15] أبو زايد. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.
[16] وليد. أجرى المقابلة شريف الحسيني في وسط البلد، بيروت، في يونيو/حزيران 2018.
[17] رجا. أجرى المقابلة شريف الحسيني في بلس، بيروت، في مايو/أيار 2018.

الذيـن تمـت مقابلتهـم كـ أبـو يوسـف وأبـو زايـد، واعيـن لهـذه المسـألة:

«يستمرون بإخبارنا عن القوانين التي تفرضها الحكومة اللبنانية وكأنها تقوم بالطلب منا بطريقة غير مباشرة، بمغادرة البلد، لكن ليس بإمكانهم فعل ذلك. فعمال البناء مطلوبون دائمًا هنا».[18]

«أعيش باستقرار في لبنان إذ إنّ الطلب على عملي (عامل بناء) مرتفع. يتوجب علينا العمل دائمًا في موقع العمل وتقديم المساعدة للعمال الجدد. وقد سمعت أنّ الحكومة اللبنانية لا تقوم بطرد عمال البناء من البلد لأنّ اللبنانيين لا يقومون بأداء هذا النوع من الأعمال».[19]

فـي حيـن أنّ عمـال البنـاء تحدثـوا أكثـر عـن الاسـتقرار بسـبب الأسـباب المذكـورة أعـلاه، هـذا لا يعنـي أنّهـم مسـتعدون لأن يبقـوا فـي لبنـان. وقـد تحـدث عـدد كبيـر مـن العمـال السـوريين الذيـن تمـت مقابلتهـم مـن قطـاع البنـاء ومجـال المطاعـم، عـن الحيـاة الصعبـة التـي عليهـم تحملهـا فـي لبنـان بسـبب القيـود المفروضـة وفـرص كسـب العيـش المحـدودة. ويدفعهـم هـذا الأمـر إلـى التخطيـط لمسـتقبل لا يتضمـن بقائهـم فـي لبنـان لفتـرة طويلـة. بالنسـبة للبعـض الآخـر، إنّ احتمـال أن يتـمّ إجبارهـم علـى الالتحـاق بالجيـش عنـد رجوعهـم إلـى سـوريا، يقـضّ مضجعهـم، لذلـك إنّ البقـاء فـي لبنـان هـو خيارهـم الوحيـد فـي المسـتقبل القريـب، إلـى أن تصبـح العـودة إلـى سـوريا خيـارًا آمنًـا.

وقـد قـال أحـد الذيـن تمـت مقابلتهـم إنّ نهايـة حياتـه المتسـمة بالحركـة الدائمـة سـتكون عنـد عودتـه إلـى سـوريا. وعبّـر الرجـل عـن عـدم قدرتـه علـى تحمـل المزيـد مـن التنقـل، أو التعامـل مـع أي شـكل مـن أشـكال اللا-نظاميـة أو اللا-قانونيـة. وقـد عبـر كذلـك عـن اشـتياقه الشـديد لأهلـه، وقـال إنّـه لا يوجـد أي سـبب يمنعـه مـن التفكيـر فـي العـودة إلـى سـوريا لأنـه لـم يتمكـن مـن إيجـاد الاسـتقرار فـي لبنـان:

[18] أبو يوسف. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.
[19] أبو زايد. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.

«إنّ حياتي في لبنان أصعب من حياتي عندما كنت لا أزال في سوريا. أنا وحيد هنا وأكافح لتحصيل أبسط حقوقي التي كانت مضمونة بكل سهولة في سوريا، كحقي في المأوى، والأكل، وتمكني من الذهاب إلى المستشفى عند الحاجة».[20]

بحسب إحصاء تم إجراؤه عام 2016 حول وجهات نظر اللاجئين السوريين الذين يعيشون في لبنان، إنّ الأمن والأمان هما العاملان الرئيسيان اللذان يؤثران على قرار العودة إلى سوريا، يتبعهما المسكن، والعمل، والسلام، والعدالة، ووجود حكومة فعالة (Yassin 2018).

الخلاصة

إنّ مجموعة العوامل التي تؤثر على الحركة العمالية للنازحين السوريين في لبنان ترتبط بصعوبة استيفاء شروط الإقامة القانونية بسبب الإجراءات المتناقضة والتعسفية، ونظام الكفالة الذي يحدث نوع من الشرخ في القوة في علاقات الموظف بربّ العمل لصالح الأخير، وظروف العمل المنهكة التي يتحملها العمال السوريون، وعلاقات العمل التي تحدد أداء العامل ومدة بقائه في الوظيفة. إنّ الحركة العمالية وحالة اللا-استقرار النفسية، والاقتصادية، والاجتماعية المترتبة عليها، هي نتيجة حتمية لسلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية بحق مجتمع السوريين النازحين في البلد. وبإمكان العمال السوريين النازحين إما القبول بالاستغلال أو مغادرة البلاد. فبالإضافة إلى القيود الجسدية التي تفرضها الحكومة المتمثلة بحظر التجول والحواجز الأمنية، والقيود الأخرى التي تفرضها للحد من دخول العمال السوريين إلى القطاعات الثلاثة المسموحة، فإنّ هذه العوامل قد حدت بشكل كبير من الحركة المهنية والجغرافية لمجتمعات السوريين في لبنان. أما بالنسبة للسوريين الميسورة أحوالهم الذين يتمتعون بالقدرة على تصدير رأس مالهم، فأولئك مرحب بهم في لبنان ولا يتعرضون للقيود التي تعرقل حياة السوريين الذين لا يتمتعون بنفس القدر من الرفاهية المالية.

ببليوجرافيا

Alonso, José Antonio. "Managing Labour Mobility: A Missing Pillar of Global Governance," CDP Background Paper No. 26, June 2015.

CARE International Lebanon. "Refugees in Lebanon: What Works and Why That Matters for The Future," 2018. https://www.care-international.org/files/files/CAREInternationalLebanon_RefugeesinLebanon_Whatworksandwhythatmattersforthefuture.pdf.

De Bel-Air, Françoise. "Migration Profile: Lebanon." Policy Brief. European University Institute, May 2017. http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/46504/RSCAS_PB_2017_12_MPC.pdf?sequence=1.

[20] سالم. أجرى المقابلة شريف الحسيني في سليم سلام، بيروت، في يونيو/حزيران 2018.

Janmyr, Maja. "Precarity in Exile: The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon." Refugee Survey Quarterly 35, no. 4 (November 29, 2016): 58–78. https://doi.org/10.1093/rsq/hdw016.

Lebanon Support. "Formal Informality, Brokering Mechanisms, and Illegality. The Impact of the Lebanese State's Policies on Syrian Refugees' Daily Lives." Lebanon Support, 2016. https://doi.org/10.28943/CSKC.003.00016.

———. "Syrian Refugees' Livelihoods. The Impact of Progressively Constrained Legislations and Increased Informality on Syrians' Daily Lives. | Civil Society Knowledge Centre." Lebanon Support, 2016. https://doi.org/10.28943/CSKC.003.00015.

Long, Jason, and Joseph P. Ferrie. "Labor Mobility." Oxford Encyclopedia of Economic History. Oxford University Press, 2005.

Radcliffe, Brent. "The Economics of Labor Mobility." Investopedia, July 12, 2019. https://www.investopedia.com/articles/economics/09/labor-mobility.asp.

Saghieh, Nizar. "Manufacturing Vulnerability in Lebanon: Legal Policies as Efficient Tools of Discrimination." The Legal Agenda, March 19, 2015.

Turner, Lewis. "Explaining the (Non-)Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan." Mediterranean Politics 20, no. 3 (February 2015): 386–404. https://doi.org/10.1080/13629395.2015.1078125.

Yassin, Nasser. "101 Facts & Figures on the Syrian Refugee Crisis." Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs: AUB, January 2018. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/books/2017-2018/20180601_101_facts_and_figures_on_syrian_refugee_crisis.pdf.

دور الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في الحياة اليومية للمستثمرين السوريين وأعمالهم: نظرة مقارنة على بيروت الكبرى، وطرابلس، وعكار

جنى الشماع[1] وإيلي خوري[2]

ملخص

تهدف المقالة إلى الكشف عن التحديات التي يواجهها مجتمع النازحين السوريين في قطاع المطاعم وخدمات الطعام في لبنان. وتكشف هذه الدراسة أدوار مختلف رؤوس الأموال في تجسير هذه التحديات، وتركّز بشكل خاص على نقل التجارب الشخصية لمجتمع النازحين السوريين الذين يعيشون ويعملون في لبنان بشكل معمّق، وذلك عبر التمعن في الشبكات الاجتماعية لأفراد هذا المجتمع، وفي أدائهم لأعمالهم، وفي خططهم المستقبلية. إنّ القيام بنظرة مقارنة على أداء هذه المشاريع التجارية وخبرات المستثمرين في ثلاث مناطق لبنانية (بيروت الكبرى، وطرابلس، وعكار)، يوفر تقريرًا شاملًا عن التحديات التي يواجهها هؤلاء المستثمرون والعمال، وعن دور شبكاتهم الاجتماعية ورؤوس أموالهم في دعم الأعمال التي يديرها السوريون. إحدى النتائج التي وصلت إليها دراسة الحالة هي أنّ تجارب العمال السوريين وأداء أعمالهم كان يعتمد على مدى تطور قطاع المطاعم في كل منطقة. ففي بيروت حيث سوق هذا القطاع مكتظ وتسوده المنافسة، من الصعب أن تزدهر مشاريع السوريين التجارية، أما في طرابلس وعكار، فإنّ العلاقات التجارية والاجتماعية التاريخية بين السوريين واللبنانيين في هاتين المنطقتين هوّنت تجارب المستثمرين السوريين. أما بالنسبة للتحديات التي يواجهها المستثمرون، فيمكن تلخيصها بخمس عقبات رئيسية: عدم الأمان؛ والتحرش أو التمييز؛ والمشاكل المالية؛ والعقبات الإدارية / البيروقراطية؛ والتحديات المتعلقة بالسوق. لتلخيص كلّ ما ذكر، فإنّ دراسة الحالة تظهر أهمية الشبكات الاجتماعية ورأس المال التجسيري في تسهيل سير الأعمال التي يديرها النازحون السوريون في لبنان.

مقدمة

تسبّبت الأزمة السورية في عام 2011 بزيادة ما يقرب 1.2 مليون نسمة (تظهر البيانات الحديثة أنّ عدد اللاجئين السوريين المسجلين هو 916,113) إلى سكان لبنان البالغ عددهم 4 ملايين (UNHCR, 2019).[3] ويظهر جليًا أنّ الصراع قد أثّر على الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بشكل سلبي نتيجة تعطّل طرق التجارة، وتناقص الإيرادات من السياحة، وتفاقم عدم الاستقرار السياسي، وتدهور ثقة المستثمرين، وتناقص تدفقات رأس المال (Errighi and Griesse 2016). نتيجة ذلك، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان من معدّل 9.2% في 2007-2010 إلى 1.8% في 2011-2014 (Errighi and Griesse 2016).

تسيطر الشركات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) على الاقتصاد اللبناني وعلى القطاع غير الرسمي (Fakhri, n.d.)، حيث هناك حوالي 90 % من الشركات لديها 5 موظفين أو أقل و0.5 % فقط من الشركات

[1] مسؤولة البرامج – المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
[2] باحث في دراسات الهجرة
[3] تمّ تحديث التعداد في 30 نوفمبر/تسرين الثاني، 2019.

توظف أكثر من 50 موظفًا (Bou Khater 2017). تجري العمليات في سوق العمل اللبناني على أساس غير رسمي بسبب وجود عقبات بيروقراطية كبيرة وتكاليف مستحقة زائدة نتيجة إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية، بالإضافة إلى التساهل في تطبيق القانون وتضاءل فرص القبض على المخالفين (Errighi and Griesse 2016). تعني اللا-رسمية غياب عقود العمل الواضحة والمسجلة، و/أو غياب تغطية الضمان الاجتماعي للعمال خلال مزاولتهم عملهم (Ajluni et al. 2015). قبل الأزمة، كانت اللارسمية تستحوذ على 44% من الاقتصاد اللبناني، أما بعد دخول النازحين السوريين إلى الاقتصاد غير الرسمي قد زادت هذه النسبة بـ 10% (Ajluni et al. 2015).

غالبًا ما يتمّ تصوير النازحين السوريين في لبنان بطريقة متجانسة على أنّهم مصدر تهديدات اجتماعية، وأعباء اقتصادية، وعلى أنّهم متلقون للمعونات، ولا يتمّ تصويرهم على أنّهم مستهلكون، ومستثمرون، ومساهمون إيجابيون في الاقتصاد المحلي. في عام 2016، قام النازحون السوريون بإنفاق 378 مليون دولار أميركي (د.أ.) بالمجمل لأغراض الإيجار، يعني 1.03 مليون د.أ. يوميًا (Yassin 2018). في نفس السنة، تمّ تقدير قيمة العقارات التي يملكها السوريون في لبنان بمبلغ 78,700,180 د.أ. (Yassin 2018). كما أنّ إيداعات السوريين في المصارف اللبنانية تتراوح بين 15-18 مليار د.أ. (Middle East Monitor, 2018). كذلك ارتفعت التحويلات المالية إلى لبنان من 7.86 مليار د.أ. عام 2013 لتصل إلى 8.9 مليار د.أ. عام 2014، وهي زيادة بنسبة 13.2% يعزيها «البنك الدولي» إلى التحويلات التي يتمّ إرسالها إلى اللاجئين السوريين في لبنان من قِبل أقربائهم في الخارج (Cuevas-Mohr, 2015).

ويسود في لبنان معتقد أنّ السوريين في لبنان يؤسسون أعمالًا، ويتنافسون مع المحليين، ويرفعون من نسب البطالة، ويخفضون معدلات الأجور، الأمر الذي يشنّج العلاقات بين مجتمع النازحين والمحليين، ويثير مخاطر عالية من ردود الفعل العنيفة من جانب المجتمعات المضيفة. إلا أنّ بحسب «البنك الدولي»، بالكاد يوجد دليل على أنّ المشاريع التجارية الجديدة التي أنشأها السوريون قد استولت على الأعمال اللبنانية. بين العام 2011 و2014، شكّل السوريون 66 % من أسهم الأعمال غير الرسمية، مقارنةً بـ 29 % من الأعمال اللبنانية التي تمّ تأسيسها في هذه الفترة (Errighi and Griesse 2016). إلا أنّه خلال نفس الفترة، كان المواطنون اللبنانيون يمتلكون 84.1% من الأعمال الجديدة التي تم إنشاؤها بالقرب من مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان، بينما كان السوريون يمتلكون 13.6% فقط (Yassin 2018).

وتهدف دراسة الحالة هذه إلى تصوير تجارب المستثمرين السوريين الشخصية في العيش والعمل في لبنان من خلال دراسة شبكاتهم الاجتماعية وأداء أعمالهم وخططهم المستقبلية.

منهجية وهدف دراسة الحالة

عبر تبني مقاربة اثنوجرافية، توظّف هذه الدراسة المعلومات التي تمّ استبيانها من 20 مقابلة أُجريت بين مايو/أيار وأغسطس/آب 2018، مع عمال ومستثمرين سوريين، وذلك

من أجل الكشف عن أنواع رؤوس الأموال والتحديات التي يواجهها المقابَلون في ثلاث مناطق مختلفة: بيروت الكبرى، وطرابلس، وعكار. وتقوم هذا الدراسة أيضًا بتبني نهج مقارن، وتحلّل الفروقات بين المناطق الثلاث تحت موضع الدراسة. إنّ تبني نهج مقارن يمكّننا من إلقاء نظرة على سير أعمال هذه الشركات وخبرات وتحديات المستثمر والعامل، ودور الشبكات الاجتماعية ورأس المال ذات الصلة، في دعم الأعمال التي يديرها السوريون.

نظرة مقارنة على قطاع المطاعم في جميع أنحاء بيروت الكبرى وطرابلس وعكار

قبل البدء بالإشارة إلى أوجه الشبه والاختلاف لقطاع المطاعم بين بيروت الكبرى، وطرابلس، وعكار، من المهم أولًا الإشارة إلى أنّه بسبب وجود قيود قانونية وغيرها من المسائل التي سيتمّ التطرق إليها لاحقًا في هذه الدراسة ، إنّ تأسيس مشروع تجاري ليس بالأمر السهل على السوريين في لبنان. إذ ليس مسموح للسوريين أن يكونوا أصحاب عمل، ويُشترط أن يكون لديهم شركاء لبنانيين يتمّ تسجيلهم قانونيًا على أنّهم هم أصحاب العمل قبل الشروع بأي استثمار تجاري (CARE International Lebanon 2018).

إلى جانب المشاكل الناجمة عن العمليات الرسمية وغير الرسمية لتأسيس الأعمال التجارية تحت اسم شريك لبناني، يواجه المستثمرون السوريون عقبات إضافية، أحدها هو أنّ أداء المشاريع التجارية التي يديرها السوريون وتجارب المستثمرين السوريين في قطاع المطاعم تعتمد على عوامل متعلّقة بالسوق، وبالأخص مستوى تطور وأداء هذا القطاع الخدماتي في كل منطقة. بناءً على هذه النقطة، تركّز دراسة الحالة على أهمية التفرقة بين المناطق عند محاولة فهم عوامل دفع وجذب المستثمرين السوريين إلى هذا القطاع.

نظرًا إلى أنّ بيروت الكبرى (بيروت وضواحيها) هي مركز اقتصاد لبنان الخدماتي، فإنّ قطاع المطاعم فيها كان متطور حتى قبل عام 2011. لذلك، إنّ السوق فيها، مشبعًا بالفعل ويشهد منافسة شرسة، ويتطلب استثمارات أقل، ويحتاج عمال أكثر يتقاضون أجور أقل مقابل العمل في ظلّ ظروف صعبة (Blominvest Bank s.a.l., 2014).

وقد تحدّث إلينا صاحب مطعم صغير في الجميزة يتخصّص ببيع شطائر الوجبات السريعة، قائلًا:

«إنّ وظيفتي ليست ثابتة، كما إنّ السوق تملأه القيود، ولا يوجد سيولة في البلد. لا أجني الأرباح، وأبذل جهدي من أجل تغطية النفقات. كان الأمر أسهل بكثير في سوريا، حيث كنت تذهب إلى السوق لتجد كل ما تحتاج إليه من أجل تموين مطبخك، وكل شيء كان مصنوع

فـي سـوريا. وكان يتوفـر فـي سـوريا المـواد الصناعيـة المناسـبة وكان مـن السـهل العثـور علـى القـوى العاملـة الملائمـة؛ أمـا هنـا، فالفوضـى تعـمّ المـكان ... وفـوق كل ذلـك، كل شـيء باهـظ الثمـن!» [4]

وقـد قـام هـذا الرجـل باسـتثمار 15,000 دولار أميركـي مـع شـريكه فـي العمـل، وهـو سـوري يعيـش فـي أسـتراليا، مـن أجـل تأسـيس المطعـم الـذي يقـع فـي شـارع تمـلأه سلاسـل الوجبـات السـريعة، الأمـر الـذي يلقـي ضغطًـا هائـلًا علـى عملـه:

«منـذ أن افتتحـت هـذه المطعـم، لـم أجنـي أي ربح. خسـارتي لهـذه الشـهر تبلـغ ٦٠٠ د.أ.، وقـد تصـل إلـى ١,٠٠٠ د.أ. خـلال أشـهر أخـرى، أو حتـى إلـى ١,٢٠٠ د.أ. فقـط عندمـا أبـدأ بجنـي الأربـاح، سـأفكّر بمسـألة توسـيع نطـاق عملـي». [5]

وقـد وصـل الأمـر بمالـك المطعـم إلـى إغـلاق المحـل بعـد عـام علـى افتتاحـه لأنـه لـم يسـتطع تحمّـل الخسـائر التـي كان يتكبّدهـا. وقد قـام مالك سـوري لمطعـم يقـع فـي شـارع الحمـرا بإخبارنـا أيضًـا قصـة مـكان انتهـى المطـاف بإغلاقـه:

«حاولـت فتـح مطعـم خـاص بـي مـع شـريك لبنانـي وشـريكين سـوريين، لكننـا فشـلنا. مـن الصعـب جـدًا افتتـاح مطعـم فـي بيـروت حيـث السـوق لا يرحـم ويتطلّـب الكثيـر مـن الطاقـة والتزامًـا قويًـا. يخـال النـاس أنّـه مـن السـهل افتتـاح مطعـم، والبـدء بجنـي الأربـاح فـورًا». [6]

أمـا فـي طرابلـس، فقـد كان للمسـتثمرين تجـارب مختلفـة تمامًـا فـي السـوق هنـاك. فـي هـذه المنطقـة فـي شـمال لبنـان، تتركّـز المطاعـم الصغيـرة فـي المدينـة القديمـة،

[4] خليل. أجرى المقابلة إيلي خوري، في بيروت، أغسطس/آب 2018.
[5] خليل. أجرى المقابلة إيلي خوري، في بيروت، أغسطس/آب 2018.
[6] حامد. أجرى المقابلة إيلي خوري، في بيروت، أغسطس/آب 2018.

ويقدّم معظمها أطعمة تقليدية (مناقيش، وفول وحمص، وحلويات، وشاورما، ودجاج ...) (Raad 2015). وقد وجد أصحاب المطاعم الذين أتوا أساسًا من حمص، أنّ السوق هناك يشبه السوق في بلدهم. في الواقع، إنّ قرب حمص لطرابلس قد أنشأ علاقات تجارية واجتماعية تاريخية بين سكان المدينتين.

وقد قام رجل يملك محل حلويات في ساحة التل، كان يعمل سابقًا في سلسلة محل حلويات تملكها عائلته، بمشاركتنا وجهة نظره حول أهمية القرب الجغرافي والاجتماعي، قائلًا:

«كان الناس من شمال لبنان يأتون إلى متجرنا في حمص، لذلك افتتحنا محلًا هنا، إذ أن السكان المحليين كانوا على دراية بمنتجاتنا بالفعل».[7]

في الوقت الذي تمّ إجراء فيه هذه المقابلة، كان يبدو أنّ عمل محلّ الرجل في طرابلس يجري على ما يرام، إذ كان لديه قاعدة عملاء منتظمين من لبنان وسوريا. وبعد أن خسر معظم ممتلكاته في سوريا، تمكّن من جمع 25,000 د.أ. بمساعدة أقربائه الذين يعيشون في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وذلك من أجل افتتاح المحل الذي مكّنه من تسديد ديونه بعد ثلاث سنوات. ويبيع الرجل في محلّه حلويات سورية، مما يعني أنّه يقدّم للسوق منتجًا جديدًا، إلا أنّه مألوف لدى زبائنه.

وبخلاف تجربة مالك محلّ الشطائر في الجميزة، كان صاحب محلّ الحلويات في طرابلس قادرًا على جني الأرباح وتسديد ديونه. مع ذلك، ما زالت تفرض طرابلس تحديات أخرى على أصحاب الأعمال الصغيرة:

«لا يوجد أمان هنا. لقد خلت أنّ الوضع سيكون مختلفًا عما كنت أراه في التلفاز. يقف ربحي على مبلغ ألف واحد، بعد أن أقوم بدفع مبلغ 0 آلاف للعصابات في المنطقة، وللدولة من أجل تسديد فواتير المياه والكهرباء. كذلك أدفع رواتب خمسة موظفين لبنانيين لا يعملون معي حتى في المحل، ولدي خمسة موظفين سوريين يساعدونني. أقوم بدفع الأجور القانونية لثلاثة

[7] بلال. أجرى المقابلة إيلي خوري، في طرابلس، يوليو/تموز 2018.

مـن موظفيـي السـوريين، والاثنـان الباقيـان يعمـلان دون أجـر، كمـا نصّـت وزارة العمـل. وفـي كل عـام أدفـع مـن أربعـة إلـى خمسـة آلاف دولار مقابل التسـجيل لـدى الضمان الاجتماعـي، وألفـي دولار إضافيـة لقـاء تصاريـح العمـل، و٩٠٠,٠٠٠ ليـرة لبنانيـة (ل.ل.) رسـوم للأمـن العـام. هـذه تكاليـف باهظـة جـدًا، إذ أقـوم بإنفـاق كل أربـاحـي لتغطيـة هـذه الرسـوم، الأمـر الـذي يجعـل خططـي لتوسـيع أعمالي شـبه مسـتحيلة».[8]

أمـا فـي عـكار، فالوضـع مختلـف تمامًـا. بعـد عـام 2011، ارتفـع عـدد سـكان عـكار بحوالـي الثلـث، وباتـت المحافظـة تـأوي مسـتثمرين سـوريين قدمـوا مـن منطقـة حمـص المعروفـة فـي سـوريا بازدهـار الأعمـال التجاريـة فيهـا فـي مجالـي تربيـة الدواجـن وصناعـة الحلويـات. وقـد أحضـر المسـتثمرون السـوريون معهـم رؤوس أمـوال اقتصاديـة وبشـرية. كمـا أنّـه بسـبب زيادة تعـداد اللاجئيـن فـي المنطقـة، افتتـح عـدد كبيـر مـن المنظمـات غيـر الحكوميـة الدوليـة مكاتـب جديـدة فـي المنطقـة وقامـوا بتوظيـف مواطنيـن للعمـل لديهـم، معظمهـم مـن عـكار وشـمال لبنـان (Carpi, 2014). ويمكـن القـول إنّ الاقتصـاد الخدماتـي ازدهـر فـي عـكار بعـد الأزمـة السـورية، فلقـد ازداد معـدل الاسـتهلاك بشـكل كبيـر، وبـدأ السـكان المحليـون بتقاضـي رواتـب أكبـر، وتـمّ افتتـاح مطاعـم جديـدة.

يشـعر السـوريون مـن أصحـاب المشـاريع التجاريـة براحـة أكبـر فـي عـكار مقارنـة بأصحابهـا فـي بيـروت وطرابلـس، إذ أن السـوق هنـاك جديـد بشـكل نسـبي والمنافسـون ليسـوا كثـر، كمـا أنّ إيجـارات البيـوت أرخـص، وعـدد السـكان يتزايـد بسـرعة، هـذا بالإضافـة إلـى أنّ المنتجـات التـي يبيعهـا البائعـون السـوريين مألوفـة لـدى المسـتهلكين اللبنانييـن والسـوريين. وقـد قـال صاحـب مطعـم يختـصّ بالدجـاج إنّ ازدهـار قطـاع المطاعـم آخـذ فـي الازديـاد، مـع افتتـاح 25 متجـر جديـد يختـص ببيـع الدواجـن منـذ بدايـة الأزمـة، هـذا باسـتثناء المقاهـي والمطاعـم الأخـرى.

وأخبرنـا شـريك فـي محـل لبيـع لحـوم الدواجـن النيئـة الطازجـة فـي «تـل عبـاس»، وهـي قريـة بالقـرب مـن حلبـا، كيـف انطلـق بمشـروعه التجـاري. وقـد كان صاحـب المحـل الـذي قابلنـاه لبنانـي الجنسـية، وكان يؤجّـر الرجـل السـوري الشـقة التـي كان يعيـش فيهـا وقـت المقابلـة. وقـد تولـى الشـريك السـوري مهمـة شـراء معـدات المحـل، واتفـق الشـريكان علـى تقاسـم الأربـاح. وكان عمـل المحـل يجـري علـى مـا يـرام فـي ذلـك الوقـت، إذ يؤمّـن للشـريك السـوري ربحـاً صافيـاً شـهرياً قـدره 500,000 ل.ل.، وهـو مجمـوع كان كافيًـا للعيـش فـي قريـة فـي

[8] رشاد. أجرى المقابلة إيلي خوري، في طرابلس، يوليو/تموز 2018.

عـكار. وقـد عبّـر مالـك المحـلّ بثقـة عـن رضـاه
وعـن رضـى زبائنـه عـن عملـه:

«لـديّ زبائـن يقصدوننـي خصيصًـا. لا أسـبّب المشـاكل والجميـع يحبنـي. أقـوم بذبـح الدجاجـة فـي المحـل أمـام الزبـون بعـد أن أكـون قـد زنتهـا أمامـه, إذ أعمـل علـى الطريقـة السـورية. يوجـد محـال أخـرى تقـوم بذبـح جميـع الدجـاج لديهـا عنـد الخامسـة صباحًـا, ثـم يقومـون بوضـع اللحـم فـي الثلاجـات».[9]

يوجـد علـى طريـق حلبـا الرئيسـي مقهـى صغيـر, يملكـه رجـل قـدم مـن حمـص, كان يعمـل مسـتثمر عقـارى . وقـد تـمّ تسـجيل المحـلّ باسـم صاحـب الملـك الـذي كان فـي هـذه الحالـة قريبـه اللبنانـي. وقـد كانـت تجمـع الرجليـن علاقـة قائمـة علـى الثقـة, وكان المالـك لا يتدخـل فـي سـير العمـل اليومـي. وقـد شـاركنا المسـتثمر السـوري تجربتـه:

«منـذ سـتّ سـنوات, شـرعت بالعمـل ومعـي رأس مـال صغيـر – حوالـي المليـون ل.ل. واتفقـت مـع المالـك أنّـي سـأقوم بتسـديد حصتـه بعـد انطـلاق سـير عمـل المحـل، وقـد وافـق إذ كانـت هـذه وسـيلته لمسـاعدتي نظـرًا إلـى أننـا أقـارب بعيـدون. لقـد بـدأت مـن لا شـيء, واليـوم أنـا معـروف فـي حلبـا. بـات لـدي زبائنـي لأنـي أحضّـر القهـوة والنرجيلـة بعنايـة».[10]

وقـد تحـدّث مسـتثمر فـي محـل شـاورما أتـى مـن سـوريا مـن منطقـة حمـص, إلـى لبنـان ومعـه مبلـغ 120,000 دولار أميركـي, قائـلًا:

[9] أدهم. أجرى المقابلة إيلي خوري، في عكار، مايو/أيار 2018.
[10] ياسين. أجرى المقابلة إيلي خوري، في عكار، يوليو/تموز 2018.

«لـم أتسـجّل لـدى الأمـم المتحـدة لأننـي لا أريـد أن أكـون عبئًـا علـى الدولـة. قمـت باسـتثمار جميـع أموالـي هنـا، ومـن تبيّـن أنّـه المسـتفيد؟ الدولـة اللبنانيـة، والدهـان، وعامـل الكهربـاء، وغيرهـم ... أعتبـر نفسـي مسـتثمراً، لكـنّ الدولـة تعاملنـي كأي شـخص سـوري آخـر جـاء إلـى لبنـان؛ كأنـي مصـدر إزعـاج. لا أقـوم بدفـع أي ضرائـب، لكنـي أدفـع فواتيـر الكهربـاء والميـاه. ولا أمانـع أن تقـوم الدولـة اللبنانيـة بأخـذ الضرائـب منـي، سـواء ١,٠٠٠ د.أ. أو ٢,٠٠٠ د.أ. كل سـنة، طالمـا يتـمّ السـماح لـي بالعمـل بحريـة وبشـكل قانونـي».[11]

وكمـا عبّـر صاحـب محـلّ الدواجـن الـذي تمّـت مقابلتـه عـن فخـره بمحلـه، كذلـك فعـل صاحـب محـل الشـاورما:

«لا نتنافـس مـع المحـال اللبنانيـة لأنّهـم لا يعرفـون تحضيـر الشـاورما علـى الطريقـة السـورية. لـكلّ بلد/مطبـخ طريقتـه فـي التحضيـر، فـكلّ مـن الأتـراك واللبنانييـن والسـوريين لديهـم طريقتهـم الخاصـة».[12]

لذلـك مـن المهـم الإشـارة إلـى أنّ أحـد الأشـياء المهمـة المشـتركة بيـن المسـتثمرين فـي قطـاع الخدمـات فـي عـكار وطرابلـس، هـي ثقتهـم فـي الخدمـة التـي يقدمونهـا. إنّ هـذه الثقـة هـي نتيجـة عامليـن رئيسـيين، أولهمـا هـو أوجـه الشـبه بيـن السـوق فـي بلدهـم والسـوق فـي المجتمـع المضيـف. مـن المهـم الإضافـة هنـا أنّـه علـى الرغـم مـن أنّ السـوقين يقدمـان نفـس المنتـج، الأمـر الـذي يشـجع النـاس علـى شـراء منتجـات مألوفـة، إلا أنّ طريقـة تحضيـر هـذه المنتجـات كانـت مختلفـة تمامًـا، إذ كانـت تُحضّـر علـى الطريقـة السـورية. ونظـرًا إلـى أنّ أوجـه الشـبه لـم توجِـد منافسـة بيـن منتجـات المجتمـع المحلـي المضيـف

[11] همام. أجرى المقابلة إيلي خوري، في عكار، أغسطس/آب 2018.
[12] همام. أجرى المقابلة إيلي خوري، في عكار، أغسطس/آب 2018.

والمنتجات السورية، فهذا بحدّ ذاته يُعد إنجازًا لهؤلاء المستثمرين. أما العامل الثاني الذي يشجّع الشعور بالثقة فهو متعلّق بشبكات العلاقات القائمة بالفعل التي يتمتّع بها هؤلاء المستثمرين، وسيتمّ تسليط الضوء أكثر على هذه النقطة في القسم التالي. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية في عكار وطرابلس، على عكس تلك السلبية في بيروت الكبرى حيث يواجه المستثمرون السوريون عدة عقبات، فإنّ هؤلاء المستثمرين كانوا أيضًا يواجهون عددًا من المشاكل في شمال لبنان. إنّ هذه المشاكل هي بشكل عام نتيجة مباشرة للسياسات والقوانين اللبنانية تجاه السوريين في البلد. على سبيل المثال، أخبرنا أحد المستثمرين كيف تمّ إجباره على إغلاق محلّه لفترة بعد تحذير صحي مزعوم:

«قامت وزارة الصحة بإيقاف عملي لمدة خمسة أشهر بعد أن ألفوا قصة عن إصابة بتسمم غذائي. وقد كلفني إعادة فتح المحل مبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار أميركي. ولم أكن الوحيد المُستهدف، بل جميع المستثمرين السوريين. قمت بتسوية أوراقي مع الوزارة، وفتحت المحل مجددًا بعد استيفاء جميع المتطلبات القانونية».[13]

دور الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعية في المشاريع التجارية التي يملكها السوريون

يمثل رأس المال الاجتماعي الذي يأتي من الشبكات الاجتماعية مكونًا حيويًا يخدم ثلاث وظائف رئيسية: 1) تجميع الموارد، 2) وتحسين سبل العيش، 3) وتحسين استخدام الموارد المحدودة (Uzelac et al 2016). كما أنّه يؤمن الوصول إلى المعلومات والفرص. ويُعرَّف رأس المال الاجتماعي على أنّه القدرة على التفاعل مع أفراد المجتمع، والحصول على الدعم منهم، والتأثير عليهم (CARE International Lebanon 2018). ويمكن أن يأخذ هذا الأمر شكل الدعم من اللاجئين الآخرين كنوع من رأس المال الترابطي الذي يخلق شبكة أمان ويوفر الدعم المعنوي. أما النوع الآخر من رأس المال الاجتماعي فهو رأس المال التجسيري، وهو تطوير العلاقات الاجتماعية مع المجتمع المضيف من أجل الوصول إلى المسكن، والأرض، والخدمات، والوظائف. ومن الممكن أن تتطور هذه العلاقات لتصبح صداقات ذات معنى، وأن تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي وأن توفّر فوائد متعلقة بكسب الرزق (CARE International Lebanon 2018).

بشكل عام، لقد أظهرت نتائج هذا البحث أنّ الشبكات الاجتماعية تلعب دور رئيسي في تأسيس مشاريع المستثمرين السوريين التجارية، وتطويرها، والحفاظ عليها. نتيجة

[13] طه. أجرى المقابلة إيلي خوري، في عكار، يونيو/حزيران 2018.

أخـرى ذات صلـة تـمّ التوصـل إليهـا هـي أنّ المسـتثمرين السـوريين الذيـن يعبّـرون عـن اسـتعدادهم للبقـاء فـي لبنـان هـم أصحـاب رأس المـال الاجتماعـي الأقـوى. كما أنّ التجـارب مـع رأس المـال الاجتماعـي اختلفـت مـن منطقـة إلـى أخـرى. فعلـى سـبيل المثـال، مـا يميّـز المسـتثمرين فـي حلبـا عـن المسـتثمرين فـي باقـي المناطـق هـو الفضـاء الاجتماعـي المرحّـب فـي المدينـة الـذي سـمح لهـم بتطويـر شـبكاتهم الاجتماعيـة. هـذا يعنـي أنّ الشـبكات الاجتماعيـة ضروريـة مـن أجـل اسـتدامة الأعمـال التجاريـة بقـدر مـا هـي ضروريـة مـن أجـل توفيـر الحمايـة للمسـتثمرين فـي مواجهـة القمـع الحكومـي أو العنـف وتهديـدات و بلطجـة الجهـات المحليـة.

الشـبكات الاجتماعية والحماية

أخبرنـا صاحـب أحـد المحـلات فـي طرابلـس أنّـه علـى الرغـم مـن أنّ عملـه كان يـدر عليـه أربـاحًـا ومكّنـه مـن تسـديد ديونـه والرسـوم الباهظـة التـي يجـب أن يدفعهـا للدولـة، إلا أنّ الضغـط الـذي مارسـه «الزعـران» المحليـون» دفعـه إلـى التفكيـر فـي مغـادرة لبنـان علـى الرغـم مـن أنّ عملـه كان علـى مـا يـرام. وقـد كان يشـعر أنّـه يعيـش فـي ظـلّ خـوف دائـم، وأكّـد أنّـه سـيعود إلـى سـوريا فـي أقـرب فرصـة تسـنح لـه.

وهنـا يجـب الإشـارة إلـى أنّ فشـله فـي هـذه النقطـة لا يرتبـط بكيفيـة إدارتـه لأعمالـه، بـل بعجـزه عـن تكويـن رأسـمال اجتماعـي تجسـيري مـع المجتمـع المحلـي يمكـن أن يوفـر لـه الحمايـة التـي يحتاجهـا مـن أجـل مزاولـة عملـه.

«حاولـت تكويـن صداقـات، لكـنّ هـذا مسـتحيل؛ لا أحـد يحبنـا هنـا».[14]

مـن ناحيـة أخـرى، كان التواجـد فـي بيئـة تتمتّـع بجـوّ مرحـب عمومًـا وتتوفـر فيهـا شـبكة اجتماعيـة قويـة، عامـلًا مهمًـا أكثـر مـن سـنوات الخبـرة فـي ممارسـة عمـل معيّـن. هـذه هـي قصـة ناصـر، وهـو مسـتثمر سـوري فـي تـل عبـاس. لـم يكـن لـدى ناصـر خبـرة فـي صناعـة المـواد الغذائيـة، علـى عكـس المسـتثمرين الآخريـن الذيـن تمـت مقابلتهـم والذيـن أسسـوا مشـاريعهم التجاريـة فـي الجميـزة وطرابلـس، إذ يتمتّعـون بأكثـر مـن عشـر سـنوات مـن الخبـرة فـي هـذا القطـاع. كان يعمـل ناصـر موظفًـا حكوميًـا فـي حمـص، وهـو كان قـد أكمـل تعليمـه الابتدائـي. إلا أنّ ناصـر كان يمتلـك مقومًـا هامًـا، وهـو رأس مالـه الاجتماعـي والثقافـي الذيـن اكتسـبهما خـلال عملـه فـي لبنـان كعامل بنـاء فـي العديـد مـن مواقـع. وقـد روى ناصـر تجربتـه، مخبـرًا:

«لـم تتغيـر الصـورة التـي كنـت قـد كونتهـا عـن لبنـان، فالأنـاس الـودودون والطيبـون مـا زالـوا هنـا. أهـل هـذه القريـة والقـرى القريبـة يحبوننـي ويحترمونـي، ويقومـون

[14] ريان. أجرى المقابلة إيلي خوري، في طرابلس، يوليو/تموز 2018.

بزيارتي، وأنا أزورهم. أتيت إلى تل عباس وعرض أحدهم عليّ الإقامة في عكار العتيقة في منزل يملكه مهاجر يقيم في البرازيل ... أتمنى العودة إلى سوريا، وسأفعل ذلك يومًا ما. ولكن في حال لم أستطع استعادة عملي القديم، سأبقى في لبنان لأنني أريد تأمين رزقي».[15]

وقد قام صاحب مقهى في طرابلس بسرد تجربة مغايرة تمامًا. منذ ست سنوات، قبل أن يأتي إلى لبنان، زعم أنّه كان قد هرب من سجن صغير ليبحث عن ملجأ في سجن أكبر، وهو الوصف الذي أعطاه لقوانين الدولة اللبنانية والبيئة المعادية المحيطة به:

«عندما قدمت إلى هنا، واجهت تقريبًا نفس المشاكل التي كنت قد واجهتها في سوريا، إلا أنّه بدل الميليشيات الموجودة هناك، هنا يوجد المعاملات الورقية المضنية الخاصة بنظام الكفالة، ونفس نقاط التفتيش».[16]

وفي حديثه عن تصرفات بعض الشباب اللبناني، قال:

«في بعض الأحيان يأتي أشخاص إلى المحل ويرفضون الدفع، ولا يمكنني عمل أي شيء وإلا يقومون بتخريب المكان. عندها أضطرّ إلى قصد عائلاتهم والتشكي عليهم، ليأتيني الردّ أنّ مثل هذه التصرفات لن تتكرر».[17]

وقد عبّر هذا الشخص عن نيته بالعودة إلى سوريا من أجل مزاولة عمله هناك سرعان ما تنتهي الحرب ويتمّ إعادة فرض القانون والنظام.

[15] ناصر. أجرى المقابلة إيلي خوري، في عكار، أغسطس/آب 2018.
[16] حمزة. أجرى المقابلة إيلي خوري، في طرابلس، يونيو/حزيران 2018.
[17] حمزة. أجرى المقابلة إيلي خوري، في طرابلس، يونيو/حزيران 2018.

وكان لـدى صاحـب محـل الشـاورما فـي عـكار الـذي جـاء إلـى لبنـان قبـل سـت سـنوات، تجربـة مختلفـة ليرويهـا:

«إنّ الصـورة التـي كنـت قـد كونتهـا عـن لبنـان كدولـة ديمقراطيـة ومتحضـرة تحتـرم مواطنيهـا، علـى عكـس الدولـة السـورية، لـم تتغيّـر. ذهبـت فـي إحـدى المـرات إلـى مكتـب الأمـن العـام مـن أجـل تجديـد بعـض الأوراق، وتمّـت معاملتـي بطريقـة جيـدة هنـاك».[18]

وقـد تباهـى هـذا الرجـل بـأنّ كل شـخص فـي عـكار يعرفـه، وأن كفيلـه يهتـم بـه ولـم يقبـل بتلقـي أي مـال مقابـل كفالتـه.

ويكـون كفيـل هـذا المسـتثمر هـو صاحـب المطعـم، إلا أنّـه لا يتدخـل فـي سـير الأعمـال، ويقتصـر دوره فـي هـذا الشـأن فقـط علـى تلقـي الإيجـار. كمـا اسـتطاع هـذا المسـتثمر تكويـن علاقـات مـع المجتمـع المحلـي، مـن ضمنهـم أشـخاص ذي نفـوذ. وقـد نـوّه المسـتثمر خـلال المقابلـة بمسـاعدة كفيلـه جيرانـه ولـه فـي الأمـور المتعلقـة بـالأوراق القانونيـة، وكيـف يحرصـون دائمًـا علـى مصلحتـه، وكيـف يدافعـون عنـه عندمـا يتعـرّض لـه «الزعـران».

وقـد أخبرنـا أحـد المسـتثمرين الـذي يعيـش تجربـة إيجابيـة، أنّـه لـن يعـود إلـى سـوريا حتـى بعـد أن تهـدأ الأوضـاع. وقـال إنّـه اسـتثمر أموالـه فـي لبنـان حيـث يعيـش جميـع أفـراد عائلتـه، كمـا صـرّح انّـه لا يثـق بأجهـزة الدولـة السـورية.

وقـد كان لصاحـب محـل دواجـن قصـة مختلفـة ليخبرهـا، فعلـى الرغـم مـن أنّـه يتمتـع بشـبكة علاقـات اجتماعيـة بسـبب أمـه اللبنانيـة، إلا أنّـه مـا زال يفكـر فـي العـودة إلـى سـوريا بسـبب تنامـي العـداء فـي العلاقـة بيـن السـوريين واللبنانييـن فـي عـكار. وكان هـذا الرجـل قـد سـجل محلـه باسـم أمـه اللبنانيـة، وكان موضـوع إقامتـه القانونيـة أمـرًا يسـيرًا، وذلـك بفضـل إقامـة «المجاملـة». مـع ذلـك، ورغـم جنسـية أمـه وزياراتـه إلـى لبنـان منـذ صغـره، فقـد أشـار أنّ لبنـان قـد تغيـر كثيـرًا، خصوصًـا بعـد الحـرب الأهليـة التـي شـهدتها. مـن وجهـة نظـر هـذا الرجـل، أصبـح النـاس أكثـر عدائيـة وباتـوا ينفـرون مـن بعضهـم البعـض، فـي ظـل انتشـار الطائفيـة والفوضـى. وقـد ركّـز الرجـل فـي كلامـه علـى دور العوائـق الاقتصاديـة التـي تواجـه المسـتثمرين السـوريين فـي عـكار، فـي تعقيـد العلاقـة بيـن اللبنانييـن والسـوريين.

[18] همام. أجرى المقابلة إيلي خوري، في عكار، أغسطس/آب 2018.

مـع هـذا كلـه، عبّـر الرجـل عـن رغبتـه بالبقـاء فـي لبنـان بسـبب الفـرص التـي توفـرت لـه بفضـل شـبكات علاقاتـه الاجتماعيـة فـي لبنـان:

«بالنسـبة لـي، إنّ عملـي فـي بلـدي، لذلـك عندمـا تهـدأ الأمـور هنـاك، سـأعود. مـع ذلـك، سـوف أُبقـي عملـي قائمًا هنـا، وسـأتنقّل بيـن حلبـا وحمـص. لـن يكـون الأمـر صعبًـا، إذ أنّ وقـت السـفر بيـن المدينتيـن هـو ٤٥ دقيقـة بالسـيارة. دعونـا ننتظـر ونـرى مـاذا سـيحصل».[19]

وفـي حالـة الرجـل الـذي يديـر محـل حلويـات فـي حلبـا، قـال إنّـه يـرى نفسـه علـى أنّـه موظـف أكثـر مـن مسـتثمر. وقـد أخبـر عـن بعـض المشـاكل التـي يواجههـا مـع عـدد مـن جيرانـه، وكيـف اضطـرّ فـي أحـد المـرات إلـى اللجـوء إلـى أحـد معـارف أخيـه فـي أجهـزة الدولـة اللبنانيـة وفـي المجتمـع اللبنانـي، بعـد أن كان خائفًـا مـن مغـادرة منزلـه:

«تواصلنـا مـع بعـض الأشـخاص حتـى يقومـوا بالتدخـل، لكنّ معظمهـم كان خائفًـا. ثـمّ تكلمنـا مـع مسـؤولين أمنييـن رفيعـي المسـتوى، ومـع مشـايخ ومخاتيـر. وفـي نهايـة المطـاف، تلقيـت دعـوة لأتنـاول العشـاء وشـرب القهـوة فـي قريتهـم فـي الجبـل مـن أجـل مصالحـة، وهـي طريقـة تقليديـة تُتبـع مـن أجـل تسـوية الخلافـات».[20]

وأضـاف الرجـل أنّ العلاقـة بيـن اللبنانييـن والسـوريين كانـت وديـة جـدًا، إلا أنّهـا بـدأت تتدهـور فـي السـنوات الأخيـرة، إذ علـى حـد قولـه، أصبـح اللبنانيـون أكثـر عـداءً. وكان يقـوم هـذا الرجـل بزيـارة لبنـان كثيـرًا لكـي يلقـي نظـرة علـى تصاميـم المحـلات فـي بيـروت مـن أجـل نقلهـا إلـى حمـص، إلا أنّ معرفتـه السـابقة بلبنـان ومعـارف شـقيقه المحليـة لـم تحسّـن ظـروف معيشـته أو توفـر لـه أي اسـتقرار أو أمـن، فقـد قـال:

[19] تيمور. أجرى المقابلة إيلي خوري، في عكار، يونيو/حزيران 2018.
[20] بلال. أجرى المقابلة إيلي خوري، في طرابلس، يوليو/تموز 2018.

«إنّ لبنان وسوريا أرض واحدة، لكن لا يزال يوجد أشخاص ليس بإمكانك التعامل معهم. فتراهم يأتون إلى محلك، ويأخذون قطعة فطيرة، ويغادرون دون الدفع، وليس بإمكانك إخبارهم أي شيء. حتى المستثمر اللبناني في المحل لا يستطيع عمل أي شيء معهم».[21]

خلال وقت المقابلة، كان هذا الرجل يفكر بالعودة إلى سوريا، إلا أنّه كان عليه قبل ذلك دفع 2,500 د.أ. من أجل تجديد إقامته – وهو مبلغ لم يكن قادرًا على ادخاره خلال السنوات الأربع الأخيرة. وقد قال شارحًا:

«أريد الذهاب إلى حمص عندما تُفتح الحدود، إلا أنّي عالق هنا في الوقت الراهن. أين يمكنني الحصول على ٢,٥٠٠ د.أ. حتى أتمكن من المغادرة؟»[22]

إنّ هذه التجارب تلخص التحديات التي يواجهها المقابَلون، والتي يمكن تقسيمها على الشكل التالي: انعدام الأمن بسبب التحرش أو التمييز؛ والمشاكل المالية؛ والعقبات الإدارية/البيروقراطية؛ والتحديات المتعلّقة بالسوق. وتشبه هذه التحديات تلك التي أيضًا شكا منها رواد الأعمال السوريين في تركيا (Alrawadieh, Karayilan, and Cetin 2018). ومن المهم هنا أن نعيد التنويه بأنّ العقبات الإدارية ترتبط بعمليات معقدة وقوانين غير واضحة تؤثر على وضع الإقامة القانونية للنازحين السوريين، أي نظام الكفالة. كما أنّ غياب الحماية والدعم الحكومي للمستثمرين السوريين هو تحدٍ آخر يفاقم شعورهم بعدم الأمان. كما أنّ المسائل المتعلقة بالسوق التي تمّ ذكرها ترتبط بالعائدات المحدودة، وبالتنافسية الحادة، وبالاقتصاد المحلي المشبّع، هذا بالإضافة إلى الرسوم العالية التي يفرضها الأمن العام اللبناني على السوريين من أجل استيفاء شروط الإقامة القانونية، وفواتير الكهرباء والمياه المرتفعة التي تلقي ثقلًا إضافيًا على كاهل المستثمرين السوريين في مختلف المناطق التي تمت مقاربتها في هذه الدراسة.

وقد أظهر هذا الجزء من دراسة الحالة الدور الكبير الذي تلعبه الشبكات ورؤوس الأموال الاجتماعية في تيسير الأعمال التجارية، وهو ما تمّ رؤيته في تجارب المستثمرين الذين أسسوا مشاريعهم بعد تأمين قروض من

[21] بلال. أجرى المقابلة إيلي خوري، في طرابلس، يوليو/تموز 2018.
[22] بلال. أجرى المقابلة إيلي خوري، في طرابلس، يوليو/تموز 2018.

أقربائهم الذين يعيشون في الخارج، أو أولئك الذين يعتمدون على معارف أو شركاء أفراد عائلاتهم الذين يحملون الجنسية اللبنانية، إما من أجل تأمين الحماية وإما من أجل إتمام المعاملات القانونية. ولذلك، تشهد مشاريع مستثمرين السوريين التجارية الازدهار في المناطق التي تتوفر فيها شبكات العلاقات الاجتماعية، التي بدورها تلعب دور شبكات الأمان، كما هي الحالة مع المستثمرين في عكار وطرابلس الذين تختلف تجربتهم عن تجربة المستثمر الذي يملك محل لبيع الشطائر في الجميزة.

الخلاصة

في ظل ندرة أدبيات دراسة رواد الأعمال السوريين في لبنان (Bizri 2017; Harb et al. 2019)، توفّر دراسة الحالة هذه نظرة عامة حول مختلف تجارب المستثمرين السوريين في لبنان، بما فيها التجارب التي يواجهونها. وتظهر الدراسة أهمية شبكات العلاقات الاجتماعية ورؤوس الأموال الاجتماعية في تسهيل حياة النازحين السوريين، وبالأخص المستثمرين ورواد الأعمال. إذ عبر الدخول في شراكات مع لبنانيين وتكوين علاقات مع أصدقاء وجيران، يصبح السوريون أكثر ترابطًا مع المجتمعات المضيفة أكثر مما قد يخال المرء.

إنّ تجارب المستثمرين السوريين التي تمّ تسليط الضوء عليها هنا تظهر قدرًا من القوة يتمتّع به هؤلاء، تنبع بشكل رئيسي من رؤوس أموالهم المادية والاجتماعية، ومن مستوى معرفتهم، ومن تجاربهم. لذلك، تنبثق مقترحات الدراسة من دعوات المستثمرين السوريين أنفسهم، فتدعوا إلى دعم وحماية رجال الأعمال السوريين على المستوى القانوني والأخلاقي. إنّ خطط المستثمرين السوريين المستقبلية ومشاريعهم التجارية لا تعتمد فقط على تجارب عملهم وعيشهم في لبنان، التي كانت غير مشجعة لعدد كبير منهم في الأشهر الماضية بسبب الأوضاع القائمة في لبنان، بل تعتمد أيضًا على الوضع في سوريا ومسألة العودة الآمنة إلى هناك. فبالنسبة للبعض، إنّ العودة ليست خيارًا متاحًا بسبب موقفهم المعارض للنظام، وبالنسبة للبعض الآخر، إنّ العودة مسألة خيار يعتمد على توفر مصدر كسب الرزق، سواء في لبنان أو في سوريا. وبالنسبة لآخرين، يتمثّل الأمل في توسيع مشاريعهم التجارية عبر الحدود. ولكن الطاغي في المقابلات كان الحسّ بالحنين الذي عبّر عنه الكثيرون الذين يحلمون بالعودة إلى بلدهم وبيوتهم، على أمل أن يستعيدوا نمط حياتهم السابق، وعلاقاتهم الاجتماعية، والحسّ بالاستقرار الذي فقدوه عند رحيلهم. لذلك يجب الإشارة إلى أنّه في حين توصلت هذه الدراسة إلى تحديد بعض النزعات في تجارب المستثمرين في مختلف المناطق، إلا أنّ كل تجربة في قطاع الخدمات كانت مختلفة عن الأخرى.

ببليوجرافيا

"Report: Syrians Deposit Large Fortunes in Lebanon Banks." 2018. Middle East Monitor. July 12, 2018. https://www.middleeastmonitor.com/20180712-report-syrians-deposit-large-fortunes-in-lebanon-banks/.

Shneikat, Belal, and Zaid Alrawadieh. 2019. "Unraveling Refugee Entrepreneurship and Its Role in Integration: Empirical Evidence from the Hospitality Industry." The Service Industries Journal, January, 1–21. https://doi.org/10.1080/02642069.2019.1571046.

UNHCR. 2019. "Total Registered Refugees." Syria Regional Refugee Response. November 30, 2019. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71.

Uzelac, Ana, Jos Meester, and Markus Goransson. 2018. "The Importance of Social Capital in Protracted Displacement," 4.

Yassin, Nasser. 2018. "Facts & Figures on the Syrian Refugee Crisis." Issam Fares Institute for Public Policy & International Affairs: AUB.

Raad, F. (2015, March). Tripoli. Peace Building in Lebanon (Special Issue), 17-18.

Ajluni, Salem, Mary Kawar, International Labour Organization, and ILO Regional Office for Arab States. 2015. "Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis." Beirut: ILO.

Bizri, Rima M. 2017. "Refugee-Entrepreneurship: A Social Capital Perspective." Entrepreneurship & Regional Development 29 (9–10): 847–68. https://doi.org/10.1080/08985626.2017.1364787.

Blominvest Bank. 2014. "Uncovering the Lebanese Restaurant Industry." Bab Idriss, Downtown Beirut.

Bou Khater, Lea. 2017. "Labour Policy and Practice." The Peace Building in Lebanon, August 2017, 16th edition.

CARE International Lebanon. 2018. "Refugees in Lebanon: What Works and Why That Matters for the Future."

Carpi, Estella. "The Everyday Experience of Humanitarianism in Akkar Villages." Civil Society Knowledge Centre, October 3, 2014. https://civilsociety-centre.org/paper/everyday-experience-humanitarianism-akkar-villages.

Cuevas-Mohr, Hugo. "LEBANON: Remittance Inflows & Outflows." IMTC, April 24, 2015. https://imtconferences.com/lebanon-remittance-inflows-outflows/.

Errighi, Lorenza, and Jörn Griesse. 2016. "The Syrian Refugee Crisis: Labour Market Implications in Jordan and Lebanon." Discussion Paper 29. Brussels.
Fakhri, Rabih. "Informality in Lebanon: Diagnosis and Analysis." Informality in Lebanon: Diagnosis and Analysis, n.d. http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/english/13.pdf.

Harb, Mona, Ali Kassem, and Watfa Najdi. 2019. "Entrepreneurial Refugees and the City: Brief Encounters in Beirut." Journal of Refugee Studies 32 (1): 23–41. https://doi.org/10.1093/jrs/fey003.

Khoury, Bachir el. 2017. "The Economic Benefits of the Massive Presence of Syrian Refugees." The Peace Building in Lebanon, August 2017, 16th edition.

Raad, F. (2015, March). Tripoli. Peace Building in Lebanon (Special Issue), 17-18.

شهادات من عائلات سورية في لبنان: دراسة حالة عن الروابط العائلية ورأس المال الاجتماعي للعمال السوريين النازحين

جنى الشماع[1] وميخائيل ضاهر[2]

ملخص

تُبرز دراسة الحالة هذه أهمية رأس المال الاجتماعي والروابط العائلية من أجل ضمان استمرار مجتمعات النازحين السوريين في لبنان. عبر النظر في أهمية الروابط العائلية والصداقات السابقة والحديثة، تظهر دراسة الحالة هذه تجارب المجتمعات التي تمت مقابلتها، والتي تمكنت من تأمين عمل، ومسكن، وخدمات أخرى بفضل شبكات العلاقات المذكورة. كذلك من خلال التأكيد على التمثيل الفعال للمجتمعات النازحة ونقاط قوة شبكاتها، فإن هذا العمل يدحض الخطابات السائدة التي تقول إنّ السوريين هم «متلقّين سلبيين للمعونات» و«ضحايا النزوح». صحيح أنّ العائلة ورأس المال الاجتماعي عاملَين مهمين للنازحين، هذا لا يعني أنّ النزوح لم يزد حالة العمال السوريين وعائلاتهم ومجتمعاتهم سوءًا، بسبب عوامل النزوح الخارجية، وتحديدًا بسبب سياسات الحكومة اللبنانية وقوانين العمل، وفرضها استبيان الوثائق القانونية والعوائق المحيطة بالعملية، والافتقار إلى التخطيط لخدمات مثل الإسكان والصحة، والنقص في الإعانات المالية المتعلقة بهذه الخدمات.

مقدمة

لقد تمّ توثيق قوة العائلة والروابط العائلية في المنطقة العربية على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية (Joseph 1999, Singerman 2006). في سوريا، إنّ انتشار عبارات مثل «الدم ما بيصير مي» (أي بمعنى أنّه لا يمكن التخلي عن روابط الدم)، يظهر الدور المسيطر الذي تمارسه العائلة على الأفراد (Lokot 2018). وعلى الرغم من أنّ السرديات الإنسانية عن العائلات السورية قد توحي ببروز اختلال في التركيبات الأسرية (Lokot 2018)، إلا أنّ العمل الميداني الذي قمنا به أظهر العكس، إذ إنّ الروابط العائلية تشكّل أساس البقاء على قيد الحياة أثناء النزوح. تقدم دراسة الحالة هذه أساليب مُنتهجة للبقاء على قيد الحياة تصوّر تجارب عائلتين من مجتمع النازحين السوريين في لبنان، والآليات التي تنتهجها هاتين العائلتين للتكيف في البلاد في ظل بيئة تقييدية واستغلالية. وتستكشف الدراسة الدور المركزي الذي تلعبه العائلة بالنسبة لأساليب البقاء من حيث توفير العمالة والسكن والدعم الاجتماعي والعاطفي. من أجل فهم تجارب مجتمعات السوريين في لبنان، من المهم الأخذ بعين الاعتبار السياق الفريد للهجرة السورية إلى لبنان، إذ إنّ موجة النزوح القسرية الحالية هي ظاهرة تاريخية استعرّت وتيرتها بعد اندلاع الحرب في سوريا عام 2011. يقدّم Chalcraft توصيفًا دقيقًا لموجة النزوح من سوريا إلى لبنان على أنّها «نموذج مطوّل عن الهجرة الدائرية» (2009). ولطالما كان النازحون السوريون سمة مصاحبة للاقتصاد اللبناني، وسيبقون كذلك في المستقبل.

[1] مسؤولة البرامج – المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
[2] مهندس معماري - عمل سابقًا مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

المنهجية

تـمّ إجـراء مـا مجموعـه 23 مقابلـة مـع مختلـف الأفـراد مـن عائلتيـن سـوريتين وأصدقائهمـا الذيـن يعيشـون فـي لبنـان، وذلـك بيـن أبريـل/ نيسـان ويوليو/تمـوز 2019. تـمّ إجـراء المقابلـة الأولـى مـع ناطـور يعمـل فـي مجمـع سـكني فـي منطقـة عرمـون. أمـا الثلاثـة المقابَليـن الآخريـن هـم إخـوان الناطـور الذيـن يعيشـون أيضًـا فـي عرمـون. بعـد ذلـك قامـت العائلـة بتقديـم الباحـث إلـى عائلـة أخـرى قدمـت مـن منبـج، بحيث تعرّفـت العائلتيـن علـى بعـض فـي لبنـان. بعـد ذلـك، قـام أفـراد مـن العائلتيـن بتقديـم الباحـث إلـى بعـض أصدقائهـم الذيـن يسـكنون فـي بيـروت، بحيـث كان يعمـل البعـض منهـم فـي «سـوق الخضـرا» فـي منطقـة الكـولا، والبعـض الآخـر يعمـل فـي موقـع بناء فـي الحمـرا، بيـروت. وقـد قدمـت العائلتـان التـي تمـت مقابلتهمـا فـي هـذه الدراسـة مـن منبـج فـي ريـف حلـب. وتتّسـم هـذه العائـلات بميزتيـن رئيسـيتين، هيـكل الأسـرة القبليـة وأنمـاط الهجـرة الفريـدة، وهمـا ميزتـان أظهرتـا ضـرورة توفرهمـا لنـزوح هـذه العائـلات وتأقلمهـا فـي لبنـان.

العائلـة كشـبكة اجتماعيـة: رأس مال تجسيري وترابطي

تلعـب العائلـة العربيـة دورًا محوريًـا فـي تنظيـم كل مـن الحيـاة الاجتماعيـة والسياسـية، خصوصًـا فـي مـا يتعلّـق بتوزيـع المـوارد وتسـهيل الإجـراءات المنسـقة لتلبيـة الاحتياجـات الأساسـية (Singerman 2006). وتمتلـك العائـلات تأثيـرًا عميقًـا علـى حيـاة الأفـراد، لا سـيما فـي النـزوح. ويبـدو جليًـا فـي دراسـة الحالـة هـذه أنّ العائلـة هـي التـي تحـدد فـي العـادة أنمـاط نـزوح أفرادهـا، وهـي مركـز القـرار فـي مـا يتعلّـق بخيـارات سـبل العيـش وفـرص العمـل ووجهـات النزوح/أماكـن الاسـتقرار.

فـي هـذا السـياق، يشـير رأس المـال الاجتماعـي إلـى المـوارد الكامنـة فـي شـبكات العلاقـات الاجتماعيـة. فـي سـياقات النـزوح، يوجـد نوعـان مهمـان مـن رأس المـال الاجتماعـي، وهمـا رأس المـال «الترابطـي» الـذي يشـير إلـى العلاقـات بيـن الشـبكات، ورأس المـال «التجسـيري» الـذي يشـير إلـى الروابـط التـي يشـكلها المجتمـع مـع المجموعـات الأخـرى، كالمجتمعـات المضيفـة (Uzelac, Meester, and Goransson 2018). إنّ نـوع رأس المـال (سـواء كان ترابطـي أو تجسـيري) الـذي يتمتّـع بـه الفـرد لديـه تأثيـر معتبـر علـى المـوارد التـي باسـتطاعته الوصـول إليهـا. تُظهـر دراسـة الحالـة هـذه كيـف يقـوم رأس مـال العائلـة التجسـيري والترابطـي بلعـب أدوار مهمـة فـي تجـارب النـزوح التـي رواهـا الذيـن تمّـت مقابلتهـم، وذلـك عبـر التشـديد علـى الأدوار الاقتصاديـة، والوظائفيـة، والاجتماعيـة المحـددة التـي يلعبهـا الأفـراد.

النظم القبلية والعلاقات الأسرية، ودورهم في النزوح

ترتكـز العائلـة القبليـة علـى بنيـة هرميـة متقاربـة المسـتويات، وتمتـد إلـى مـا بعـد حـدود الأسـرة النـواة، لتشـمل الأولاد المتزوجيـن، والأحفـاد، وأولاد العـم. هـؤلاء الأفـراد يترأسـهم رب أسـرة يكـون فـي العـادة الأب أو الأخ الأكبـر إذا كان الأب قـد توفـي. وتكـون الأم مسـؤولة عـن الأعمـال المنزليـة، بينمـا يذهـب بعـض الأطفـال إلـى المدرسـة ويضطـرون أيضًـا إلـى العمـل (قبـل الـدوام المدرسـي أو بعـده)، بينمـا يضطـر البعـض الآخـر إلـى تـرك المدرسـة للعمـل

في الزراعة وتربية المواشي بشكل رئيسي. يتمتع الأب من جهته بدور إضافي، إذ يعطي النصائح لأولاده ويتولى اتخاذ القرارات التي تؤثر على العائلة، مثل نقل مكان السكن أو تغيير المهنة. يستمر الأب بأداء هذه المهام إلى أن يتوفى، لينتقل الدور إلى الأخ الأكبر في العائلة. وعندما يتقدم الأب في العمر ويبدأ بخسارة قدرته على العمل، يتقاعد ويبدأ أولاده باستلام مسؤوليات المنزل تدريجيًا. وسرعان ما يكبر الأولاد البكر الذكور ويتزوجون، ويبدؤون بتحمل المسؤوليات ويتمّ تشجيعهم على الانتقال إلى منازل خاصة بهم، تكون بالعادة قريبة من منزل العائلة.

«سأقوم بإخبارك عن عائلتنا. إن سنحت لنا الفرصة بالعودة إلى حياتنا سابقًا، فإنّها قد كانت حياةً بحقّ. كنا نقيم في نفس الشارع، نحن الأخوة السبعة، في منازل بنيت على الطراز العربي، وليس في بنايات سكنية. كان المنزل عبارة عن عقار مساحته ١٣٠ متر حيث كان يوجد غرفتين أو ثلاث، مع جميع المرافق مثل الصالون والمرحاض والمطبخ، وكان بإمكانك البناء فوق السطح ما شئت من الطوابق. هذا المنزل هو ملك لك، وكنت تعيش فيه مجاورًا الآخرين. وكان بالطبع كل هذه التخطيط قانوني. كنا نعيش بجانب بعضنا البعض – منزل والدي، بجانبه منازل إخوتي وأخواتي ومنزلي؛ كانت منازلنا تحتل الشارع بأكمله». [3]

أنماط الهجرة: الأسباب وراء ترك منبج

قال الأفراد الذين قمنا بمقابلتهم إنّ الزراعة كانت أحد أشهر الأعمال التي يمارسها سكان منبج. وقد دفع شحّ المياه هناك بالحكومة إلى منع بناء آبار المياه، لذلك كان المزارعون يعتمدون على الأمطار والعائدات الموسمية، وكانوا يضطرون إلى البقاء بلا عمل لمدة ستة أشهر. بالإضافة إلى ذلك ، لم يكن المزارعون قادرين على جني الأرباح، غير أنّ نمط العيش هذا كان قادرًا على توفير المسكن لهم والطعام، وكانت أوقات فراغهم هي كناية عن الوقت الذي يقضونه مع أسرهم. إذن، كانوا مكتفين ذاتيًا لكنهم كانوا مقيدين بهذا النمط المعيشي المعين. وإذا ما أراد أحدهم تأسيس عمل تجاري خاص أو بناء منزل أكبر، كان عليهم العمل خارج

[3] أبو خليل. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، في أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

سـوريا، إذ أي عمـل قـد يشـغله خـارج البـلاد سـيعود عليـه بمدخـول عالـي مقارنـةً بمتوسـط الدخـل فـي سـوريا.

قبـل انـدلاع الحـرب فـي سـوريا، كان الأفـراد المقابَلين مـن منبـج يتشـاركون فـي أنمـاط النـزوح، فكلهـم كانـوا قـد تركـوا قراهـم مـن أجـل العمـل؛ قـام البعـض بالسـفر داخـل سـوريا إلـى دمشـق، إلا أنّ الجـزء الأكبـر سـافر إلـى بلـدان عربيـة أخـرى كالأردن وليبيـا ولبنـان. وقـد قـام معظـم المقابَلين بتـرك المـدارس وهـم فـي الصـف السـابع مـن أجـل العمـل مـع أقربائهـم، أي مـع إخوتهـم وأبنـاء عمومهـم بشـكل أساسـي، الذيـن يكونـون قـد وجـدوا عمـل فـي الخـارج. فعندمـا كان المـرء يجـد عمـلًا خـارج سـوريا، كان يقـوم فـورًا بإخبـار إخوتـه وأولاد عمومـه وأفـراد آخريـن فـي قريتـه، ليلحقـوا بـه. وكان معظمهـم يعمـل فـي قطـاع البنـاء، وكانـوا يعلّمـون بعضهـم البعـض أعمـالًا فـي التبليـط والكهربـاء والخرسـانة.

كبار العمال: رأس المال الاقتصادي والبشري

خلقـت هـذه النزعـة دورًا جديـدًا للعديـد مـن السـوريين، فبالإضافـة إلـى إتقانهـم حرفـة مـا، بـات لديهـم القـدرة علـى توفيـر العمالـة الرخيصـة، وبالتالـي خُلـق دور «كبيـر العمـال». إنّ دور كبيـر العمـال يشـبه إلـى حـد كبيـر دور المقـاول، إلا أنّ الأول معنـي أكثـر بتوفيـر العمالـة الرخيصـة والقيـام بأعمـال البنـاء، وليـس بتوفيـر المـواد الأوليـة. ويتمتّـع كبـار العمـال بعلاقـات مباشـرة مـع المتعهديـن والمهندسـين اللبنانييـن، ممـا يعنـي وجـود رأس مـال «تجسـيري». وكان يوجـد فـي كل مـن العائلتيـن اللتيـن تمـت مقابلتهمـا رئيـس عمـال، وكان الاثنـان يعمـلان فـي لبنـان قبـل الأزمـة فـي سـوريا، واسـتمرا فـي العمـل بعدهـا. كذلـك كانـا يتمتعـان بعلاقـات وثيقـة مـع متعهّدِيـن لبنانييـن. وكانـت هـذه العلاقـات ضروريـة لأنهـا كانـت تعنـي فـي الواقـع علاقـات اقتصاديـة يزوّد مـن خلالهـا كبـار العمـال المتعهديـن اللبنانييـن بعمالـة رخيصـة ويقومـون كذلـك بأعمـال بنـاء بحيـث يتقاضـون أجـور أقـل مـن أقرانهـم اللبنانييـن. فـي المقابـل، كان المتعهـدون يوفـرون لهـم فـرص العمـل باسـتمرار. يعنـي هـذا الأمـر أنّـه باسـتطاعة كبيـر العمـال تأميـن فـرص عمـل للاجئيـن، وبالتالـي، تزويدهـم بالقـدرة علـى تأميـن سـبل عيشـهم. الأهـم مـن ذلـك أنّ كبـار العمـال دائمًـا مـا يعطـون الأولويـة لأفـراد الأسـرة ويعلموهـم بعـض الحـرف عنـد الحاجـة، ممـا يـدل علـى وجـود عمليـة نقـل المواهـب عبـر الأجيـال.

كبيـر العمال: الإدارة الاقتصادية

فـي العـادة، يتلقـى كبيـر العمـال رواتـب جميـع إخوتـه، فهـو يديـر العمـل، وعلـى درايـة بالوضـع الاقتصـادي للعائلـة بأكملهـا، ويسـيطر عليـه. وقـد تمـت اسـتعارة هـذه الفكـرة مـن بنـى قبليـة سـابقة بحيـث كان الأب/رب الأسـرة يسـتلم المـال الـذي يخـص الأسـرة ويسـيطر عليـه. وقـد اسـتمر هـذا النمـط فـي لبنـان، إلا أنّ رأس الهـرم الأبـوي تـمّ اسـتبداله بـرأس وظيفـي، وهـو كبيـر العمـال، وفـي الكثيـر فـي الحـالات، كان كبيـر العمـال هـو الأخ البكـر.

وقـد تمكّـن اللاجئـون مـن اسـتنساخ الهرميـة الاقتصاديـة ودمجهـا بتلـك الوظيفـة. فعلـى سـبيل المثـال، لا يكتفـي كبيـر العمـال بقبـض جميـع الرواتـب، وتحديـد الأعمـال الواجـب القيـام بهـا، وتوزيـع الأربـاح علـى إخوتـه، بـل يتولـى أيضًـا فـي بعـض الحـالات مسـؤولية تأميـن

المسكن لإخوته، ويتكفل بمصاريف طعامهم وزواجهم، وأمور أخرى متعلقة، وكأنّ جميع الأخوة يتشاركون ثروة واحدة، وأنّ فكرة الثروة الخاصة غير موجودة. في حالة أبو فراس، ربّ الأسرة الأولى، فإنّ إخوته لا يحملون المال معهم، إلا لما يحتاجون إليه من أجل النقل والمصاريف الأساسية. ونظرًا إلى أنهم جميعًا يعملون معه، فهو مسؤول عن تولي جميع الشؤون المالية.

في حالة عائلة أبو سامر، فقد كان لديه 11 أخ وابن عم يعملون لديه، إلا أنّه لم يكن يتقاضى راتبه، فاستطاع إبرام اتفاق مع سائق شاحنة سوري حوّل شاحنته إلى سوق متنقل بحيث كان يدور على العمال السوريين ويبيعهم بضائع. بفضل هذا الاتفاق، كان أفراد عائلة أبو سامر يقترضون البضائع من هذا الرجل إلى حين أن يتمكن أبو سامر من سداد المبلغ المطلوب. وقد تراكم الدين على العائلة ليصل إلى 5000 دولار أميركي، إلا أنّ أبو سامر قام بتسديد المبلغ عندما حصل أفراد الأسرة على المال. الأمر الذي يميز هذه العائلة هو تنوعها: يوجد أخوين يشغلان منصب كبير العمال، أحدهم يعمل كسائق، والآخر كناطور. وقد استطاع كل فرد تدبر أموره المالية، إلا أنّه عندما كان أحد الإخوة يحتاج إلى المال، كان الجميع يساهم في تجميع المبلغ المطلوب، وكانوا أيضًا يرسلون المال بشكل دائم إلى أهلهم الذين كانوا يعيشون في منزل العائلة في سوريا.

وقد كانت العائلات التي كان بعض أفرادها موجودين في لبنان قبل اندلاع الحرب في سوريا، تتمتّع بشبكة أمان تضم متعهدين جديرين بالثقة، وتؤمّن الوصول إلى السكن والخدمات العامة بتكاليف ميسورة، وإلى بدائل عن المال مقابل العمل، كالمسكن أو القدرة على الحصول على قروض. وكانت الخلفية القبائلية لهذه العائلات تظهر في عدد من الممارسات كمشاركة المال، والمسكن، وموارد أخرى. هذا الأمر مكّن أفراد الأسرة من تجاوز الصدمات بفضل شبكة الأمان التي سمحت بضخ جميع الموارد في مساحة مشتركة كانت في متناول الجميع. هذا النمط القبلي الذي أحضره اللاجئون معهم إلى لبنان قام بشكل أساسي بتعزيز التضامن الاجتماعي الذي تجلى في التجمعات مثل الزواج والجنازات والتكافل لحل مشكلات المحتاجين. وقد روى بعض الأفراد تجاربهم في هذا الشأن:

«يوجد حوالي ١٥٠٠ شخص من قبيلتنا هنا. الأناس الطيبون كثر. لقد تمكنّا من جمع مبلغ يقارب الـ ٣,٠٠٠ د.أ. وإرساله إلى عائلته في سوريا. – ماذا سيفعل بالـ ٣,٠٠٠ د.أ.؟ المبلغ ليس له، بل لأولاده الذين تركهم في سوريا. لديه ولدين وبنت». [4]

[4] أبو سامر. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

«عندما أتت عائلتي إلى هنا منذ سنتين، كان لدي ولد كنت أدفع تكاليف علاجه في دمشق. عندما توفي ابني، اعتزت مبلغًا من المال، فجمعت لي عائلتي ما مجموعه ١,٠٠٠ د.أ.، ولم يطلبوا مني حتى إعادة المال».[5]

«ماذا لو احتجت المال فجأة، كيف ستجمعه؟ إنّ الرابط الاجتماعي الذي بيننا مثالي، إذ يجمعني بأخي وأولاد عمي وأقربائي من سادس أو سابع جد، وأصدقائي السوريين».[6]

وتلعب العائلة دور البيئة الاجتماعية حيث تتم الأنشطة الاجتماعية، إذ أن تقاليدها تحدد الأفعال التي تجري، وبنيتها تحدد من يستطيع المشاركة في هذه الأفعال، وكيف: «كنا نجتمع كلنا في منزل والدنا بشكل يومي. خلال شهر رمضان، كنت أفطر في منزلي، بعدها أذهب إلى منزل والدي لأحتسي الشاي والقهوة. ويكون أبي قد حضر العصير وأمي قد غلت الشاي، لنجتمع كلنا إلى حين حلول موعد صلاة التراويح. عندها كنا نصلي، ومن ثم نتوجه إلى مضافة (غرفة ضيوف) كان قد بناها أخي – وكانت غرفة شاسعة. كان الحي بأكمله يجتمع هناك، وكان كل شخص يروي حكاية. وكانت هذه الممارسات تعريف الحميمية والعيش المشترك. كنا نبقى ساهرين حتى الساعة الـ 10 مساءً – 12 بعد منتصف الليل، وكان من عليه الاستيقاظ باكرًا في اليوم التالي من أجل عمله المغادرة لكي ينام، أما الآخرون فكانوا يبقون، ولم تشكّل المسألة أي مشكلة لأنّ باب الغرفة كان مقابل الشارع. وكان بعض الناس يبقون حتى ساعات الفجر. هذه ما كنا نفعله في رمضان. أما في يوم العيد، فكنا نذهب جميعًا لأداء صلاة العيد، ثمّ كلّ يعود إلى منزله ليتبادل المعايدات مع عائلته. كنا نجتمع بعدها في منزل العائلة للاحتفاء سويًا، ثمّ نتوجه لزيارة الناس. كانت الزيارات تنتهي في منتصف اليوم تقريبًا. وكانت أمنا تتولى الطبخ بيديها، إذ في باقي الأيام لم تكن تطبخ أو تقوم بأي مهام، إلا في هذا اليوم بحيث هي كانت المسؤولة عن الطبخ. وبهذا يكون انتهي أول يوم عيد، ليذهب بعدها كل منا لزيارة الأقرباء الذين يعيشون بعيدًا. وكنا نمضي أيام العيد الثلاثة على هذا المنوال».[7]

[5] طارق. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[6] جاسم. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[7] ربيع. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

«كنت بمجرد أن أقوم بافتراش البطانية، كان جاري يأتي حاملًا كرسيه، ليتبعه شخص آخر ويأتي حتى نجلس معًا ... كان الشارع بأكمله منزلًا واحدًا». [8]

لم تفارق هذه البنية الاجتماعية النازحين خلال عملية لجوئهم. فأبو سامر وعائلته ما زالوا يجتمعون كل يوم بعد العمل، ويجلسون سويًا في مرأب داخل مجمع سكني يتولى حمايته. ونظرًا إلى أنّ معظم المقابَلين لم يشعروا بأنّهم مرحب بهم في لبنان، فإنّ الروابط العائلية تبرز لتعوّض عن ذلك، إذ كان يتمتّع هؤلاء الأفراد بنظام اجتماعي بديل بحيث كان كل فرد مرحب به ويلقى تقديرًا:

«ننتظر رؤية بعضنا البعض بفارغ الصبر، فنحن في نهاية المطاف مجرد أناس فقراء يجتمعون مع بعضهم». [9]

كذلك عبّر المقابَلون عن عدم رغبتهم بالاندماج في الحياة الاجتماعية اللبنانية لأنّها تختلف كثيرًا عن ثقافاتهم وعاداتهم.

«إنّ الحياة الاجتماعية في سوريا محافظة أكثر من الحياة هنا في لبنان. نحن أبناء قرى (ننحدر من قرى) حيث لا يلبس الناس ملابس مثيرة في العلن، ولا نشكو من أي أفعال فاضحة عَلَنِية. وكان سكان القرية يقربون بعضهم، وكانت الحياة والروابط الاجتماعية أوثق وأقوى». [10]

ويوجد سبب آخر وراء عدم وجود حافز للاندماج في البلد:

[8] أبو يوسف. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[9] أبو خليل. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[10] أبو خليل. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

«حتـى لـو كنـت ملـكًا، سـيظلون هنـا يشـيرون إليـك علـى أنّـك سـوري».[11]

المياومون

وكان العمـال الذيـن يسـافرون يوميًـا يعملـون كمياوميـن، إذ كانـوا يفضلـون أن يتلقّـوا أجورهـم بشـكل يومـي حتـى يتسـنى لهـم المغـادرة متـى مـا شـاءوا. السـبب وراء هـذا الأمـر هـو أنّ هـدف سـفرهم الأوحـد كان مـن أجـل جمـع المال، وكانـوا يتركـون حياتهـم وراءهـم في سـوريا، بما فيهـا عائلاتهـم، واسـتثماراتهم، ونشـاطاتهم الترفيهيـة. وخـلال فتـرة رحيلهـم، اسـتطاعوا أن يتبنـوا نمـط عيـش كانـوا يسـتطيعون خلالـه تحصيـل أعلـى قـدر مـن الأربـاح وفـي نفـس الوقـت إدارة شـؤون منازلهـم فـي سـوريا، والعـودة إلـى هنـاك لنيـل قسـط مـن الراحـة. فكانـوا يسـافرون مـن أجـل العمـل لحوالـي شـهرين، ومـن ثـم يعـودون إلـى سـوريا مـن أجـل قضـاء عشـرة أيـام مـع عائلاتهـم. وكان الرجـال فقـط هـم الذيـن يقومـون بالسـفر مـن أجـل العمـل، ويتركـون عائلاتهـم فـي سـوريا، وذلـك مـن أجـل تخفيـض المصاريـف. لذلـك كانـوا خـلال سـفرهم يبحثـون عـن أرخـص أماكـن السـكن، وفـي معظـم الحـالات، كانـوا يتشـاركون السـكن مـع أقرانهـم، وكانـوا حتـى يتشـاركون الطعـام، وأعمـال المنـزل، والمواصـلات، والمصاريـف الأخـرى، والإيجـار. كان للنمـط المعيشـي هـذا فائدتيـن مهمتيـن سـهّلت ترحـال السـوريين بعـد الأزمـة، إذ كانـوا علـى درايـة بالأماكـن حيـث يوجـد مساكن وخدمـات ميسـورة التكلفـة وكانـوا قادريـن علـى الوصـول إليهـا، وكانـوا قـد اعتـادوا علـى ظـروف المعيشـة القاسـية بسـبب المصاعـب التـي تعيـن عليهـم التعامـل معهـا بعـد الأزمـة. لكـن علـى الرغـم مـن هـذه الفوائد، إلا أنّ السـوريين كانـوا يواجهـون صعوبـات جمـة عنـد إحضـار عائلاتهـم معهـم.

عواقب الأزمة السـورية على حياة المياومين السوريين

افتراق العائلات

عرقلـت الأزمـة أنمـاط نـزوح العمـال السـوريين، خصوصًـا أنّهـم لـم يعـودوا قادريـن علـى العـودة إلـى سـوريا، وبشـكل أكثـر تحديـدًا باتـوا غيـر قادريـن علـى الوصـول إلـى قراهـم بسـبب عـدة أسـباب متعلقـة بالسـلامة، فالبعـض منهـم كان مطلوبًـا للخدمـة العسـكرية والبعـض الآخـر كان لا يسـتوفي شـروط الإقامـة القانونيـة فـي لبنـان. ونظـرًا إلـى أنّهـم لـم يكـن بإمكانهـم تحمـل تكاليـف النشـاطات الترفيهيـة فـي لبنـان، ولـم يكـن بإمكانهـم رؤيـة عائلاتهـم وأقربائهـم، أصبحـت حياتهـم الاجتماعيـة شـبه مقطوعـة، الأمـر الـذي تـرك آثـارًا سـلبية علـى صحتهـم العقليـة وعلـى راحتهـم النفسـية بشـكل عـام. لذلـك أحضـر عـدد كبيـر مـن العمـال عائلاتهـم معهـم إلـى لبنـان، حتـى لـو تتطلـب الأمـر السـكن فـي أماكـن دون المسـتوى المطلـوب ولكـن أسـعار إيجارهـا معقـول، والتـي كانـت لا تـزال تشـكل عبئًـا ماليًـا لأنهـم كانـوا يضطـرون إلـى اسـتئجار مـكان منفصـل بـدلاً مـن العيـش مـع عمـال آخريـن. فبـدلًا مـن تشـارك المبلـغ الـذي كان يتـم تقسـيمه علـى عـدد كبيـر، كانـوا فـي هـذه الحالـة مضطريـن إلـى دفـع المجمـوع

[11] ماهر. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

بأكمله، ناهيك عن التكاليف المعيشية الأخرى. وعندما تم سؤال أبو سامر عن الاختلاف الذي لاحظه بعدما أحضر عائلته إلى لبنان، قال التالي:

«يتوجب عليّ الآن دفع الإيجار وفواتير الأدوية. لقد تغير كل شيء، والعبء يزداد ثقلًا يومًا بعد يوم... لم يعد بإمكاني تدبر أموري الخاصة. كيف بإمكاني فعل ذلك وعائلتي معي؟ إنّ الأمر صعب جدًا»[12]

لهذا ينتهي المطاف بالعديد من الرجال بإرجاع عائلاتهم إلى سوريا، حتى إلى مناطق لم تكن قد أصبحت آمنة بشكل كامل:

«لو كنت قد تلقيت إعانات غذائية والمال لتغطية تكاليف الإيجار، لم أكن سأفكر يومًا بإرجاع عائلتي إلى سوريا، إلا أنّه لم أتمكن من تحمّل تكاليف بقائهم في لبنان». [13]

على الرغم من أنّ العمال الذين كانوا يعيشون في لبنان قبل اندلاع الأزمة كانوا يتمتعون بقدرة أفضل على تأمين مسكن بسعر إيجار معقول وكانوا قادرين على توفير العديد من المصاريف، عبر، على سبيل المثال، تشارك بعض هذه المصاريف مع مختلف أفراد العائلة، والعيش معًا، إلا أنّهم كانوا يواجهون نفس المصاعب التي أصبح يواجهها أقرانهم الذين أتوا بعد 2011. ويغدو الأمر أكثر صعوبةً عندما تلقي المشكلة بثقلها على كاهل العائلة جميعها، مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال «المادي» الذي يتم تشاركه، وبالتالي يُضعف هذا الأمر قدرة جميع الأفراد على التكيف. وقد دفع هذا الوضع بالعديد من الأفراد إلى اتخاذ القرار الصعب، ألا وهو إرجاع العائلة النواة إلى سوريا، كما حصل مع أحد الإخوة الذين تمت مقابلتهم، وذلك على الرغم من أنّ أحد أفراد العائلة كان يشغل منصب كبير العمال، وكان بعض أفرادها موجودين في لبنان قبل اندلاع الأزمة. في هذه الحالة، قامت العائلة الممتدة بتشكيل حلقة اجتماعية حول الأخ الذي عادت عائلته إلى سوريا، ليحافظوا بذلك إلى حد ما على حياته الاجتماعية ولحمايته من الانعزال الاجتماعي.

[12] أبو سامر. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[13] مروان. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

فقـدان المسـاحات مـن أجـل التنفيـس عـن الغضـب

أحـد التبعـات السـلبية الأخـرى التـي تركتهـا الأزمـة علـى النازحيـن ناجمـة أيضًـا عـن تغيـر فـي الأنمـاط. قبـل الأزمـة، كان العمـال السـوريون معتاديـن علـى التعويـض عـن ظروف معيشـتهم القاسـية هنـا فـي لبنـان، وعلـى افتقادهـم للحـد الأدنـى مـن السـيطرة علـى ظـروف عملهـم، بواسـطة الـدور المغايـر الذيـن كانـوا يلعبونـه عندمـا يعـودون إلـى سـوريا. إلا أنّـه بعـد الأزمـة، لـم يعـد بإمكانهـم لعـب هـذا الـدور، الأمـر الـذي تركهـم عالقيـن فـي الظـروف المعيشـية الصعبـة فـي لبنـان دون وجـود أي مـكان لهـم «للتنفيـس» عـن ضغوطاتهـم:

> «نفسـي ليسـت ملـكًا لـي هنـا، فموقـع البنـاء الـذي أعمـل فيـه هـو الـذي يملكنـي – أنـا محكـوم مـن الآخريـن. مـن قبـل، كنـت أعمـل علـى سـجيتي – كنـت حـرًا. كانـت أرضـي ملـكًا لـي، وكنـت أعمـل كيفمـا أشـاء. أمـا الآن، فأنـت تعرف أنّ الحيـاة هنـا مختلفـة. هنـا أنـا عمـل، وأجـري اليومـي ضئيـل – ١٦ د.أ. أصرفـه علـى طعامـي وتنقلـي ومصاريـف سـكني. جميـع هـذه المصاريـف وجـلّ مـا أملـك ١٦ د.أ.».[14]

كـون المـرء فـرد فـي عائلـة يوجـد فيهـا كبيـر العمـال يعـوض عـن عـدد معتبـر مـن الخسـائر لأنّ كبيـر العمـال يتمتّـع بقـدر مـن السـيطرة علـى الذيـن يعملـون معـه نظـرًا إلـى أنّـه يلعـب دور المقـاول. فهـو مـن يصـدر القـرار فـي أمـور مثـل التسـعير ومواعيـد التسـليم. الأهـم مـن هـذه الأمـور كلهـا هـو أنّ الذيـن يعملـون تحـت إشـراف ربّ العمـل هـم مـن أفـراد العائلـة، ممـا يعنـي أنّهـم يتمتعـون بقـدر مـن التحكـم بحياتهـم.

المنافسة

إحـدى القضايـا الملحـة التـي تعيـق قـدرة العمـال علـى إعالـة أسـرهم هـي العـدد الهائـل مـن القـوى العاملـة السـورية التـي نزحـت بعـد الأزمة، الأمـر الـذي بـثّ التنافـس بيـن العمـال. وقـد أجبـرت المنافسـة العمـال علـى تخفيـض أجورهـم بدرجـة كبيـرة حتـى يبقـوا فاعليـن فـي سـوق العمـل، ممـا أفسـح المجـال أمـام المزيـد مـن الممارسـات الاسـتغلالية التـي يمارسـها أربـاب العمـل اللبنانيـون. وكان علـى العمـال السـوريين القبـول بهـذا الاسـتغلال مـن أجـل الاسـتمرار فـي تأميـن رزقهـم، إلا أنّـه فـي العديـد مـن الحـالات كان العمـال يُتركـون دون أي أجـر، إذ حتـى كبـار العمـال كانـوا ينازعـون فـي ظـلّ اشـتداد حـدة المنافسـة. وقـد أجبـر العـبء الاقتصـادي الـذي كان يـزداد ثقـلًا يومًـا بعـد يـوم، كبـار العمـال علـى تخفيـض تكاليـف خدماتهـم لأنّ المتعهديـن اللبنانييـن دائمًـا يختـارون الـذي يقـدّم أدنـى سـعر. ونظـرًا إلـى أنّـه مـا زال يتوجـب علـى كبـار العمـال دفـع أجـور عمالهـم، الذيـن هـم مـن أفـراد العائلة،

[14] أبو خليل، أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

اضطروا إلى القبول بتخفيض تكاليف الخدمات التي يقدمونها. بطبيعة الحال، عانوا بسبب هذا الأمر إلى درجة أثّرت على وضعهم المالي الذي كان يُعد ميسورًا، إذ أصبح أجرهم يقارب أجر العمال العاديين. حتى أنّ بعض كبار العمال باتوا يعانون من أجل تأمين لقمة عيشهم، وأصبح جزء كبير منهم مديون إلى عماله، وكانوا يؤمّنون لهم السكن عوضًا عن المال:

«أما بالنسبة لي كلاجئ سوري - أو كأجنبي، أو كنازح - سمّني ما شئت، أول ما في الأمر أنّي قمت بإنعاش أسواق إيجارات البيوت، والمواصلات، والمواد الغذائية والخبز، والثياب، والكهرباء في لبنان. سأخبرك هذا الأمر عن نفسي. اضطررت في إحدى المرات إلى اقتراض مبلغ من المال من سوريا من أجل دفعه لأناس في لبنان، إلا أنّه واجهنا هنا بعض التأخيرات. كنا من قبل نعمل في لبنان ثمّ نأخذ مالنا ونصرفه في سوريا، أما اليوم، لم يعد بإمكاني حتى جمع ٢٠٠ د.أ. حتى أرسلها إلى أمي».[15]

العامل الذي فاقم سوء الوضع هو أنّ السوريين لا يتمتعون بأي قوة قانونية لمحاربة هذا الاستغلال.

«لو حصلت هذه المسألة مع مهندس في سوريا، كان بإمكانك مساندته، لكن لو فعلت ذلك هنا، ستخسر عملك. إن تفوهت بكلمة هنا، قد لا يتوفر لديك أي فرص أخرى للعمل ... بإمكانك في سوريا تقديم شكوى قانونية حول عدم تقاضيك راتبك، أما هنا فإنّ الأمر سيرتد عليك لأنّك الحلقة الأضعف».[16]

[15] أبو يوسف. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[16] عبد الله. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018..

مكامن الضعف القانونية

لا يتمتّع السوريون بأي قوة قانونية لجملة من الأسباب، أوّلها نظام الكفالة الذي تمّ إدراجه عام 2015، والذي يتطلّب دفع مبلغ قدره 200 د.أ. مقابل تجديد إقامة كل فرد. بالنسبة للأفراد الذين بالكاد قادرين على تأمين لقمة عيشهم، فإنّ هذا المبلغ مهول ولا يمكن إنفاقه على تصاريح إقامة، خصوصًا أنّ معظمهم عالق في لبنان وليس بإمكانه السفر. ففي حال لم يستبين الفرد تصريح إقامة، فإنّ النتيجة المباشرة هي أنّه يحظر على المخالفين عبور الحدود اللبنانية إن لم يكونوا قد استوفوا شروط الإقامة القانونية في لبنان. وبما أنّ السوريين ليس بإمكانهم السفر إلى سوريا في كل الأحوال، فإنّ قدرتهم على التنقل داخل وخارج الحدود اللبنانية معرضة للخطر. وقد كشف بعض المقابَلين أنهم ينتظرون إلى حين تحسّن الوضع في سوريا حتى يعودوا، بغض النظر عن أيّ عقوبة قد يتكبدونها في هذه الحالة:

«أريد أن أخبرك أمرًا. سرعان ما يتحسّن الوضع في سوريا، لن تعود ترى سوريين في لبنان. حتى السوريون الذي يعيشون هنا منذ ٥٠ عامًا ينتظرون أول فرصة حتى يغادروا من أجل نفس الأسباب، ونفس الشعور الذي يتملكني، وهو الشعور بأنّه غير مرحّب بنا».[17]

إنّ النتيجة غير المباشرة لهذه الحالة من فقدان الشرعية القانونية تؤثر على حياة العمال السوريين في لبنان، إذ لا يستطيع المقيمون غير القانونيون التشكي عند الجهات الأمنية عندما لا يتلقون رواتبهم، لأنّه أول ما يسألونهم عنه هو تصاريح الإقامة. لذلك، يتفادون اللجوء إلى أي جهة أمنية من أجل طلب الحماية.

أما مكمن الضعف القانوني الثاني فيكمن في فشل الحكومة اللبنانية في فرض أي سيطرة على أسعار الإيجارات، وفي توفير مساكن وخدمات عامة مدعومة، من ضمنها المياه والكهرباء. يؤثر هذا الأمر على المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين سويًا، إلا أنّ الأخيرين هم أكثر عرضة للاستضعاف في هذه القضايا.

«في بدء الأمر عندما وصلنا، كنا ندفع ٢٠٠ د.أ. مقابل الإيجار، إلا أنّ صاحب الملك بدأ برفع السعر تدريجيًا إلى ٢٥٠ د.أ.، ثم إلى ٣٠٠ د.أ.، وبعدها إلى ٣٥٠ د.أ. كنا قد خلنا أنّه سيشعر معنا ويفهم معاناتنا، نظرًا إلى أنّه اضطررنا إلى

[17] أبو يوسف، أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

تـرك وطننـا. لـم نكـن سـائحين ... حتـى فـي القـرى فـي ريـف سـوريا كنـا نحظـى بخدمـات نجدهـا اليـوم فـي مـدن لبنـان. - مـاذا تقصـد بخدمـات؟ - المواصـلات العامة والطـرق، والمياه، والكهربـاء، وإدارة النفايـات، والخدمـات الصحيـة».[18]

سـبب آخـر وراء الاسـتضعاف قانونيًـا هـو أنّ عـدد هائـل مـن السـوريين اسـتقر فـي مخيمـات غيـر رسـمية فـي مناطـق كـ الأوزاعـي، وصبـرا، والجنـاح، ويرجـع ذلـك أساسًـا إلـى توافـر المسـاكن هنـاك بأسـعار معقولـة. إلا أنّ هـذه المناطـق تعانـي مـن تدهـور شـديد فـي ظـروف المسـكن والخدمـات العامـة ومعـدلات الإيجـار غيـر المعقولـة المفروضـة مقابـل مسـتوى متدنـي لهـذه التقديمـات:

«نشـعر بأننـا مسـتغَلون. إذا أتيـت لرؤيـة منزلنـا، سـتدرك فـورًا أنّـه ليـس جديـر بـأن يتكلّـف كل سـاكن فيـه ١٠٠ د.أ. علـى إيجـاره الشـهري». [19]

مشـكلة أخـرى فـي هـذه المناطـق هـي غيـاب حكـم القانـون، إذ تتولـى مجموعـات غيـر رسـمية التـي تبسـط سـلطتها مَهمَـة حفـظ الأمـن المحلـي هنـاك، وفـي العـادة تكـون هـذه المجموعـات تتسـم بالعدائيـة تجـاه اللاجئيـن السـوريين بسـبب تورطهـم غيـر المباشـر فـي الحـرب السـورية. يفسّـر هـذا الأمـر سـبب عيـش السـوريين فـي هـذه المناطـق فـي حالـة انعزال:

«لا يتمتـع جميـع النـاس بأخـلاق عاليـة، ويقـول البعـض منهـم أشـياء جارحـة. أواسـي نفسـي بذهابـي مـن العمـل إلـى المنـزل، ومـن المنـزل إلـى العمـل، دون أن أتفاعـل مـع أي أحـد حتـى لا يقـوم أي أحـد بالتحـرش بـي».[20]

ويأخـذ التحـرش فـي هـذه المناطـق أشـكال عـدة، أحدهـا الاسـتغلال المالـي:

[18] هيثم. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[19] ليث. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[20] أبو خليل. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

«يوجـد رجـال يعملـون معـي ويدفعـون ٤٠٠ د.أ. فـي الشـهر مقابـل إيجـار بيتهـم. يملـك صاحـب الملـك متجـرًا ويجبرهـم علـى الشـراء منـه، ولا يدعهـم يشـترون مـن أي مـكان آخـر. فهـذا الرجـل، على سـبيل المثـال، يبيع الشـاي مقابـل ٥,٠٠٠ ليرة لبنانيـة، بينمـا المحـلات الأخـرى تبيعـه مقابـل ٢,٥٠٠ ل.ل.».[21]

نموّ الدين بشـكل متأزم

تبـرز مشـكلة أخـرى عندمـا يقـوم عـدد كبيـر مـن السـوريين بشـراء احتياجاتهـم بالدَّيـن وليـس نقـدًا، هـذا لأنّ أكثرهـم مياومـون. ونظـرًا إلـى أنّ الحـرب فـي سـوريا إمـا قلّصـت مدخراتهـم أو اسـتنزفتها، لـم يكـن يتبقـى أمامهـم خيـار سـواء شـراء احتياجاتهـم بالديـن، ويقومـون بتسـديد المبلـغ سـرعان مـا يجـدون عمـلًا ويتقاضـون أجرهـم. تفسـح مسـألة الدَّيـن المجـال أمـام الاسـتغلال أيضًـا إذ زعـم عـدد كبيـر مـن اللاجئيـن أنّ أصحـاب المحـال كانـوا يتلاعبـون عـن قصـد بالمبالـغ المسـتحقة.

«أسـكن فـي منطقـة الجنـاح (فـي ضواحـي بيـروت) حيـث أواجـه هـذه المشـكلة. فـي نهايـة الشـهر، يتـم اجبـارك علـى دفـع مبالـغ لسـت على علـم بكيفيـة تراكمهـا. لا يحبذ أصحـاب المحـال أن ندفـع لهـم نقـدًا، ويفضلـون الديـن، - لمـاذا؟ - لأنـك عندمـا تشـتري شـيئًا يكلـف ١,٠٠٠ ل.ل. بالديـن، يصبـح هـذا السـعر ٤,٠٠٠ ل.ل. فـي نهايـة الشـهر لمجـرد أنّـك لـم تدفـع نقـدًا».[22]

يتراكـم الديـن علـى كل عامـل سـوري لا محـال، حتـى أنّـه يطـال العائـلات التـي يكـون أحـد أفرادهـا كبـار العمـال. يحصـل هـذا الأمـر لأنّـه فـي العديـد مـن الحـالات تتأخـر الدفعـات التـي يحصـل عليهـا كبـار العمـل، ممـا يؤخـر بـدوره الدفـع للعمال/أفـراد الأسـرة الآخريـن. فـي هـذا الصـدد، تجـدر الإشـارة إلـى أنّ المكاسـب الكبـرى لكبـار العمـال الـذي هـم فـي لبنـان منـذ مـا قبل الأزمـة، تكمـن فـي خبرتهـم فـي التعامـل مـع النظـام اللبنانـي وتفـادي المجـالات الاسـتغلالية. فقـد بنـوا لأنفسـهم سـمعة شـجعت العديـد مـن المحـال علـى القبـول بـأن يدفـع لهـم السـوريون بالدَّيـن حتـى فـي المناطـق التـي لـم يكـن يتـم تقديـم نفـس الامتيـازات للاجئيـن مـن

[21] أبو يوسف. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.
[22] أبو يوسف. أجرى المقابلة ميخائيل ضاهر، في ضواحي بيروت، أبريل/نيسان – مايو/أيار 2018.

الجنسيات الأخرى. وكان أصحاب المحال حتى يؤجلون موعد استحقاق الديون، ويسمحون للسوريين بالاستمرار بالشراء بالدَّين لفترة طويلة. وقد كانت هذه الثقة مصدر دعم لعائلات كبار العمال، وعلى إثرها كان جميع الأفراد قادرين على الشراء بالدَّين، ويقوم كبير العمال بتسديد المبلغ المستحق.

الخلاصة

تظهر دراسة الحالة هذه أهمية الحس بالانتماء لدى العائلات السورية التي نزحت بسبب الحرب في بلدها. وتلبي العائلات حاجتها للانتماء الاجتماعي وتعوض عن الحاجة للاندماج الاجتماعي، عبر تقبل ومساندة أفرادها لبعضهم البعض وذلك بواسطة توفير الدعم الاقتصادي والعاطفي، وفرص العمل. والفارق الأبرز بين الشبكات العائلية والشبكات الاجتماعية الأخرى هو أنّ الروابط العائلية أقوى وأكثر استقرارًا. إلا أنّ وجود العائلة لا ينفي الاستغلال الذي يتعرّض إليه السوريون في لبنان، أو لا يعوّض عن حاجتهم للتفاعل مع المجتمع اللبناني، والاندماج فيه. فرأس المال الاجتماعي وحده لا يكفي لضمان إيجابية جميع النتائج، إذ من الضروري أيضًا وجود عوامل أخرى كالإجراءات الحكومية. ويسلّط البحث الضوء على عدد من المجالات التي لا يزال يواجه فيها السوريون صعوبات على الرغم من علاقاتهم الأسرية. تشمل هذه المجالات السكن، وقانون العمل، واستبيان الأوراق القانونية، والخدمات العامة المتاحة للنازحين السوريين في لبنان.

وقد عمدت هذه الدراسة، عبر إظهار مرونة وقوة الشبكات العائلية والأدوار التي يلعبها أفراد العائلة في التغلب على صعوبات النزوح، إلى نقض الخطاب القائل إنّ اللاجئين هم ضحايا ومتلقون غير فاعلين للمساعدات والخدمات، وإلى إلقاء الضوء على القدرة التكيفية للاجئين التي تمكّنهم من النجاة في ظل بيئة تقييدية وموهنة في لبنان. وتصور الدراسة اللاجئين على أنهم موارد، وعلى أنّهم «يخزنون رأس مال اجتماعي نسيجه الشبكات الاجتماعية، والمعاملة بالمثل، والثقة»، وعلى أنّهم «أشخاص لديهم مهارات وعلاقات» وقادرين على العمل الجماعي والتكيف مع الموقف الذي يعيشونه (LSE 2016).

ببليوجرافيا

Chalcraft, John. The invisible cage: Syrian migrant workers in Lebanon. Stanford University Press, 2009.

Dionigi, Filippo (2016) The Syrian refugee crisis in Lebanon: state fragility and social resilience. LSE Middle East Centre paper series, 15. Middle East Centre, LSE, London, UK.

Joseph, Suad, ed. Intimate selving in Arab families: gender, self, and identity. Syracuse University Press, 1999.

Lokot, Michelle. "'Blood Doesn't Become Water'? Syrian Social Relations during Displacement." Journal of Refugee Studies. Accessed April 7, 2019. https://doi.org/10.1093/jrs/fey059.

LSE. 2016. "The Long-Term Challenges of Forced Migration: Perspectives from Lebanon, Jordan and Iraq." Volume 6. LSE Middle East Centre Collected Papers. LSE. http://eprints.lse.ac.uk/67728/2/ForcedDisplacement.pdf#page=26.

Singerman, Diane. "Restoring the family to civil society: lessons from Egypt." Journal of Middle East Women's Studies 2, no. 1 (2006): 1-32.

Stevens, Matthew. "The Collapse of Social Networks among Syrian Refugees in Urban Jordan." Contemporary Levant 1, no. 1 (January 2, 2016): 51–63. https://doi.org/10.1080/20581831.2016.1153358.

Uzelac, Ana, Jos Meester, Markus Goransson, and Willem van den Berg. "The importance of social capital in protracted displacement." Forced Migration Review 57 (2018): 28-30.

الحياة اليومية والمستقبلية للعمال النازحين السوريين في مناطق بيروت التجارية

جنى الشماع[1] وشريف الحسيني[2]

ملخص

تبحث دراسة الحالة هذه في تنوع التجارب الحياتية التي يعيشها العمال النازحون السوريون في بعض مناطق بيروت التجارية، وهي: الحمرا، والملا-الظريف، وشارع بلس، ووسط البلد، ومار الياس. وقد تمّ اجراء 30 مقابلة مع مجموعة متنوعة من العمال: 10 عمال يعملون في قطاع البناء، و20 آخرين بين نادل وناطور، بالإضافة إلى من يشغلون وظائف في بعض المحال التجارية، ومكاتب الطباعة، وقطاع المنظمات غير الحكومية. تعتمد الدراسة، عبر تبنيها المنهج المقارن، على التجارب المروية المختلفة من أجل أن تخلص إلى أوجه الشبه والاختلاف بين عمال البناء والمهن الناشئة حديثًا التي يشغلها السوريون حاليًا (في المطاعم والحانات ومراكز الطباعة والمتاجر والمباني، ...).

مقدمة

لطالما كان عمال البناء السوريون سمة ملازمة للاقتصاد اللبناني منذ خمسينيات القرن الماضي (Chalcraft 2009 & 2005). قبل العام 2015، ساهمت ثلاث اتفاقيات ثنائية، وُقِعت بين لبنان وسوريا في حماية حقوق العمال السوريين المقيمين في لبنان ومنحتهم امتيازات خاصة.[3] وفق هذه الاتفاقيات، كان يحق للسوريين، بمجرد أن يبرزوا بطاقات هوياتهم على الحدود، الدخول إلى لبنان بدون تأشيرة، وكان يتم منحهم تصريح إقامة لمدة ستة أشهر. وقد كانت السلطات اللبنانية في ذلك الوقت تتغاضى عن وجوب حصول العمال على تأشيرة عمل، على الرغم من تواجدهم بأعداد كبيرة على الأراضي اللبنانية، حتى قبل الأزمة السورية التي بدأت عام 2011 (LEADERS 2019). تُقدّر مختلف المصادر أنّ عدد العمال السوريين في لبنان قبل الأزمة كان يتراوح بين 200,000 و600,000 عامل. إلا أنّ هذه الأرقام كانت تتغير مع وقوع بعض الأحداث المصيرية في لبنان، كاندلاع الحرب الأهلية، ثم مرحلة الإعمار بعدها، واغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، واندلاع حرب تموز 2006.

وقد تمّ إيقاف الامتيازات الخاصة المذكورة أعلاه للعمال السوريين في عام 2015، أي بعد أربع سنوات من اندلاع الإحتجاجات على الأراضي السورية، التي تحولت لاحقًا إلى حرب أهلية. بعد عام 2011، أصبح لبنان يأوي ما يقارب الـ 1.5 مليون لاجئ سوري. وفي غضون أشهر بعد الأزمة، بات اللاجئون السوريون الذين يعيشون في أفقر المناطق اللبنانية، مخولين للحصول على خدمات لم تكن الدولة اللبنانية تقدمها إلى مواطنيها (Dionigi 2016). وقد أثار هذا الوضع استياء بعض

[1] مسؤولة البرامج – المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
[2] باحث حر
[3] هذه الاتفاقيات الثنائية هي: اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية لعام 1993، واتفاق انتقال الأشخاص ونقل البضائع بين لبنان وسوريا لعام 1993، والاتفاقية الثنائية في مجال العمل بين الحكومتين السورية واللبنانية الموقعة عام 1994.

اللبنانيين الذين كان عليهم تحمّل تباين صارخ في تقديم الخدمات العامة، بالإضافة لوجود معدلات بطالة وفقر وفساد مرتفعة، ونقص آليات الحماية الاجتماعية (LEADERS 2019). من ناحية أخرى قامت الاستجابة الدولية لأزمة اللاجئين بتهديد ركائز النخب اللبنانية ودورها في تقديم الخدمات (Saghieh 2015). جميع هذه التطورات تقدم توضيحًا، ولو بسيطًا، لسبب تحول الاستجابة للسوريين من سياسة حدود مفتوحة إلى سياسة تهدف إلى تخفيض عدد اللاجئين، وذلك في غضون سنوات من اندلاع الأزمة.

إحدى السياسات التي ميزت استجابة لبنان لتدفق اللاجئين السوريين عن استجابته لموجات اللاجئين الآخرين، هي رفضه إقامة مخيمات لجوء رسمية تديرها «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين». إذن، كان على اللاجئين السوريين الاستفادة من شبكات علاقاتهم، والاعتماد على الفرص التي توفرها المدن اللبنانية (Fawaz 2016). في لبنان، يتم النظر إلى مخيمات اللاجئين على أنها مصدر تهديد أمني بسبب ارتباط هذه المخيمات تاريخيًا باللاجئين الفلسطينيين. كما أنّ حظر إقامة المخيمات يصب في مصلحة أهداف الدولة المتعلقة بسوق العمل، وبالأخص مصالح اللبنانيين من أصحاب الشركات ورؤوس الأموال، وذلك عبر زيادة توريد العمالة، وخفض الأجور، وتعزيز عدم استقرار العمال (Turner 2015). وقد سمح هذا الأمر باستعادة المعدلات السابقة لمشاركة السوريين في الاقتصاد اللبناني. قبل بدء الأزمة، كانت القوى العاملة السورية في لبنان متركزة بشكل كبير في قطاعي الزراعة والبناء. إلا أنّه بعد طول أمد الأزمة، بدأت أعداد متزايدة من السوريين بالوفود، هربًا من الحرب الأهلية في بلدهم، بنيّة الاستقرار في لبنان على المدى القصير. وقد دخل عدد من هؤلاء إلى سوق العمل اللبناني وبدأوا يشغلون وظائف في قطاعات جديدة مختلفة عن القطاعات التقليدية التي كان يشغلها أسلافهم. وقد شهد لبنان ارتفاع غير مسبوق في أعداد السوريين الذي يعملون في المقاهي، والمطاعم، والمحال، والبنايات السكنية والتجارية. وبعد أن كان العمال السوريين في السابق يتمتعون بقدر من حرية التنقل في لبنان، إذ كانوا قادرين على العودة إلى سوريا متى رغبوا، إلا أنّ جميع السوريين تقريبًا لاجئون حاليًا، حيث أنه 80% منهم لا يملكون تصاريح إقامة قانونية، وبالتالي إنّ قرار العودة إلى سوريا ليس خيارًا آمنًا بالنسبة لهم (LEADERS 2019).

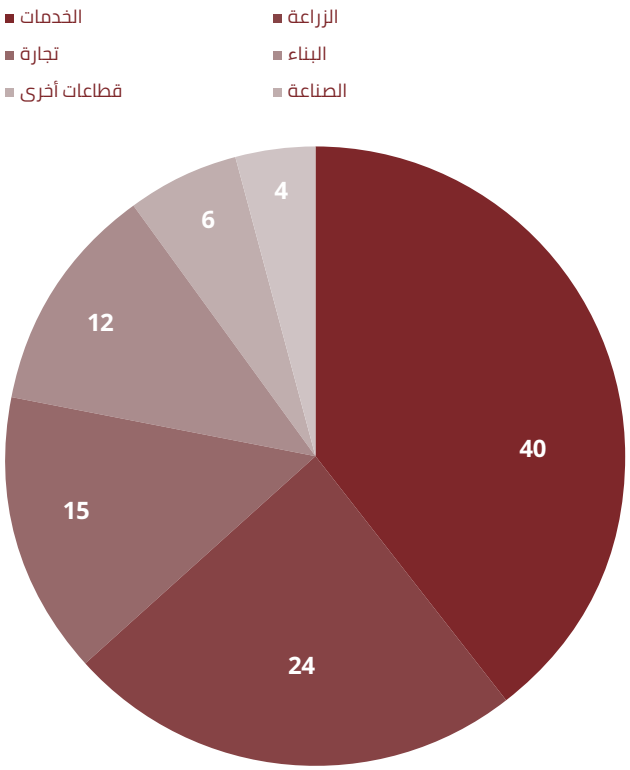

التوزيع التقديري للعمال السوريين اللاجئين حسب القطاع في لبنان (2013-2014)

تقديم هدف ومنهجية دراسة الحالة

تبحث دراسة الحالاتتنوع التجارب التي تعيشها المجتمعات السورية المقيمة في عدد من المناطق التجارية في بيروت: الحمرا، والملا- الظريف، وشارع بلس، ووسط البلد، ومار الياس. وقد تمّ اجراء 30 مقابلة مع مجموعة متنوعة من العمال: 10 عمال يعملون في قطاع البناء، و20 آخرين بين نادل وناطور، بالإضافة إلى من يشغلون وظائف في بعض المحال التجارية، ومكاتب الطباعة، وقطاع المنظمات غير الحكومية. وتعتمد الدراسة، عبر تبنيها المنهج المقارن، على التجارب المروية المختلفة من أجل أن تخلص إلى أوجه الشبه والاختلاف بين عمال البناء والمهن الناشئة حديثًا التي يشغلها السوريون حاليًا (في المطاعم والحانات ومراكز الطباعة والمتاجر والمباني ...).

مخاطر كون المرء عامل بناء في بيروت

يمارس عمال البناء السوريون أشغالًا تتطلب جهدًا جهيدًا، ويترتب عليها الكثير من المخاطر، ويتقاضون مقابلها أجورًا ضئيلة (Chalcraft 2005). كما أنّ العقود المكتوبة تغيب عن هذه الأشغال، مما يعني أنّ العمال يفتقرون إلى فوائد الرعاية والضمان الاجتماعي. وقد ردد معظم عمال البناء الذين تمت مقابلتهم شكاوى بشأن رواتبهم، وكيف أنها لا تتوافق مع المخاطر التي يتعرضون إليها أو الجهد الذي يبذلونه في مواقع البناء. وقد عبّر أحد العمال عن مخاوفه، قائلًا:

«تخيل بأنه لا يمكنني أن أدخر قرشًا، وعليّ أن أستمتع بالجلوس وحدي ومشاهدة العالم يتسكعون، وأنا أرتشف من قنينة المياه التي لا قدر شراء غيرها في اليوم. راتبي بالكاد يمكّنني من شراء سندويش بطاطا، بينما غيري بإمكانه تحمل كلفة التلذذ بهمبرجر. الحياة فعلًا صعبة».[4]

وقد أبرز العمل الميداني أنّ عمال البناء السوريين يعانون كثيرًا من عدم قدرتهم على ادخار المال. وقال أحد العمال، وهو من ريف دمشق:

[4] عبد، أجرى المقابلة شريف الحسيني في وسط البلد، بيروت، في أغسطس/آب 2018.

«باتـت حياتـي مرتكـزة حـول جنـي المـال وادخـاره. أسـأل نفسـي فـي بعـض الأحيـان، هـل أجنـي المـال فعـلًا؟ والجـواب هـو ربمـا ليـس بشـكل يكفـي تلبيـة احتياجاتـي. أتقاضـى أجـري بشـكل شـهري، والمبلـغ هـو أكثـر ممـا كنـت سـأتقاضاه لـو كنـت فـي سـوريا. أتصـرف علـى أسـاس أنـي مـا زلـت فـي الجيـش، وأحـاول أن أقتصـد فـي انفاقـي بقـدر الإمـكان».[5]

معظـم عمـال البنـاء الذيـن تمـت مقابلتهـم يعيشـون فـي شـقق مشـتركة أو فـي مواقـع البنـاء، وفـي غالـب الأحيـان تكـون هـذه الأماكـن مكتظـة ولا تسـتوفي الشـروط الصحيـة. فـي العـادة، يقـوم أربـاب العمـل أو مديـرو المشـاريع بتغطيـة كلفـة الإيجـار. وفـي حالـة العمـال المتزوجيـن، فـإنّ الظـروف القاسـية التـي عليهـم تحملهـا، مـن تكاليـف معيشـة باهظـة والمسـاكن المزدحمـة، قـد دفعتهـم إلـى اتخـاذ القـرار الصعـب بتـرك عائلاتهـم فـي سـوريا. وقـد سـلط الضـوء علـى هـذه المسـألة عامـل بنـاء مـن ديـر حفيـر:

«أعيـش مـع زملائـي فـي منطقة القابعـة بين الكولا وسـليم سـلام، فـي بيـت يملكه رئيـس العمـل. عندمـا اقترحـت إحضار عائلتـي مـن سـوريا، وافـق رئيـس العمـل لكنـه أخبرنـي أنّـه يتوجـب علـيّ عندهـا دفـع بـدل الإيجـار. وأضـاف أنّـه ليـس بإمـكان عائلتـي المكـوث مـع باقـي العمـال، ممـا يعنـي أنّـه سـيضطر إلـى فتـح بيـوت جديـدة للإيجـار».[6]

مـن أجـل أن يتمكـن مـن العيـش مـع عائلتـه، كان علـى العامـل المذكـور أن يتكفـل بمصاريفـه الخاصـة، وهـو الأمـر الـذي لـم يسـتطع تحمـل تكاليفـه. وقـد انتهـى المطـاف بـه بـأن يتـرك عائلتـه فـي سـوريا. صحيـح أنّ عمـال البنـاء لا يقومـون بتحمـل تكاليـف الإيجـار، إلا أنّـه عليهـم تحمـل العيـش فـي مسـاكن مكتظـة. كمـا أنّهـم يبقـون أنفسـهم حبيسـي مواقـع البنـاء، وبالـكاد يبقـى معهـم مـال حتـى نهايـة الشـهر مـن أجـل ممارسـة النشـاطات الترفيهيـة. كمـا أنّ أغلـب علاقاتهـم الاجتماعيـة مـع عمـال آخريـن. فـي مـا

[5] أبو زايد. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.
[6] حسن. أجرى المقابلة شريف الحسيني في سليم سلام، بيروت، في أغسطس/آب 2018.

يلي مقتبس من إحدى المقابلات يبرز العنصرية المتأصلة التي تميز علاقة اللبنانيين بالسوريين:

«بشكل عام، بالكاد يتكلم معي الناس. عندما أذهب إلى السوق من أجل شراء الطعام، يفضل الناس أن يتجنبوا الاقتراب مني. لكن الأمر لا يزعجني، وبت معتاد عليه. يوجد في الحي الذي أسكن فيه رجل من بعلبك. بشرته داكنة، لذلك يتفاداه العالم، ظنًا منهم بأنّه سوري. إنّ الأمر مضحك (يضحك)؛ إنّ الحياة صعبة يا رجل».[7]

كما أنّ عمال البناء الذين تمت مقابلتهم تكلموا بصراحة عن سهولة سير معاملاتهم للحصول على أوراقهم القانونية، مرجحين الأمر بشكل أساسي إلى غياب التنافس بينهم وبين اللبنانيين في مجال البناء. إذ من النادر أن يجد المرء أشخاص لبنانيين يعملون في مواقع البناء حيث هم عرضة لعدد كبير من المخاطر التي تهدد حياة عمال البناء. يشغل اللبنانيون في العادة مناصب أصحاب المشاريع أو رؤساء العمال (مع العلم أنّ بعض رؤساء العمال يحملون الجنسية السورية). كما أنّه لا يمكن للعمال اللبنانيين أن يقبلوا بالأجور الضئيلة التي يتقاضاها العمال السوريون.

«تم الانتهاء من جميع معاملاتي القانونية بينما كنت لا زلت في سوريا. أرسلت صورًا عن بطاقة الهوية وإعفائي من الجيش عبر الفاكس. يقوم مديري بإدارة مشاريع في المنطقة، وفي إحدى المرات أتى لرؤيتي عندما كان في سوريا. في ذلك اليوم، قام بالاتصال برئيس العمل في لبنان من أجل إخباره عن خبرتي، وفي تلك اللحظة قام بتأكيد توافري من أجل العمل. لذلك لم يكن عليّ أن أتواصل مع قوى الأمن الداخلي اللبناني، أو حتى التوقف عند مكتبهم. رأيت الجنود

[7] أبو زايد، أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.

اللبنانيين فقط عند الحدود في منطقة المصنع، وهذا كان كل ما في الأمر».[8]

«أخبرني أصدقائي أنّ عمال البناء هم الفئة الوحيدة من السوريين التي لا تقوم الحكومة اللبنانية بملاحقتهم من أجل التأكد من حيازتهم الأوراق القانونية، وذلك لأن الطلب على أعمالهم مرتفع. حتى الآن، تسير الأمور بسلاسة».[9]

المهن الناشئة حديثا التي يشغلها السوريون النازحون

بالإضافة إلى مواقع البناء، فإنّ مقاهي بيروت، ومطاعمها، ومبانيها السكنية والتجارية تقوم بتوظيف السوريين. ويبدو أنّ العمال في هذه المحال يتمتعون بوضع معيشي أفضل من أقرانهم في مجال البناء. كما أنّهم خيار السكن مع أهلهم متاح أمامهم.

على سبيل المثال، قال النواطير الثلاثة الذين تمت مقابلتهم إنّهم إما كانوا يعيشون مع أهلهم، أو ينتظرون قدومهم من سوريا. وقال آخرون إنّهم يسكنون مع شركاء في الشقة، ويدفعون بدل الإيجار من مالهم الخاص. أحد الذين تمت مقابلتهم، وهو شاب أعزب في مقتبل العمر، يعمل في محل بيع هواتف في الحمرا، قال:

«أعيش في الحمرا هذه الأيام، في شقة صغيرة أتشاركها مع شاب سوري. كنت أعيش في منطقة الجناح، لكن المكان لم يكن مريحًا. أدفع في الشهر مبلغ ٣٠٠ دولار أميركي بدلًا للإيجار، ويقوم شريكي في السكن بدفع نفس المبلغ. لا يمكنني العيش في مكان أتشاركه مع أشخاص كثر، لذلك أفضل البقاء مع شريك سكن واحد. وفي حال وجب عليّ السكن مع مجموعة من الأشخاص، سأقوم بالرحيل بكل بساطة».[10]

[8] أبو زايد. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.
[9] يحيى. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.
[10] ليث. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في يونيو/حزيران 2018.

وقد قامت امرأة سورية تعمل في منظمة غير حكومية وتعيش في منطقة مار مخايل، بوصف ذات التجربة. وقد عبرت عن رغبتها في العيش في شقة تكون على الأقل بحالة جيدة. وقد سمح لها راتبها وقدراتها المالية والمساعدة التي كانت تتلقاها من أمها، بتحسين وضعها السكني.

وأفاد موظف متزوج يبلغ من العمر 48 عامًا، وهو يعمل في مطعم كنادل رئيسي ورئيس الطهاة، أنّه أتى إلى لبنان قبل اندلاع الأزمة عام 2011، ويعيش حاليًا في منطقة الحمرا.

«أدفع بدل إيجار شقتي من مالي الخاص. أعيش حاليًا مع أمي، وأختي، وابنتي، وزوجتي. أبي متوفٍ، بينما إخوتي يعيشون في ألمانيا مع ابني الذي يتابع دراسته هناك».[11]

بما أنّ هذا الرجل كان يعيش في لبنان قبل اندلاع الأزمة في بلده، استطاع أن يبني شبكات العلاقات الاجتماعية في العديد من المناطق اللبنانية، من الحمرا إلى مار الياس، وجونية، وحتى البقاع.

وتُعد عملية بناء شبكات العلاقات استراتيجية بقاء يقوم بعض الذين تمت مقابلتهم باعتمادها من أجل مساعدتهم على إيجاد فرص عمل وسكن لائق، وعلى التعامل مع مشاكل الكهرباء والمياه. وكلما كان السوريون أكثر انفتاحًا على المجتمع المضيف، كلما زادت قدرتهم على فهم المشاكل المحلية وإيجاد حلول مبتكرة. يطلق على هذا الأمر اسم رأس المال الاجتماعي الترابطي.

وعلى الرغم من وجود تجارب إيجابية تظهر تفاعلًا وتواصلًا مع المجتمع المضيف، إلا أنّ بعض المقابَلين تحدثوا عن تجارب تعرضوا خلالها للتمييز على يد عناصر قوات الأمن. وأفاد نادل يتشارك شقة مع ثلاثة أصدقاء، بأنّ عناصر قوات الأمن كانوا يوقظونهم في ساعات الصباح الباكر ليسألوهم عن بطاقات هوياتهم، وتصاريح العمل، وإفادات السكن. وروى شخص آخر تمت مقابلته كيف قام عنصر أمني بإيقافه لأنّه اشتبه بإنتمائه إلى جماعة إرهابية، وقام بالتحقيق معه لأنه كان بحوزته مبلغ صغير من المال. هذه التجارب دفعت بالكثير من العمال السوريين إلى الحد من احتكاكهم بالسكان المحليين. وقد تحدث رجل آخر يعمل في مقهى، عن تجربته:

[11] سامي. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في مايو/أيار 2018.

«أفضل عدم الاختلاط باللبنانيين، لذلك أبقي مسافة بيني وبينهم. يمكنني أن أصف تجربتي حتى الآن بالجيدة، إذ أتعامل فقط مع تلاميذ، ومع زملائي ومديري. كلهم أناس طيبون، وسأبقي تواصلي يقتصر عليهم».[12]

أوجه الشبه والاختلاف داخل مجموعة متنوعة من العمال السوريين

ادخار المال

خلال المقابلات، كان عمال البناء الأكثر صراحة في تحدثهم عن المصاعب التي كانوا يواجهونها في عملهم، خصوصًا في ما يتعلق بادخار المال. أما بالنسبة للوظائف الأخرى، فقد أفصح المقابَلون أنّ هذه المهمة كانت أسهل بالنسبة لهم. كان هؤلاء الموظفون أقل إحباطًا، وقالوا إنه كان بإمكانهم إرسال المال إلى عائلاتهم في سوريا. على الرغم من ذلك، بقي جزء منهم غير قادر على تحمل تكاليف إحضار عائلته من سوريا. كما أنّه يتسنى للعمال الذين يعملون خارج قطاع البناء قضاء الوقت مع أصدقائهم في أوقات الفراغ، كما ذكر النوادل، والنواطير، وموظفو محلات الطباعة.

استيفاء الشروط القانونية

يوجد طريقتان يمكن للسوري من خلالهما أن يحصل على إقامة، أو يجددها، الأولى، التقديم لطلب إقامة بالاعتماد على التسجيل لدى «مفوضية اللاجئين»؛ أما الثانية فهي الحصول على تعهد بالمسؤولية يقدمه مواطن لبناني. وحتى منتصف العام 2016، كان على المتقدم لطلب إقامة الذي يعتمد على التسجيل لدى «مفوضية اللاجئين»، أن يتعهد بعدم العمل، مما دفع بالعديد من السوريين إلى اللجوء إلى الطريقة الثانية، وهي العثور على كفيل. وفقًا لتقرير «LEADERS Consortium» (2019)، يُعد إيجاد كفيل السبيل الوحيد حاليًا للنازحين السوريين من أجل إيجاد عمل. وذكر التقرير حالات تم خلالها رفض طلب إقامة لاجئين تقدموا بطلبهم بالاستناد إلى تسجيلهم لدى «مفوضية اللاجئين»، تحت ذريعة الاشتباه بأنهم يعملون.

ولقد تحدث تقريبًا جميع الذين تمت مقابلتهم عن الضوابط المشددة التي أصبحت أكثر صرامة في العامين الماضيين، إذ بات «الأمن العام اللبناني» يطلب تصاريح إقامة وغيرها من الأوراق القانونية. وقد أفاد النوادل والعاملون في المحال أنّهم يقومون بتخصيص جزء من راتبهم من أجل تسديد تكاليف أوراق الإقامة، بينما كان الأمر أكثر سهولة بالنسبة لعمال البناء الذين كان رؤساء عملهم يقومون بالتكفل بهم. ويقوم رئيس العمل بالذهاب إلى «الأمن العام اللبناني» ، وتقديم أوراق موظفيه بشكل جماعي. وأكد أحد العمال أنّ الكفيل أو رئيس العمل عامل أساسي في تحديد درجة راحة العمال، خصوصًا إذا كان لديه معارف، مما يعني أنّ باستطاعته حل أي مشاكل عالقة

[12] نادر. أجرى المقابلة شريف الحسيني في شارع بليس، بيروت، في أبريل/نيسان 2018.

مع الأمن العام بسهولة وعلى الفور. أما إذا كان لا يتمتع بمعارف قوية، فعلى ربّ العمل أن يتوقع قدوم رجال الأمن إلى موقع البناء في أي لحظة والقيام بتفتيش مفاجئ وطلب الأوراق القانونية لعماله.

تأمين السكن

يُعد الإسكان عنصر مهمًا لإرساء شعور الأمان لدى المجتمعات النازحة. وأفاد معظم العمال السوريون الذين تمت مقابلتهم، سواء كانوا في قطاع البناء أو غيره من القطاعات، بأنّهم يسكنون في شقق يتشاركونها مع آخرين، الذين غالبًا ما يكونون من نفس الجنسية. ويُعد الأفراد المتزوجون الاستثناء الوحيد. وتلعب الرواتب دورًا حاسمًا في تحديد خيارات السكن. فالنادل الأعزب، على سبيل المثال، الذي يتقاضى راتب يبلغ 700 دولار أميركي، يقوم بالعادة بتأمين سكن لائق أكثر من عامل بناء متزوج ويتقاضى 450 دولار أميركي. أما بالنسبة للسوريين الذين يعملون في المحال، فإنّهم يتمتعون بذوق رفيع المستوى في ما يتعلق باختيارهم السكن، إلى حد أنهم قد يغادرون البلاد إذا كانت ظروف المعيشة لا ترقى إلى مستوى توقعاتهم.

في العادة، يقوم ربّ العمل بتأمين السكن لعمال البناء الذين غالبًا ما يعيشون في أماكن لا تستوفي الشروط الصحية وتكون مزدحمة. كما أنّ قدرة عمال البناء الشرائية ليست كبيرة، ويُلاحظ أنّها أقل من قدرة أقرانهم الذين يشغلون وظائف أخرى. فعلى سبيل المثال، قال موظف في محل في الحمرا إنّه مستعد لأن يغادر لبنان في حال لم يجد شقة مريحة يسكن فيها، أو إذا كان عليه تشاركها مع أكثر من شريك في السكن. جاء قراره الاستهلاكي بناءً على قدراته المالية خارج لبنان وداخله. فعائلته تعيش خارج لبنان وأحوالها ميسورة، وفي حال احتياجه إلى مساعدة من أجل تغطية تكاليف سلعة سعرها عالي، وهي الشقة في هذه الحالة، سيقومون بتقديم الدعم المالي المطلوب.

التفاعل مع المجتمعات المضيفة

غالبًا ما تجد مجتمعات اللاجئين والمهاجرين صعوبة في استيعاب بيئاتها الجديدة أو التكيف معها. في هذه الدراسة، أفاد عمال البناء أنّ فرص تفاعلهم مع المجتمعات المضيفة كانتغير موجودة تقريبًا، بالإضافة إلى أنّهم لم يتكيفوا مع نمط العيش اللبناني. في المقابل، تبين أنّ النوادل، والذين يعملون في المحال التجارية، والنواطير، والعمال الآخرين في باقي القطاعات ما عدا البناء، يتفاعلون بشكل أكبر مع السكان المحليين.

العودة إلى سوريا

تُعد العودة إلى سوريا خيارًا للبعض، لكنها للبعض الآخر ليست حتى أمرًا متاحًا. عندما سُئل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن استعدادهم للعودة، قال معظمهم، بغض النظر عن الوظائف التي يشغلونها، إنّهم يريدون العودة إلى بلدهم. وكان السبب الرئيسي وراء هذا الجواب للكثير منهم هو وجود عائلاتهم في سوريا. «نصفي الثاني ما زال هناك، لذلك نعم، بالتأكيد سأرجع»، قال أحد المقابَلين. تعبير النصف الثاني هنا قد يشير إلى الزوجة، والأولاد، والأهل.

وتحدث عامل بناء أرمل من الرقة خسر زوجته في المعارك التي شهدتها المدينة، عن تجربته، قائلًا:

«أخطـط لزيـارة سـفارات أكثـر مـن دولـة أجنبيـة لأستفسـر عـن الإجـراءات اللازمـة مـن أجـل مغـادرة لبنـان. العـودة إلى سـوريا هـي كابـوس بالنسـبة لـي لأنّ ذلـك يعنـي عودتـي إلـى مقبـرة كبيـرة. لذلـك إمـا سـأبقى في لبنـان أو سـأغادر إلـى أوروبـا». [13]

بالنسـبة لهـذا الرجـل، العـودة إلـى سـوريا بمثابـة المـوت. كانـت حياتـه ترتكـز علـى زوجتـه، لكـن بمـا أنّهـا فارقـت الحيـاة، لـم يعـد متحمسًـا لرؤيـة سـوريا مـرة أخـرى.

وكان عامـل بنـاء آخـر مـن سـوريا مـن ديـر حفيـر قـد سـلّم بقـرار عودتـه إلـى وطنـه، لكنـه عبّـر عـن نـوع مـن المـرارة:

«سـوريا هـي مـكان غريـب بالنسـبة لـي الآن. وسـتكون العـودة إلـى هنـاك ورؤيـة أنـاس لا أعرفهـم أمـرًا غريبًـا، لكننـا لا يمكننـا البقـاء هنـا إلـى الأبـد». [14]

الخلاصة

تظهـر دراسـة الحالـة أنّ السـوريين النازحيـن فـي لبنـان ليسـوا مجموعـة متجانسـة. فمختلـف العمـال الـذي يعيشـون فـي بيـروت ويعملـون هنـاك يختبـرون النظـام اللبنانـي ويستكشـفونه بطـرق متباينـة، بحسـب قدرتهـم الماليـة ووضعهـم القانونـي، وبحسـب إن كان لديهـم معـارف، وصـلات عائليـة، واحتـكاك بالمجتمعـات المضيفـة. وكان جلـي أنّ السـوريين الميسـورين كان باسـتطاعتهم الحفـاظ علـى مسـتوى معيشـي لائـق فـي لبنـان، وكانـت قدرتهـم علـى ادخـار المـال أفضـل، بالإضافـة إلـى قدرتهـم علـى تأميـن السـكن والاختـلاط بالسـكان المحلييـن. وكان عمـال البنـاء أكثـر تحفظًـا فـى الاختـلاط مـع المحلييـن، وكانـوا يعانـون مشـاكل فـي ادخـار المـال. والجديـر بالذكـر أنّ التجـارب التـي يمـرون بهـا فـي لبنـان هـي عامـل محـدد لقـرار عودتهم إلـى سـوريا. وبغـض النظـر عـن الوظائـف التـي يشـغلونها، عبّـر العمـال الذيـن تمـت مقابلتهـم عـن رغبتهـم بالعـودة إلـى بيتهـم في سـوريا، إلا أنّ عـدد كبيـر منهـم يخشـى الاضطهـاد والخدمـة العسـكرية التـي سـتُفرض عليهـم هنـاك.

[13] أبو يوسف. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.
[14] جواد. أجرى المقابلة شريف الحسيني في الحمرا، بيروت، في أغسطس/آب 2018.

ببليوجرافيا

Ajluni, Salem, and Mary Kawar. "Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis." International Labour Organization – Regional Office for Arab States, June 10, 2015.

Chalcraft, John. "Of specters and disciplined commodities: Syrian migrant workers in Lebanon." Middle East Report 236, no. 3 (2005).

Chalcraft, John. The invisible cage: Syrian migrant workers in Lebanon. Stanford, CA: Stanford University Press, 2009.

Dionigi, Filippo. "The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State Fragility and Social Resilience." LSE Research Online. Middle East Centre, LSE, February 1, 2016.

Errighi, Lorenza, and Jörn Griesse. "The Syrian Refugee Crisis: Labour Market Implications in Jordan and Lebanon." European Commission, Discussion Paper 29. Brussels, May 2016.

Fawaz, Mona. "Planning and the Refugee Crisis: Informality as a Framework of Analysis and Reflection." Planning Theory 16, no. 1 (2017): 99–115. https://doi.org/10.1177/1473095216647722.

LEADERS Consortium. "Dignity at Stake: Challenges to Accessing Decent Work in Lebanon," 2019. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/69774.pdf.

Saghieh, Nizar. "Manufacturing Vulnerability in Lebanon: Legal Policies as Efficient Tools of Discrimination." The Legal Agenda, March 19, 2015.
http://legal-agenda.com/en/article.php?id=690&folder=articles&lang=en.

Turner, Lewis. "Explaining the (Non-) Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan." Mediterranean Politics 20, no. 3 (2015): 386–404.

«من القصر إلى الخيمة»
النازحات في المخازن السكنية والخيم في عكار شمال لبنان

لارا عزام[1] ورواد غطاس[2]

ملخص

بعد مرور ما يقارب العقد على رحلة اللجوء، لا يزال أغلب النازحين السوريين في لبنان يعانون من صعوبات اجتماعية واقتصادية ومشاكل خاصةً في مجال السكن والإيواء. ويستدعي وضع النازحات اهتماماً خاصاً، ذلك أنّ النساء في مجتمعات النزوح السوري هنّ في الغالب اللواتي يتولين والاهتمام بالمنازل من الداخل وأمور السكن عموما. تتقصى هذه الدراسة وضع النساء النازحات في عكار شمالي لبنان، مستندة على شهادات عشرين نازحة تقطن ضمن أنماط سكن مختلفة. وتتناول وضع النازحات على مستوى السكن والتأثير الاجتماعي والاقتصادي للنزوح عليهنّ ومشاركتهنّ في مجالات العمل ورؤيتهنّ للمستقبل، وتختتم بتقديم توصيات من أجل تأمين ظروف أفضل لمجتمعات النازحين في لبنان.

مقدمة

تُعتبر عكار عاصمة النزوح السوري في لبنان، إذ تأوي 110,000 لاجئ (Baylouny and Klingseis, 2018, 110). منذ بدايات الأزمة طرأت تغيرات عديدة على النازحين السوريين تطورت مع مرور الوقت، خاصةً في مجال السكن والإيواء، منها ارتفاع معدلات الإيجارات، وطفرة بناء ملحوظة، خاصةً في مجال المخازن (الكراج) التي أصبحت تُستخدم بشكل غير اعتيادي للسكن من قِبل النازحين السوريين وتُجهز من قِبل الجمعيات المانحة. كذلك بات الكراج مجال استثمار للمقاولين اللبنانيين، إذ يوفر فرص عمل لعمال البناء السوريين في الترميم والتخديم بالمياه والكسوة المناسبة لتصبح جاهزة للسكن. بناءً عليه، تتقصى هذه الدراسة وضع النساء النازحات خصوصاً في عكار، ذلك أنّ النساء في مجتمعات النزوح السوري، بالأعم الأغلب هن اللواتي يتولين أمور السكن والاهتمام بالمنازل من الداخل. ويقول تقرير تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان للعام 2018 (VASyR) إنّ عدد الأسر التي ترأسها نساء شكّل 25% من إجمالي عدد أسر اللاجئين السوريين في لبنان عام 2017، و21% عام 2018 (UNHCR, UNICEP, WFP, 20, 2018). ويتمّ تصوير النساء والأطفال، شأنهنّ شأن جميع اللاجئين حول العالم، على أنهنّ الحلقة الأضعف والأكثر عرضة للعنف والصدمات في سياقات الحروب (Asaf, 2017, 5). تشير تقارير الأمم المتحدة في هذا الشأن إلى أنّ النساء النازحات بحاجة إلى حماية خاصة في لبنان. فقد أظهرت المعلومات في دراسة للأمم المتحدة حول وضع النساء النازحات في لبنان سنة 2018 أنّ النساء نسبتهن 52% من

[1] مسؤولة مشروع - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)
[2] استشاري ومنسق مشروع سابق

إجمالي النازحين، 86% منهن مسجلات مع UNHCR و11% منهن لديهن إجازة عمل. كما أظهرت الدراسة أنّ 79% من النساء يشتكين من الصعوبات الاقتصادية لكونها أصعب التحديات، و13% لديهن عمل وهن المسؤولات الأساسيات عن المنزل ومصاريفه نتيجة غياب الزوج(UNHCR, UNICEF and WFP, 2018).

الجدول 1. الأسر التي ترأسها نساء حسب المحافظة (UNHCR, 2018, 20).

الأسر	2017	2018
الإجمالي	**19%**	**18%**
عكار	25%	21%
بعلبك-الهرمال	32%	27%
بيروت	7%	17%
البقاع	22%	24%
النبطية	10%	11%
جبل لبنان	14%	14%
الشمال	17%	13%
الجنوب	12%	12%

المنهجية

تمّ إجراء 20 مقابلة معمّقة مع نساء يسكنّ في أنماط سكنية مختلفة في منطقة عكار، وذلك بين أغسطس/آب ونوفمبر/تشرين الثاني 2018. وقد تمّ اجراء خمس مقابلات مع نساء من سكان المخازن/الكراجات، وخمس مقابلات مع نساء من سكان المستوطنات الخيام غير الرسمية المتناثرة، وعشر مقابلات مع نساء من سكّان مخيّم القصير. وقد قام الباحث الذي أجرى المقابلات، بعدة زيارات ميدانية ومقابلات غير رسمية مع أناس في المنطقة من أجل فهم ظروف وضع هذه النساء اللاجئات في ما يتعلّق بمستوى السكن والتأثير الاجتماعي والاقتصادي للنزوح عليهن ومشاركتهن في مجالات العمل ورؤيتهن للمستقبل. وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحث تمكّن من تكوين هذه العلاقات بنفسه نظرًا إلى أنّه كان مقيم لفترة طويلة في عكار حيث كان يعمل في القطاع الإنساني والتنموي. وتمكّن الباحث من كسب ثقة المجتمعات التي قابلها قبل الباحث، وبحسب قوله، لقد ساعدت هذه العلاقة على استبيان الحقائق وعلى فهم

مخزن قيد التجهيز للسكن مخزن من الداخل مخزن من الخارج

وضع تلك النساء. ولم يواجه الباحث أي مشاكل خلال مقابلة النساء نظرًا إلى أنّه تمكّن من كسب ثقتهنّ.

كيف يتفاعل النازحون السوريين مع أنماط السكن؟

وفقًا لدراسة من إعداد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN–Habitat)، فإن الطابع غير الرسمي يطغى على ترتيبات الإيجار في مدن مثل عكار. وقد وصف البحث اتفاقيات الإيجار على أنّها «في العادة شفهية، ومفتوحة، ونادراً ما تحدد حقوق المستأجرين» (UNHCR, European Union, and UN Habitat, 2014, 42). وقد وجدت الدراسة أيضًا أنّ السوريين الذين يتمتّعون بظروف أفضل وكانت اتفاقيات الإجار الخاصة بهم أحسن، هم أولئك الذين كانوا يتمتّعون بمعرفة أفضل حول السوق، والشبكات الاجتماعية، وكانوا يتمتعون بخبرة في أسواق العمل والإيجارات في لبنان (UNHCR, European Union, and UN Habitat 2014, 42).

مـن أجـل فهـم وضـع النسـاء اللواتـي تمـت مقابلتهـنّ بطريقـة أحسـن، مـن الضـروري توصيـف مختلـف أنمـاط السـكن بالتفصيـل، إذ تتمتّـع هـذه الفضـاءات بصفـات تشـكّل الديناميكيـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة اليوميـة لحيـاة هـؤلاء النسـاء.

المخزن

المخـزن هـو أحـد الظواهـر المرافقـة للنـزوح السـوري، وهـو عـادة كـراج يسـتخدم لتخزيـن البضائـع أو ورش الصيانـة الميكانيكيـة أو محـل تجـاري. وهـو غالبـاً غيـر مؤهـل للسـكن، ولكـن مـع الحاجـة والطلـب عليـه تجـري عليـه بعـض التعديـلات ليصبـح جاهـزاً.

وتشـمل التعديـلات المعتمـدة فتـح شـبابيك أو منـور لدخـول الهـواء وضـوء الشـمس إليـه ووضـع بـاب للمدخـل واسـتبدال الجـرار أو البـاب الحديـدي الكبيـر المسـتخدم عـادةً. ويتألـف الكـراج مـن غرفـة واحـدة كبيـرة يتـم تقسـيمها بحاجـز خشـبي. ويُفصـل المخـزن إلـى غرفتيـن، الأولـى غرفـة معيشـة والثانيـة غرفـة نـوم، ويوضـع حمـام ومطبـخ صغيـر، ليصبـح معـدل إيجـاره شـهريًا بيـن 150 دولار و200 دولار. تتـم هـذه التعديـلات بالتنسـيق بيـن الجمعيـات المانحـة وصاحـب الملـك علـى أن يلتـزم الأخيـر برسـم الإيجـار.

إنّ المخـازن والمرائـب ليسـت خيـارات السـكن المعتـادة للنازحيـن السـوريين، لكـن ظـروف النـزوح غيـر المؤاتيـة هـي التـي أجبـرت علـى وجـود مثـل هـذا الخيـار فـي مناطـق مثـل عـكار. ويمكـن لمـس ذلـك مـن خـلال المقابـلات التـي أجريـت مـع نسـاء يقطـنّ المخـازن. وقـد أفـاد عـدد كبيـر مـن النسـاء أنّ التأقلـم مـع الظـروف الجديـدة كان مهمّـة صعبـة بالنسـبة إليهـم، خصوصًـا أنّهـنّ كـن يملكـن فكـرة مغايـرة عـن لبنـان الجميـل والمنـازل الفخمـة والمرتبـة، فكانـت الصدمـة الأولـى لهـنّ هـي المسـكن. وقـد صـرّح عـدد كبيـر مـن النسـاء أنهـن بكيـنَ فـور إعلامهـنّ أنـه سـيكون عليهـنّ السـكن فـي مخـزن، وشـعرنَ بالحنيـن إلـى منازلهـنّ فـي سـوريا التـي اضطـررنَ إلـى تركهـا، والتـي تـأوي مطبخًـا وغـرف عديـدة.

إنّ سـكان المخـازن هـم نازحـون إمـا مـن مـدن سـورية رئيسـية أو مـن الريـف، والأكثريـة فـي عـكار هـم مـن حمـص أو القُصيـر. وهـم يشـكلون أصـلاً مجتمعـات مدنيـة فـي سـوريا حيـث كانـوا يعملـون كموظفيـن حكومييـن وأصحـاب مصالـح، وكان بعضهـم يملـك أراضٍ زراعيـة يسـتثمرونها، ويعيـش حيـاة مسـتقرة نسـبيًا، وكانـوا غيـر مضطريـن للترحـال والتنقـل الدائـم. وبالرغـم مـن أنّ كلفـة إيجـار المخـزن مرتفعـة مقارنـةً بالأنمـاط الأخـرى مـن المسـاكن (مثـل تجمعـات الخيـم)، حيـث يتـراوح رسـم الايجـار الشـهري بيـن 150 دولار و200 دولار أميركـي، إضافـة إلـى رسـم الخدمـات والانترنـت، إلا أنّ اللاجئـات السـوريات اللواتـي تمّـت مقابلتهـنّ قلـنَ إنهـنّ يفضّلـنَ المـآرب والمخـازن ويتمسـكون لأن هـذه الأنمـاط تؤمّـن شـكلًا مـن أشـكال الاسـتقرار الـذي يفتقدونـه.

وفـي ظـل عـدم قـدرة النازحيـن الرجـال علـى الحركـة والتجـوال باطمئنـان والعمـل فـي مناطـق بعيـدة عـن نطـاق السـكن، بسـبب عـدم حيازتهـم علـى اقامـات رسـمية أو كفـالات، فإنهـم يعتمـدون بشـكل أساسـي علـى المسـاعدة الماليـة التـي تقدمهـا «المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئيـن»

وفرص العمل المتوفرة بالقرب من مكان سكنهم بين الفينة والأخرى لتأمين تكاليف إيجار المأرب.

خلال البحث، تمّ اجراء مقابلات مع خمس نساء من سكان المخازن كنّ قد نزحن من ريف القُصير وريف حلب وريف حمص من أجل الوقوف عند تجاربهن ومعرفة ظروفهن.

وكانت النساء اللواتي يسكنّ في مآرب أو مخازن خلال وقت المقابلة، قد نزحنَ من القصير، وحلب، وحمص. وتنتمي معظم النساء اللواتي تمت مقابلتهنّ إلى الطبقة الوسطى. كنّ مستقرات في قراهنّ ومدنهنّ وكنّ جميعهنّ ربات منازل. وقد عانت هذه النساء كثيراً للحصول على مسكن والبحث عن الاستقرار النسبي في حالة النزوح التي يعشنها. وقد أفادت إحدى النساء أنّها بدّلت ثلاثة مخازن قبل أن تستقر في المخزن الذي تعيش فيه حالياً في «تل عباس». وعلى الرغم من أنها وصفته بأنّه دون المستوى المطلوب مقارنةً بمنزلها في سوريا، قالت إنّها لن تتخلى عنه لأنه الأفضل حالياً، ويوجد فيه «مجلى أقله، وحمام أرضيته سيراميك». وقالت نازحة أخرى إنّه لا يوجد مجال لممارسة بعض النشاطات التي كانت تقوم بها في سوريا كالزراعة قرب المنزل. وتحدثت كذلك عن أهمية الحمام ومصاعب دخوله بالدور. ومع ذلك، فهي تعتبر أنّ هذا المسكن هو الأفضل حالياً من ناحية الاستقرار والأمان الاجتماعي لها ولعائلتها. من جهة أخرى، وصفت نازحة ثالثة رحلتها بأنّها كانت من القصر إلى الخيمة، ولكنها سعيدة بمنزلها المتواضع لأنها تشعر فيه بالأمان لها ولعائلتها خصوصاً بعد اغتيال زوجها. وهنا تحدثت عن إيجابيات غير متوقعة للأزمة رغم العناء والتغيير الجذري الذي أصاب نمط حياة العائلة ومستواها الاجتماعي والاقتصادي. وتحدثت مثلها بعض النازحات اللواتي تمت مقابلتهنّ عن بعض إيجابيات للنزوح إذ اعتبرت إحداهنّ أنّ الأحداث كانت بمثابة مغامرة وسبب للخروج من رتابة الحياة.

كذلك الأمر بالنسبة لنازحة أخرى عرّفت عن نفسها أنها أميّة. فبالرغم من فقدانها لأحد أطفالها الرضع في لبنان وعدم قدرة زوجها على العمل بسبب الشروط القانونية المفروضة على النازحين السوريين واضطرارها للعمل في الزراعة من بعد ظهر كل يوم، إلا أنّها سعيدة بسبب قدرة أولادها على متابعة دراستهم وتعليم ابنتها ذات الست سنوات لها القراءة والكتابة. هذه الامرأة كانت سابقاً من سكان الخيم وعملت جاهدة للخروج منها، واعتبرت أنّ نساء المخازن مرفّهات حيث لا يضطررنَ للعمل والتعب كثيراً لتأمين الإيجار بسبب كثرة التقديمات التي يحصلن عليها والتي تساعدهنّ على تسديد الفواتير، على عكس سكان المخيمات. وأكدت وجهة النظر هذه امرأة أخرى إذ قالت: «نحن أولاد المخازن أبهة ومميزون»، في إشارةٍ منها إلى عدم انتمائها طبقياً واجتماعياً إلى سكان المخيمات. وهنا تجدر الإشارة إلى ظاهرة الطبقية ضمن مجتمع النزوح الواحد، التي كانت جلية خلال بحثنا الميداني.

خيمة يسكنها نازحون يعملون في مجال الزراعة

تزويد المخيم بالمياه والحمامات

سيستكشـف القسـمان التاليـان نوعيـن مـن المخيمـات العشـوائية (ITS)؛ الخيـام التـي تنتشـر فـي مناطـق مختلفـة ومسـتوطنات الخيـام غيـر الرسـمية فـي مخيـم القصيـر. مـن المهـم الإشـارة إلـى أنّ الدراسـة التـي أجراهـا برنامـج الأمـم المتحـدة للمسـتوطنات البشـرية وجـدت أنّ الظـروف المعيشـية فـي المخيمـات العشـوائية فـي عـكار تميـل عـادة إلى أن تكون سـيئة بشـكل عـام بسـبب عـدة أسـباب: «الهيـاكل مؤقتـة وغيـر مكتملـة، والخدمـات محـدودة، والازدحـام السـكاني أمـر شـائع» (UNHCR, European Union, and UN Habitat, 2014, 64). وقد أشـارت الدراسـة إلـى أنّـه حوالـي تسـعة أشـخاص يتشـاركون خيمة لا تتعـدى مسـاحتها 20م2، وهـي مسـاحة بعيـدة عـن معاييـر «اسـفير» (SPHERE)[3] النموذجيـة.

الخيمة

ظهـر إلـى جانـب ظاهـرة المخـازن، المخيمـات التـي تضـم أعـداداً كبيـرة مـن النازحيـن السـوريين فـي عـدة مناطـق زراعيـة مختلفـة فـي عـكار. وهـي تعتبـر نمـط آخـر مـن أنمـاط السـكن المعتمَـد مـن قبـل النازحيـن السـوريين. ويرجـع سـبب ظهورهـا بهـذا الشـكل كتجمعـات ومخيمـات إلـى وجـود مسـاحات زراعيـة شاسـعة غيـر مسـتثمرة فـي عـكار، ولأنّ أصحـاب تلـك الأراضـي رأوا فـي السـوريين يـد عاملـة لهـذه الأراضـي، والسـوريون بدورهـم اعتمـدوا علـى ذلـك ليكـون الشـيء ومقتضـاه مـن ناحيـة العمل والسـكن علـى هـذه الأراضـي.

الخيمـة هـي عبـارة عـن شـادر وبعـض الدعامـات الخشـبية، وتعمـل الجمعيـات فـي عـكار علـى تأميـن الخدمـات لهـذه التجمعـات، مثـل الحمامات العامـة وخزانـات ميـاه للشـرب والغسـل، كمـا تعمـل علـى صـب أرضيـات الخيـم بالإسـمنت وتقـدم الشـوادر والأخشـاب. الخيمـة مسـكن غيـر مكلـف ماديـاً، تتـراوح كلفـة إيجارهـا السـنوية بيـن 100 دولار و150 دولار، ويوجـد عائـلات لا تدفـع أي مبلـغ مقابـل العمـل فـي الأرض. أحيانـا تكـون هـذه الخيـم ملائمـة نسـبيا لأسـلوب حيـاة القاطنيـن فيهـا، فهـي سـهلة الفـك والتركيـب مـن أجـل سـرعة وسـهولة الانتقـال مـن منطقـة إلـى أخـرى فـي سـبيل بحـث سـاكنيها عـن ظـروف عمـل وحيـاة أفضـل. وقـد أفـاد سـكان هـذه المخيمـات الذيـن تمـت مقابلتهـم أنهـم أتـوا مـن مناطـق «حمـاة الشـرقية» و«إدلـب»، وهـم مـن أصـول عشـائرية بدويـة، أي أنهـم أكثـر قـدرة علـى التأقلـم واحتمـال حيـاة الترحـال وعـدم الاسـتقرار والبحـث الدائـم عـن فـرص وظـروف أفضـل داخـل سـوريا وخارجهـا، بعكـس مجتمعـات المخـازن.

وقالـت إحـدى النازحـات مـن «حمـاة الشـرقية» بمعـرض حديثهـا إنهـا انتقلـت مـن قريتهـا فـي سـوريا إلـى مدينـة «الرقـة» وبقيـت هنـاك خمس سـنوات بسـبب توفـر مسـاحات شاسـعة. وأضافـت أن زوجهـا كان يملـك 200 رأس غنـم قبـل أن يتمكـن مـن بيعهـا هنـاك، وكان كل شـيء مـن مـواد اسـتهلاكية متوفـر وبسـعر أرخـص. وقالـت إنّ مـا يسـمى بـ «الدولـة الإسـلامية» أو «داعش» لـم تمدهـا بـأي مسـاعدة سـوى علـى شـكل مسـاعدات غذائيـة وذلـك أثنـاء سـيطرة التنظيـم علـى «الرقـة». وتعيـش الامـرأة فـي لبنـان منـذ حوالـي 8 أشـهر، وانضمـت إلـى إحـدى تجمعـات المخيمـات. أمـا سـبب قدومهـا إلـى لبنـان فهـو

[3] "اسفير" هي حركة عالمية بدأت بهدف تحسين جودة المساعدة الإنسانية، وتُعد مجموعة معايير اسفير الأكثر استخدامًا من المعايير الإنسانية.

التقديمات من «الأمم المتحدة» وفرص العمل المتوفرة لها في مجال الزراعة.

الجدير بالذكر أنّ معظم نساء المخيمات لا يمانعن الانتقال إلى مكان آخر في المستقبل. فإحدى النازحات من قرية «مكمل» شرقي حماة أفصحت عن أمنيتها بأن تملك المال لكي ترحل إلى أوروبا ولو بطريقة غير شرعية. وأفادت أخرى من شرقي حماة أنها تزوجت مبكراً وزوجها تخلى عنها وسافر الى السويد، وهي لا تملك خيار الانتقال أو السفر.

يجدر بالذكر أيضًا أنَّ العامل الذي يحدد طول فترة البقاء في تجمعات الخيم هو توفر فرص العمل واهتمام الجمعيات المانحة التي تقدم أحيانا مساعدات أو خدمات خلال فترة المكوث.

مخيم القصير

مخيم «القصير»

بدأت عملية بناء مخيم «القصير» في ظل النزوح السوري إلى عكار على شكل مبادرة قام بها مجموعة من الأفراد القادمين من منطقة «القصير» في حمص. في البداية كان يشار إلى المبادرة بعبارة «ما إلنا غير بعضنا»، وهي تعبير عن شعورهم بأهمية تعميق مفهوم اعتماد السوريين على بعضهم البعض بشكل أساسي وتوحيد الجهود والقدرات لمواجهة الأزمة وظروفها. كما يعبر بشكل عفوي وضمني عن توجس نازحي «القصير»، ولحد ما خوفهم، من الانخراط والذوبان ضمن المجتمع اللبناني وفقدانهم الهوية الثقافية والمجتمعية الجامعة. وقد قامت هذه المجموعة باستئجار رقعة أرض كانت في الأساس مكب للنفايات، وهي أرض غير مستثمرة أو صالحة للزراعة في سهل «منيارة» في عكار. وبدأت بعدها بتنظيف الأرض ونصب خيم عليها والطلب من سكان «القصير» السكن في هذه الخيم. وتمّ حفر بئر مياه بطريقة بدائية بالأيادي والرفوش وضخّ هذه المياه إلى المخيم وتأمين الخدمات للساكنين. بعدها تمّ بناء سور للمخيم، واستُخدم الاسمنت لأرضيته، وتمّ بناء جدرانٍ إسمنتية وأسقف زنكية. وخلال عملية بناء المخيم، تمّ تخصيص غرفة كبيرة في وسطه لتكون بمثابة مدرسة، وبدأت بعض النسوة بالتعليم وانضمت المدرّسات السابقات وحاملات الشهادات والخبيرات إلى هذا المشروع التطوعي، الذي هدف إلى الحفاظ على المستوى التعليمي للأطفال والاعتماد على النفس وعلى قدرات المجموعة بكل تفاصيل الحياة وإدارة الأزمة لا الاستسلام لظروفها.

أثار المخيم، لما يملكه من قدرات تنظيمية وتكافل اجتماعي، اهتمام الجمعيات الدولية والمحلية لتقديم خدماتها التعليمية والغذائية والإسكانية. وبالمقابل كان للمخيم القدرة على تنظيم هذه العلاقة مع الجمعيات وإدارتها بما يخدم مصالحه ورؤية سكانه الذين وضعوا أنفسهم بمصاف الشريك لهذه الجمعيات. وأثمر عن هذه العلاقة تأسيس «مركز الإحسان» لتنظيم المبادرات والتعليم وتقديم الخدمات للمجتمع السوري واللبناني على حدٍ سواء. وبالخلاصة استطاعت مجموعة من النازحين السوريين تنظيم المبادرات إدارة الأزمة وخلق أثر اجتماعي واقتصادي على مستوى المجتمعين السوري واللبناني.

مركز الاحسان

الظروف الاقتصاديـة والاجتماعية للنساء في عكار

فرضت الأزمة على بعض النسوة مسؤوليات إضافية من العمل زيادة على المشاركة في إدارة المنزل ومتابعة الأولاد ومستلزماتهم. ويتوقف عملهن الإضافي على كمية المساعدات والتقديمات المتوفرة من الجمعيات. فكلما كانت أقل وجب على المرأة العمل أكثر، خصوصاً أن الوضع القانوني للمرأة يتيح ذلك إذ تغضّ السلطات النظر عنها. وقالت العديد من النسوة اللواتي تمت مقابلتهنّ إنّ السبب الذي يشجعهن على العمل هو اعتماد بعض المجتمعات عليهن. فالمجتمعات العشائرية والبدوية تمتهن الزراعة وقطاف مواسم المشاريع الزراعية الكبيرة التي تكون عادةً بحاجة لكم كبير من الأيادي العاملة. و يشكّل ذلك مصدر قلق إضافي للنازحات، فالعديد من النساء والفتيات في لبنان معرَّضات للاستغلال، بما في ذلك البغاء القسري والزواج المبكّر وأشكال أخرى من العنف القائم على الجندر (Dahi, 2014). ففي دراسة أجرتها منظمة «أوكسفام» في العام 2013، ذكرت العديد من النساء أنهنّ يعانين من معدلات مرتفعة من الإجهاد العاطفي والنفسي نظراً إلى المهام الجديدة التي اضطررن للقيام بها والتحرّش الذي يعانين منه بصورة يومية تقريباً ((El-Masri, Harvey and Garwood, 2013.

وقد استطاع «مركز الإحسان» في مخيم «القصير» أن يؤمّن شبكة أمان لسكان المخيم من ناحية السكن والتعليم لأطفال المخيم وفرص العمل، خاصةً لنساء المخيم ضمن المركز. وقد عملت النساء في مجالات التعليم والتدريب والطبخ، حتى أنّ إحداهنّ أصبحت تملك دكان صغير لبيع المواد الاستهلاكية.

وصرّحت بعض النساء أنّهنّ لا يعملنَ خارج مكان سكنهنّ حتى لو عرض عليهن العمل في الخياطة مع منظمة دولية مهمة مثل ما حدث مع إحداهن، ذلك لأن أزواجهنّ لا يسمحوا لهنّ. تجدر الإشارة إلى أنه بحسب تقرير «الأمم المتحدة» حول النساء السوريات اللاجئات في لبنان، فإنّ أكثر من يعانين هنّ اللواتي فقدن الزوج أي رب العائلة والمنفق. وقالت معظم النساء اللواتي تمت مقابلتهنّ إنّهنّ يعتمدن على أزواجهن كالمصدر الأساسي لجني المال وإنفاقه (UNHCR, UNICEF and WFP, 2018).

في الخلاصة، لا يمكن الفصل بين أنماط السكن والأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية السابقة والحالية والخلفيات الثقافية للنازحين السوريين، فهي عوامل متداخلة يؤدي بعضها إلى الآخر. فنوعية المسكن واستخداماته تحددها الطبيعة الاقتصادية والإنتاجية للمجتمعات. فالفروقات بين مجتمعات نمط إنتاجها يفرض عليها الاستقرار كالمجتمعات المدنية ومجتمعات أخرى نمط إنتاجها يفرض عليها الترحال والانتقال المستمر كالمجتمعات البدوية ينتج عنها فروقات بين وظيفة السكن ضمن المخزن ووظيفة السكن ضمن الخيم. كما أنّ بداية ظهور فروقات طبقية ما بين سكان المخيمات وسكان المخازن أساسها اختلاف نمط الإنتاج واختلاف مستوى التقديمات من قبل الجمعيات.

الرؤى المستقبلية للنساء السوريات في عكار

ترتبط رؤية النازحات السوريات في عكار للمستقبل بنظرتهنّ للدولة والمجتمع اللبناني والوضع في سوريا. وبحسب معظم شهادات النازحات اللواتي تم مقابلتهن، انطبع عموما في أذهانهنَّ منذ البداية انطباعُ سيئٌ تجاه الدولة واللبنانيين. في أفضل الأحوال، قالت إحداهنّ إنّ بعض اللبنانيين عاملوهم بطيبة والبعض الآخر عاملهم بدونية وازدراء وطلب منهم الرحيل أو استغلهم من خلال الإيجارات. إلاّ أنّ النساء اللواتي تمت مقابلتهن لم يشتكين من أي تحرش أو مضايقة جسدية، ولكنهنّ تعرضن إلى مضايقات لفظية يكون أثرها على حد قولهنّ أقسى من المضايقات الجسدية. كما يجدر بالذكر أنه يصعب على النساء الإبلاغ عن المضايقات أو التحرشات الجنسية أو العنفية بهن بسبب الخوف مما يُعتَبر حسب ثقافتهم المحلية الشائعة في سورية فضيحة ووصمة عار تلحق بهنّ وبعائلاتهن.

على أي حال، تشعر أغلب النازحات بعدم الانتماء في لبنان في ظل غياب الأمان الاجتماعي والاقتصادي والخدمات الحكومية وما يعتبره بعضهنَّ الحد الأدنى من الضيافة. فغياب السياسات الناظمة لوضع اللاجئين السوريين كلها عوامل تشعرهم بعدم الانتماء، وهذا هو حال الكثير من اللاجئين في العديد من بقاع العالم(Lems, 2018) . كما تشعر النازحات عموما بالخوف من السلطات بسبب عدم حيازتهن وأزواجهن إجازات عمل أو إقامة، وعدم قدرتهن على العودة إلى سوريا بسبب الخوف أو دمار بيوتهن وكذلك عدم قدرتهن على الهجرة إلى أوروبا أو أي بلد يمنحهن حياة أفضل. وقالت إحداهن في هذا الصدد إنّه على الرغم من حصولها على موافقة للسفر إلا أنها رفضت ترك ابنها وحده في لبنان لأن طلبه للسفر رُفض. فعلى الرغم من توفر بعض الفرص للنساء للسفر أو العمل ومحاولة عيش حياة أفضل، إلا أن ارتباطهن بعائلتهن واعتمادهن على أزواجهن يقيدان هذه الحرية ويضيعان عليهن الفرص أحياناً.

واشتكت بعض النازحات أيضاً من الجمعيات المانحة، المحلية منها والدولية. والرجال هم من كانوا يتولون التواصل مع هذه الجمعيات. وقد تشكّل انطباع عام حول هذه المنظمات أنها مزاجية. ويتم النظر إلى اللبنانيين على أنّهم لا يبالون بالسوريين بل يستغلونهم، كذلك الأمر بالنسبة للدولة التي لا يلجؤون إليها في حال مواجهة المصاعب أو في حال الزج بأزواجهن بالسجن، مثل ما حصل مع إحداهن.

كذلك يجب الإشارة إلى الفروقات في قدرة هذه التجمعات على الاندماج. فمخيم «تل عباس» مثلًا يعاني مع محيطه اللبناني ويوجد إشكالات تصل إلى الاعتداء والتعنيف القائم على أساس عنصري. بينما مخيم «القصير» يدير علاقاته مع محيطه بطريقة ناجحة وبناءة ويتفاعل معه ويؤثر عليه إيجابياً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

نتيجة ذلك كله، لا تنظر النساء إلى المستقبل بعين متفائلة على الرغم من رضى بعضهن النسبي بوضعهن الحالي. فلا يزال الوضع الراهن للنازحين مليء بالصعوبات والتحديات في ظل غموض الرؤية إلى المستقبل من حيث النقاش حول العودة واللاعودة، والوقت اللازم لمعرفة مصيرهم، والخوف من المستقبل على جيلٍ وُلد وكبُر في النزوح خلال ثماني سنوات،

والخـوف مـن اسـتمرار البقـاء خـارج سـورية لفتـرة أطـول، وعـدم امتـلاك قسـم كبيـر منهـم أوراق ثبوتيـة رسـمية، وعـدم قدرتهـم علـى اسـتكمال علمهـم وضيـاع الهويـة فـي مجتمـع النـزوح.

أخيـرًا، مـن المهـم التعمـق فـي مسـألة الفجـوة الاقتصاديـة التـي مـن الممكـن أن تحصل فـي حال العـودة الجماعيـة للنازحيـن إلـى سـوريا ونتائجهـا علـى المجتمـع المضيـف.

الخاتمة

بشـكل مماثـل للدراسـة التـي أعدهـا برنامـج الأمـم المتحـدة للمسـتوطنات البشـرية عـام 2014، لقـد أظهـرت دراسـة الحالـة هـذه أنّ بعـد حوالـي تسـع سـنوات مـن بـدء الأزمـة السـورية، مـا زال اللاجئـون السـوريون فـي لبنـان يواجهـون ظـروف معيشـية صعبـة، خاصـة فـي المخيمـات العشـوائية (UNHCR, European Union, and UN Habitat, 2014, 70).

لا يختلـف وضـع النسـاء النازحـات كثيـراً عـن وضـع الرجـال مـن حيـث الحرمـان والتمييـز والإهمـال ومواجهـة الصعوبـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية، إلا أنّ وضـع النسـاء يبقـى حساسـاً أكثـر نظـراً لعـدم قدرتهـن علـى الانخـراط فـي كافـة مجـالات العمـل مثـل الرجـال ولسـهولة اسـتضعافهن. إلا أن تجربـة النسـاء فـي «مركـز الإحسـان» تثبـت أن النسـاء يمارسـنَ دوراً أساسـياً وفعـالاً فـي مجتمعـات النـزوح السـوري مـن حيـث بنـاء ركائـز المركـز وتحمـل مسـؤولية اسـتمراريته عبـر ممارسـة النشـاطات والتعليـم والطبـخ وغيرهـا مـن الأعمـال. ولـولا تلـك الجهـود لمـا نجـح المركـز باكتسـاب ثقـة السـوريين واللبنانييـن علـى حـدٍ سـواء ولمـا اسـتقطب فـرص التعـاون مـع الجمعيـات المانحـة.

علـى جميـع الأحـوال يجـب أخـذ هـذه النظـرة التفاؤليـة بحـذر لأنهـا لا تنطبـق إلاّ علـى قلـة مـن النازحيـن والنازحـات. فـلا تزال تعانـي غالبيـة النازحات مـن مشـاكل ظاهـرة ومسـتترة بشـكل يومـي، لا سـيما بسـبب الظـروف الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية الحاليـة المتدهـورة فـي لبنـان.

لـذا لا بـد من تكثيـف جهـود المؤسسـات العاملة فـي حقـل حقـوق النسـاء، ولا بـد لهـذه الجهـود أن تكـون متأصلـة فـي المجتمعـات المختلفـة لتتناسـب مـع الفئـة المسـتهدفة. وهـذا يعنـي الأخـذ بعيـن الاعتبـار الخلفيـات الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة السـابقة والحاليـة للنازحـات، وتجنـب تنميطهـن، وعـدم إسـقاط قالـب جاهـز عليهـنّ مـن الاتفاقـات الدوليـة لحقـوق الإنسـان وحقـوق المـرأة. فصحيـح أنّ بعـض النسـاء يشـتكين مـن عـادات سـيطرة الرجـال والعنـف، إلا أنّ الكثيـرات مقتنعـات بهـذا الأسـلوب مـن الحيـاة ويمتلكـنَ مبـررات ثقافيـة ودينيـة يسـتندنَ عليهـا بقناعـة. لـذا يجـب أن تكـون المقاربـة لتمكيـن المـرأة حـذرة كـي لا تنفـر النسـاء وتعطـى فرصـة لجدليـة سـيطرة الثقافـة الغربيـة ونظريـات المؤامـرة للسـيطرة. كمـا أنّـه مـن الضـروري الإشـارة إلـى أنّ أولويـة النسـاء هـي تأميـن المـال والغـذاء لعائلاتهـنّ ولهـنّ قبـل اهتمامهـنّ بحقوقهـنّ باتخـاذ القـرارات والحريـات الفرديـة والاتفاقـات الدوليـة. وهـذا يترتـب علـى توقعاتهـنّ وأملهـنّ مـن الجهـات المانحـة والجمعيـات العاملـة معهـنّ، وهـو مـا قـد يسـاعد هـذه المؤسسـات والجمعيـات علـى اكتسـاب ثقـة النازحـات والنازحيـن علـى حـدٍ سـواء. فبنـاء الثقـة يجـب أن تكـون المنطلـق الأول للعمـل مـع النازحيـن السـوريين بشـكل عـام والنازحـات بشـكل خـاص.

ببليوجرافيا

Asaf, Yumna. "Syrian women and the refugee crisis: surviving the conflict, building peace, and taking new gender roles," Social Sciences 6, no. 3, 2017. https://www.researchgate.net/publication/319948838_Syrian_Women_and_th Refugee_Crisis_Surviving_the_Conflict_Building_Peace_&_Taking_New_Gender_Roles

Baylouny, Anne Marie, and Stephen J. Klingseis. "Water thieves or political catalysts? Syrian Refugees in Jordan and Lebanon," Middle East Policy, March 2018. https://www.researchgate.net/profile/Anne_Baylouny/publication/324160902_WaterThieves_or_Political_Catalysts_Syrian_Refugees_in_Jordan_and_Lebanon/links/5ae53dbaca272ba50804181/Water-Thieves-or-Political-Catalysts-Syrian-Refugees-in-Jordan and-Lebanon.pdf

Dahi, Omar. "Syrian Refugees and the Regional Crisis." Carnegie Middle East Center, December 30, 2014. https://carnegie-mec.org/2014/12/30/syrian-refugees-and-regional-crisis-pub-57622.

Harvey, Claire, Rosa Garwood, and Roula El-Masri. "Shifting Sands: Changing Gender Roles among Refugees in Lebanon." Oxfam International and Abaad, September 3, 2013. https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/shifting-sands-changing-gender-roles-among-refugees-in-lebanon-300408.

Lems, Annika. "On Being Made Feel out of Place #Displacement." Allegra Laboratory, August 27, 2018. http://allegralaboratory.net/on-being-made-feel-out-of-place-displacement/.

UNHCR, European Union, UN Habitat. "Housing, Land & Property Issues in Lebanon. Implications of the Syrian Refugee Crisis." Housing, Land & Property Issues in Lebanon. Implications of the Syrian Refugee Crisis, August 2014. https://oldweb.unhabitat.org/housing-land-and property-issues-in-lebanon-implications-of-the-syrian-refugee-crisis-august-2014/.

UNHCR, UNICEF and WFP. "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon," 2018. https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2018/12/VASyR-2018.pdf.

دور شبكات الدعم والقادة المجتمعيين في النزوح في عكار

لارا عزام[1]

ملخص

كان العام 2018 مليئًا بالتحديات بالنسبة لمجتمعات النازحين السوريين في لبنان، ففي تلك السنة، تمّ تخفيض التمويل المخصص للمنظمات المعنية بمساعدة اللاجئين بشكل كبير. كذلك تراجع مستوى الخدمات والدعم الذي كانت تقدمه منظمات الأمم المتحدة إلى مجتمعات اللاجئين، كما كانت الحكومة اللبنانية لا تزال في مأزق تصارع فيه لمعرفة كيفية التعامل مع وضع النازحين ومع مسألة عودتهم. بناءً على ما ذُكر، تركز دراسة الحالة هنا، وفي ظل هذا الوضع، على دور شبكات الدعم والقادة المجتمعيين ودائرة العلاقات الاجتماعية في تزويد المجتمعات المحلية بخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية والمأوى، بالإضافة إلى تلبية احتياجاتهم المعيشية اليومية. وتظهر الدراسة أنّه في ظل غياب سياسات واستراتيجيات رسمية متماسكة، من المفترض أن تضعها الدولة، اعتمد النازحون السوريون على شبكات الدعم غير الرسمية الخاصة بهم منذ بداية رحلة نزوحهم وحتى وقت كتابة هذه السطور. ويركّز البحث على مجتمع نازحين معين في عكار في شمال لبنان، تمكّن من خلق هيئة حاكمة بديلة، ومن ثم يقارن هذا المجتمع بغيره من المجتمعات التي تغيب عنها هذه الهيئات الحاكمة.

مقدمة

على الرغم من استعرار الأزمة السورية خلف الحدود، وتدفق السوريين إلى داخل البلاد بشكل هائل، إلا أنّ الحدود اللبنانية بقيت مفتوحة في ظل تنظيم محدود حتى العام 2014. وقد شهدت هذه الفترة بحسب التحليل السائد غيابًا لدور الدولة، أو بالأحرى سيادة حكم «سياسة اللا-سياسة» (Mourad 2017, 1). إنّ غياب السياسات واستراتيجيات التخطيط كانت طريقة الحكومة اللبنانية للاستجابة للأزمة، مما أدى إلى ظهور بنى حوكمة بديلة من «الأسفل» ومن «الأعلى». وقد شملت مثل هذه المبادرات الهيئات المحلية، والمنظمات الدولية والمحلية، وأدت في بعض الأحيان، إلى خلق مجموعات دعم سورية وتأسيس مخيمات خدماتها شاملة ومكتفية ذاتيًا. هذه هي الحال مع مخيم الإحسان أو مخيم القصير في ساحل منيارة في عكار، حيث استطاعت لجنة مشرفة تزويد سكان المخيم بخدمات أساسية مثل المياه والكهرباء. كما شملت خدمات هذه اللجنة تسوية النزاعات داخل المخيم والتنسيق مع السلطات اللبنانية. في بعض الأحيان، تُعتبر هذه اللجان بمثابة بنية قبلية في مرحلة ما بعد النزوح في تقليدها للهياكل والأدوار القبلية والعائلية التي كانت سائدة في العديد من قرى سوريا قبل الحرب.

[1] مسؤولة مشروع - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)

المنهجية

ارتكزت الدراسة على عشر مقابلات مع نساء ورجال من مخيم اللاجئين موضع الدراسة، بالإضافة إلى زيارات ميدانية ومقابلات ولقاءات يومية غير رسمية تمّت خلال ربيع وصيف عام 2018. وقد أظهرت المقابلات دور شبكات الدعم والقادة المجتمعيين في تزويد سكان المخيم بسبل العيش. وكان المرجعان الرئيسيان للباحث اثنين من قادة المخيم أرشداه إلى الأفراد الذين أُجريت معهم المقابلات الأخرى، وأمّنا له الدخول إلى المخيم. وقد أُجريت بعض المقابلات مع نازحين سوريين يعيشون خارج المخيم، وذلك لإظهار، من خلال مقاربة مقارنة، أهمية الدعم المجتمعي والمعارف في تأمين حياة كريمة في ظلّ النزوح.

الحياة بعد النزوح: مصادر الرزق وتوفير الخدمات

عبّر معظم النازحين السوريين الذين تمت مقابلتهم في مخيم القصير عن رضاهم بحالهم. فعلى الرغم من أنّهم لم يتلقوا أي مساعدة من الحكومة اللبنانية، وأنّ مساعدات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية مثل جمعية «ملاك[2]» محدودة، بحيث كانت مساعدات الأولى مقتصرة على قسائم طعام، إلا أنّ النازحين تمكنوا من خلق مجموعة دعم خاصة بهم.

وكان سكان هذا المخيم قد شكلوا لجنة، كل أعضاؤها من الرجال، ومهمتها إدارة شؤون السكان والمخيم بشكل عام. وكان يؤدي أعضاء هذه اللجنة دور جهات اتصال مع الحكومة من أجل الحرص على تأمين الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء، بالإضافة إلى لعب دور الوسطاء في حل الصراعات، والتدخل في حال وقوع مشاكل. كذلك تقوم اللجنة بجمع تبرعات للمخيم، وتجمع المال من السكان في حالات الطوارئ. وقد أعطى أحد المقابَلين، وهو عضو في اللجنة المشرفة، مثالًا على مثل هذه الحالات:

> «في أحد المرات، تمّ تشخيص أحد المتطوعين الفاعلين [في المخيم] بالسرطان. ولا تقوم الأمم المتحدة بتغطية تكاليف العلاج في مثل هذه الحالات، لذلك لم نأمل الكثير منهم، فقمنا بجمع المال له من سكان المخيم. يقوم الناس بمساعدة بعضهم البعض لأنّهم يرون أنّ أي أحد منهم قد يُصاب بمرض، أو قد يحتاج شيئًا ما في أي وقت».[3]

[2] جمعية "ملاك" هي جمعية خيرية لبنانية تدعم مركز الإحسان الأكاديمي في ساحل منيارة، عكار.
[3] أبو هيثم. أجرى المقابلة رامي محيو، في عكار، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

عندمـا أدرك سـكان مخيـم القصيـر أنّهـم لـن يتلقـوا مسـاعدة معتبـرة مـن الحكومـة، أو الأمـم المتحـدة، أو المنظمـات المحليـة، قامـوا بتنظيـم جهودهـم مـن أجـل إدارة شـؤونهم، حتـى أنّهـم أصبحـوا يبتدعـون طرقًـا خلاقـة مـن أجـل هـذه الغايـة. وقـد قـال المسـؤول عـن إحـدى اللجـان المشـرفة التالـي:

«دعنـا نقـول علـى سـبيل المثـال إنّ أحـد سـكان المخيـم يريـد بنـاء شـقة. فـي هـذه الحالـة، سـيأتي إلـي ويخبرنـي [عـن خطتـه]، وهنـا فـي المخيـم تـم تدريـب كل شـخص على مهـارة واحـدة محـددة. فلدينـا البنـاء، والعامـل اليـدوي، وعامـل الكهربـاء، والسـباك، فأقـوم بجمعهـم ويعملـون معًـا؛ بهـذه الطريقـة نقـوم بتوزيـع المهمـات». [4]

أحـد العوامـل المهمـة التـي تسـاهم فـي تعزيـز التكافـل الاجتماعـي الموجـود فـي هـذا المخيـم، هـي أنّ سـكان هـذا المخيـم قـد نزحـوا مـن مناطـق قريبـة مـن القصيـر، وهـي مدينـة تقـع فـي غـرب سـوريا وقريبـة مـن الحـدود اللبنانيـة. وقـال أفـراد هـذه المجتمعـات إنّهـم إمـا كانـوا يعرفـون بعضهـم البعـض مـن قبـل، وإمـا كانـت علاقاتهـم توطـدت خـلال النـزوح. ونظـرًا إلـى قـرب القصيـر مـن الحـدود اللبنانيـة، فـإنّ عـدد معتبـر مـن النازحيـن كانـوا قـد أتـوا إلـى لبنـان قبـل انـدلاع الحـرب فـي بلدهـم للعمـل فـى البنـاء أو فـي أعمـال يدويـة أخـرى. وقـد آلفهـم هـذا الأمـر بالمنطقـة، وأمّـن لهـم بعـض المعـارف، وهـي عوامـل يرونهـا ضروريـة لحياتهـم فـي ظـلّ النـزوح.

وروى أحـد الأفـراد الآخريـن الذيـن تمـت مقابلتهـم كيـف تمكـن السـكان مـن بنـاء المخيـم مـن الصفـر، إذ قامـوا بـالأول باسـتئجار قطعـة الأرض بعـد أن كانـت تُسـتخدم لطمـر النفايـات، فقامـوا بإعـادة تنظيمهـا وترميمهـا، ونصبـوا الخيـام عليهـا. وأضـاف أنّ سـكان المخيم يتشـاركون تكلفـة اسـتئجار الأرض سـنويًا. ويـأوي المخيـم حاليًـا مركـز الإحسـان الأكاديمـي، وهـو مدرسـة يبلـغ عـدد طلابهـا أكثـر مـن 500 طالـب سـوري. عندمـا انطلقـت الأنشـطة التعليميـة فـي المركـز، كان هدفهـا الحـرص علـى ألا ينسـى الأطفـال السـوريون القـراءة والكتابـة، ثـم تطـورت الاسـتراتيجية بعـد أن بـدأ التلاميـذ الذهـاب إلـى المـدارس الرسـمية. خـلال وقـت المقابلـة، كان هـدف المدرسـة مسـاعدة الأطفـال السـوريين علـى التماشـي مـع المنهـاج اللبنانـي. ويقـوم الأهالـي فـي المخيـم الذيـن كان يعملـون معلميـن فـي سـوريا، أو الذيـن لديهـم تحصيـل علمـي، بالتطـوع فـي المركـز كمعلميـن، الأمـر الـذي سـاعدهم علـى الشـعور بالإنتاجيـة وبـأنّ لهـم دور مفيـد. إنّ إنشـاء مراكـز أو مبـادرات تعليـم غيـر رسـمية هـي مثـال علـى

[4] شيخ عبد الله. أجرى المقابلة رامي محيو، في مخيم القصير، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

آليات التكيف غير الرسمية التي يستخدمها النازحون السوريون للوصول إلى خدمات مثل التعليم، في ظلّ غياب نظام تعليمي رسمي مناسب يصلح للطلاب السوريين.

وكان لدى الأفراد الذين تمّت مقابلتهم، والذين هم أعضاء في اللجنة المشرفة، أراء إيجابية بشكل عام عن حالهم. قال أحد الأفراد إنّ اللجنة تقدّم الدعم النفسي-الاجتماعي للسوريين عندما تستدعي الحاجة، وإنّ نطاق تقديم جميع خدماتهم يشمل عدد كبير من اللبنانيين. إحدى أهمّ الجوانب التي سلط المقابَلون الضوء عليها هي استقلاليتهم. وقال أحدهم إنّهم يعملون مع منظمة غير حكومية واحدة، وإنّهم يعتبرون أنفسهم فريق عمل فريد ومفيد. ويرى هذا الرجل أنّ اللجنة استطاعت أن تحدث تأثيرًا إيجابيًا على المجتمع المحيط.

ولا يتشارك جميع سكان المخيم هذه الآراء الإيجابية إذ كان للبعض تجارب سلبية في معسكر القصير، إلا أنّهم أقروا أنّ حياتهم هناك تجري على حال أفضل بكثير من السوريين الذين يعيشون في أماكن أخرى. وكانت معظم الشكاوى متعلقة بعلاقتهم مع الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني.

وجهات نظر حول الحكومة اللبنانية، والشعب اللبناني، والمنظمات الدولية

الحكومة والشعب

تنوعت وجهات نظر حول الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني بين مختلف المستَطلَعين، إذ يرى معظمهم أنّ الحكومة اللبنانية إما غير فعالة وغير مبالية لحالهم، وإما تعاملهم يفتقد للاحترام. على سبيل المثال، قال أحد سكان المخيم التالي:

«إذا كان يوجد مجموعة أشخاص [نازحين] يتنوعون بين علوي ومسيحي ومسلم، فإنّ الأولوية ستكون للعلوي، يليه المسيحي، وأخيراً المسلم، هذا إذا حصل الأخير على شيء ما».[5]

وعلى نحو مماثل، روى مقيم آخر بأسى:

«حدث مرتين أن داهموا [جهات أمنية] منزلنا ونحن نائمون بسلام من أجل احتجازنا. على الأقل في سوريا كانوا يطرقون الباب أولًا، على عكس هنا حيث قاموا

[5] أبو زياد. أجرى المقابلة رامي محيو، في عكار، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

باقتياد ٢٦ رجل منا واحتجزوهم لمدة خمسة أيام، ولم يبالوا إن كان الرجل شابًا أو مسنًا. وكان حتى يوجد بيننا شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، واقتادونا ونحن حفاة. بعد ذلك، قاموا بتفتيش بيوتنا، وسرقوا مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مني، و١٠٠دولار من جارنا». [6]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ العمل الميداني أظهر أنّ العديد من النازحين السوريين الذين أتوا من القصير إلى لبنان عام 2013، بحثًا عن الأمن والأمان، زعموا أنّهم تعرضوا للمضايقات من عناصر من «حزب الله». وقال البعض إنّ بعض العناصر قاموا بطردهم من بيوتهم خلال المعارك التي شهدتها البلدة، وأضافوا أنّهم حتى شهدوا على قيام بعض العناصر بأعمال تخريبية وجرمية (Nasseif 2014, 15). لذلك يضمر عدد كبير من النازحين السوريين السخط على «حزب الله»، وبالتالي على الحكومة، وذلك من وجهة نظر طائفية. ويمكن ملاحظة هذا الأمر في شهادة أحد المقابَلين:

«عندما وصلنا لأول مرة، تمّ تجديد أوراقنا لمدة ستة أشهر. أظن أنّ المملكة العربية السعودية تكفلت بتغطية التكاليف. إلا أنّه بعد انقضاء الستة أشهر، باتت إقامتنا غير قانونية، وأينما ذهبنا، كان يتمّ احتجازنا بسبب [عدم امتلاكنا] الأوراق القانونية. كل ما أريده هو حقوقي كلاجئ. لم أحضر أوراقي معي، إلا أنني أحضرت بطاقة هويتي. أقل ما يمكنهم فعله هو الأخذ بعين الاعتبار هو أنني أتيت إلى هنا بصفتي لاجئ. انظر كيف كتبوا هنا «متسلل» على البطاقات. هل تدري مدى بشاعة هذه الكلمة؟ كان بإمكانهم كتبة دخول غير شرعي. لقد قمنا باستضافتكم [أنتم الشعب اللبناني] خلال حرب ١٩٨٢، وخلال حرب ٢٠٠٦. أقسم أنّه لم يكن بشار

[6] أبو إياد. أجرى المقابلة رامي محيو، في مخيم القصير، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

الأسد من أنفق ماله من أجلكم، بل الشعب السوري فعل ذلك. في القصير، خرجنا من بيوتنا حتى نُسكن فيها اللبنانيين».[7]

كما ذكر هذا الرجل، بالإضافة إلى جميع الذين تمّت مقابلتهم، أنّهم لم يقوموا بالتواصل مع الحكومة اللبنانية، ولن يلجؤوا إليها في حال وقوعهم في أي مشكلة، وهم خائفون من التواصل معها لأنّ معظمهم لا يتمتع بإقامة قانونية. إلا أنّ أحدهم قال إنّه قد يلجأ إلى الأمن العام اللبناني فقط لأنّه «[...] الجهة الوحيدة التي بإمكانها مساعدتك إن كنت في خطر، فلم لا قد أثق بها؟ صحيح أنّهم قاموا بمداهمتنا مرتين، لكنّ الأمر أصبح روتينيًا».[8]

أما بالنسبة لوجهة نظر المقابَلين حول الشعب اللبناني، فقد اختلفت من شخص إلى آخر، إذ قال عدد كبير منهم إنّ اللبنانيين أناس طيبين وكرماء، بينما قال الآخرون إنّهم ليسوا كذلك. وعند السؤال إنّ كان اللبنانيون يساعدونهم، قال أحد المقابَلين التالي:

«أتدري شيئًا؟ قد يقدمون يد العون. كان عندي ابن فارق الحياة، وكان يبلغ من العمر ٢٥ عامًا. لم يتركوني [جيراني اللبنانيون] معتاز لأي شيء. ويوجد أيضًا بعض الأصدقاء، وبعض الناس في المجتمع الذين أشعر أنّه بإمكاني التحدث إليهم، وطرق بابهم، وإن عرفوا أنني في عوز، يهبون لمساعدتي، خاصةً في المواقف العصيبة، وحالات الموت».[9]

المنظمات الدولية غير الحكومية

عند سؤال أحد الأفراد الذين تمت مقابلتهم إن كان يشعر أنّه مرحب به في لبنان، وإذا كان المجتمع الدولي قد تمكّن من فهم الوضع في سوريا، قال التالي:

[7] أبو إياد. أجرى المقابلة رامي محيو، في مخيم القصير، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.
[8] أبو زياد. أجرى المقابلة رامي محيو، في عكار، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.
[9] أبو إياد. أجرى المقابلة رامي محيو، في مخيم القصير، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

«مـن جهـة الحكومـة، لا نشـعر أنّـه مرحَـب بنـا، إلا أنّـه مـن جهـة النـاس، فـإنّ معظمهـم ودودون. بالطبـع يوجـد مـن يعاملنـا بطريقـة سـيئة، لكـن بشـكل عـام، يعاملنـا اللبنانيـون بشـكل رائـع. أمـا بالنسـبة للمجتمـع الدولـي، فإنّـه يـدرك وضعنـا، لكنّـه لا يقـدم المسـاعدة. لا أحـد معنـا، ونصدقهـم بعـض الأحيـان عندمـا يقولـون بعـض الأشـياء عبـر الإعـلام، مثـل إنّهـم يهتمـون لأمرنـا، ولكنهـا كلهـا أكاذيـب، كلهـا صفقـات تتـمّ تحـت الطاولـة، وجعلتنـا نكـره أنفسـنا أكثـر وأكثـر».[10]

إنّ وجهـة النظـر السـائدة تجـاه الأمـم المتحـدة والمنظمـات الدوليـة والمجتمـع الدولـي، سـلبية بشـكل عـام. وقـام رجـل واحـد فقـط بالتعبيـر عـن الامتنـان لـ المجلـس النرويجـي للاجئيـن والمجلـس الدنماركـي للاجئيـن، بالإضافـة إلـى الحكومـة الإيطاليـة التـي منحتـه لجـوء. إلا أنّ هـذه الحالـة تبقـى تجربـة فرديـة ومنفصلـة، إذ معظـم المقابَليـن يشـعرون بأنـه يسـاء فهمهـم ويتـم اسـتغلالهم، وكان للبعـض منهـم مشـاعر مختلطـة حـول النـزوح فـي لبنـان. وقـام أحـد المقابَليـن بتلخيـص المسـألة الأخيـرة علـى الشـكل التالـي:

«فشـلت المنظمـات غيـر الحكوميـة فـي تلبيـة احتياجـات اللاجئيـن السـوريين بسـبب عـدد اللاجئيـن الكبيـر والوضـع السياسـي المعقـد فـي لبنـان، فيتضـح أنّ الخدمـات التـي تقدمهـا الحكومـة والمنظمـات غيـر الحكوميـة ليسـت كافيـة. مـع ذلـك، يبقـى لبنـان أفضـل بلـد مضيـف مقارنـةً بالـدول الخليجيـة والأوروبيـة التـي اسـتقبلت لاجئيـن لأنهـا رفضـت تحمـل المسـؤولية وتركـت لبنـان وحيـدًا. فـي عـكار، أشـعر أنّهـم مرحـب بـي إلـى درجـة إن قـررت الترشـح للانتخابـات، سـوف أربـح. ولكـن فـي لبنـان بشـكل عـام، لا

[10] أبو زياد. أجرى المقابلة رامي محيو، في عكار، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

أشعر أنّه مرحب بي، فلدى اللبنانيين تحيز رهيب تجاه السوريين نتيجة الصورة النمطية التي تكونت في أذهانهم جراء احتلال النظام السوري للبنان في الماضي. ولكن بشكل عام، تجربتي في العيش هنا حتى اليوم ممتازة، على الرغم من بعض التحديات الصعبة التي أواجهها من أجل استبيان الإقامة القانونية».[11]

تأمين سبل العيش: دور الشبكات المجتمعية

في مخيم القصير ومركز الإحسان، عبّر المقابَلون عن الفخر بأنفسهم لأنّهم تمكنوا من خلق فرص عمل لأنفسهم، وعلى حد قولهم، فإنّ معظم الرجال الذين يسكنون في القصير يعملون في البناء، والنجارة، وغيرها من الحرف اليدوية، هذا بالإضافة إلى عملهم في الزراعة.

أجمع المقابَلون أنّ المعارف من السوريين واللبنانيين أساسيون خلال المرحلة الأولى بعد الوصول إلى لبنان لأنهم يساعدون الأفراد الذين قد وصلوا للتو على الاستقرار. وفي المراحل الأخرى، يصبح هؤلاء المعارف فاعلون رئيسيون في تأمين سبل عيش العائلات النازحة، وفي مساعدة أفرادها على إيجاد وظائف. وقال عدد كبير من المقابَلين إنّهم عندما أتوا إلى لبنان، كان بالكاد معهم أي مال. وأخبرنا أحدهم أنّه تلقى مساعدة من مالكي منزل أخته الذين ساعدوه على دفع أول استحقاق إيجار ريثما استقرّ مع عائلته وتمكنوا من شقّ طريقه بيده. إلا أنّ الرجل أضاف إنه عندما تُمد يد المساعدة على هذا الشكل، غالبًا ما يقابل الأمر قدرًا كبيرًا من الاستغلال، إذ أنّه اضطر إلى العمل مع أولاده لمدة عشرة أيام مقابل 100 د.أ. وأضاف متذمرًا، «يقوم الناس بخداعك، ليس فقط اللبنانيين، بل حتى السوريين».[12]

واشتكى رجل آخر تمت مقابلته كان يعمل خلال وقت المقابلة لدى منظمة كويتية قامت بتجهيز مدارس من أجل تعليم السوريين، شارحًا الصعوبة التي يواجهها السوريون من أجل إيجاد وظائف في ظل محدودية الخيارات المتاحة أمامهم في لبنان:

[11] شيخ عبد الله. أجرى المقابلة رامي محيو، في مخيم القصير، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.
[12] أبو زياد. أجرى المقابلة رامي محيو، في عكار، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

«أعمـل فـي هـذه المنظمـة مقابـل ٣٠٠ د.أ. – وهـو مبلـغ لا يكفـي المـرء مـن أجـل سـد جوعـه، أو دفـع اسـتحقاق الإيجـار. لا يوجـد فـرص عمـل حقيقيـة، ولا أتقاضـى مبلغًـا عـادلًا، إذ يـا تـرى هـل أنـا أسـوي ٣٠٠ د.أ.؟ أتمتّـع بـ ٣٠ سـنة خبـرة. فـي سـوريا، كنـت أتقاضـى ٦٥٠ د.أ. مقابـل أدنـى الوظائـف التـي شـغلتها، أمـا هنـا فـي لبنـان، فـإنّ ٣٠٠ د.أ. لا تكفـي مـن أجـل شـراء الخبـز والدخـان». [13]

وقـال هـذا الرجـل إنّـه تمكـن مـن الحصـول علـى الوظيفـة التـي يشـغلها بواسـطة معارفـه مـن قريتـه الذيـن أتـوا إلـى لبنـان قبلـه، والذيـن سـاعدوه علـى الحصـول علـى عمـل فـي موقـع بنـاء، إذ مـن الصعـب علـى السـوريين شـغل وظائـف ضمـن تخصصاتهـم. وكان هـذا الرجـل يشـغل فـي سـوريا منصـب موظـف حكومـي.

«يجـب أن يعمـل المـرء علـى تعزيـز خلفيتـه المهنيـة مـن أجـل البحـث عـن وظائـف، أو أن يكـون لديـه معـارف، ويجـب أن يعمـل نجـارًا أو أن يعمـل بالاسـمنت أو التلميـع أو الطـلاء أو أي نـوع عمـل مـن هـذا القبيـل. ونظـرًا إلـى عملـي السـابق فـي بلـدي، لـم أخـل يومًـا أني سـأتعلّم مثـل هذه المهـن». [14]

خصوصية مخيم القصير

الملاحظـة العامـة التـي يمكـن اسـتبيانها هـي أنّ سـكان المخيـم الذيـن أتـوا مـن القصيـر يتمتعـون بأخـلاق عاليـة، ويشـعرون بالإنتاجيـة والفعاليـة، ويتمتعـون بشـبكة علاقـات مـع عائلاتهـم، وأقربائهـم، وأصدقائهـم، بالإضافـة إلـى جيرانهـم اللبنانييـن والسـوريين. وكان الأنـاس الذيـن يعيـش معهـم المقابَلـون هـو ذاتهـم الذيـن أتـوا بصحبتهـم مـن سـوريا، وبالتالـي، تمكنـوا أثنـاء النـزوح مـن استنسـاخ قـرى بأكملهـا وتكوينـات عيـش. وكانـت شـبكة العلاقـات المذكـورة كبيـرة إلـى حـد مـا، وكان الإعـلام يسـلّط عليهـا الضـوء الوافـر فـي السـنوات الماضيـة بسـبب خصوصيـة هيكلهـا الإداري، أي لجنـة الحوكمـة التـي تضمـن تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية للسـكان.

[13] أبو أحمد. أجرى المقابلة رامي محيو، في عكار، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.
[14] أبو أحمد. أجرى المقابلة رامي محيو، في عكار، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

إلا أنّه لهذه التجارب وجه آخر، إذ كان لبعض المقابَلين الذين كان يقطنون في عكار خلال وقت المقابلة في مخيمات كمخيم الإحسان، وجهات نظر متباينة عن وجهات نظر سكان مخيم القصير. فبالنسبة لامرأة أتت من ريف حما وأخرى من إدلب، فمستوى المعيشة في لبنان لا يحظى بمستوى عالٍ من الرضاوهي مسألة يمكن ردها إلى عدة عوامل ذكرها بعض المقابَلون خلال العمل الميداني، منها صغر حجم شبكاتهم الاجتماعية، ووفاة بعض أفراد الأسر أو انفصال أفراد العائلة الواحدة عن بعضهم البعض، وانخفاض الدخل. قامت إحدى المقابَلات، وهي أرملة، بوصف حياتها على أنّها «شديدة الصعوبة» و «لا تُطاق»، وشرحت أنّها فقدت زوجها الذي قُتل في سوريا، وأنّها اضطرت إلى مغادرة إدلب بسبب اشتداد حدة المعارك هناك، وذلك حرصًا على سلامة أولادها الثمانية. وقد تركت هذه المرأة والديها في سوريا وجاءت مع صهرها الذي ترك العائلة فيما بعد وعاد إلى سوريا. وكانت رحلتها في النزوح صعبة لأن قبل الحرب، لم تكن قد غادرت منزلها، لا من أجل العمل ولا من أجل المشي في الشارع حتى، إلا أنّ بعد اندلاع الحرب ونزوحها من بيتها، أدركت أنّها لن تتمكن من إطعام أولادها إن لم تعمل، فاستطاعت الحصول على عمل في الزراعة. ليس لهذه المرأة أحد سوى أولادها، إذ لم تكن يومًا على اتصال بأي منظمة حكومية أو غير حكومية التي لم تقدم لها أي مساعدة، سوا قسائم الطعام التابعة لـ الأمم المتحدة والمساعدات التي تتلقاها بشكل دوري من أحد سكان مخيم القصير، والتي ساعدت في حالات الطوارئ.

وكان المقابَلون الذين كانت تجاربهم بالأغلب سلبية، يتمتعون بشبكات علاقات دعم غير مترابطة أو غير موثوق بها، وكان عليهم البحث دائمًا عن عمل من أجل تأمين ثمن الطعام، إذ لا يوجد أحد لمساعدتهم، هذا بالإضافة إلى عبء تكاليف ومسائل الإيجار. وقالت إحدى المقابَلين، وهي أرملة أيضًا، إنّها واجهت مشكلة مع صاحب الأرض حيث كانت خيمتها تقبع، وإنّها اضطرت إلى الانتقال إلى مكان آخر بسبب عدم قدرتها على تحمّل تكاليف الإيجار المتراكمة.

وتختلف هذه التجارب بشكل معتبر عن تجارب سكان مخيم القصير، الأمر الذي يظهر مدى أهمية شبكات الدعم والقادة المجتمعيين في توفير الخدمات الأساسية، وتأمين الوظائف، وتسوية الصراعات. وتبرز هذه التجارب أيضًا كيف أنّ سكن المرء في مجتمع مع عائلته وأصدقائه الذين يعرفهم منذ زمن، يساعد على خلق الشعور بالتضامن والإيجابية بين أفراد هذه المجتمع، ويخفف من حدة ظروف حياة النزوح القاسية.

آمال ومخاوف مستقبلية

عبّر معظم الذين تمت مقابلتهم عن رغبتهم بالبقاء في لبنان بدلًا من الذهاب إلى بلد «غربي»، إذ جلّ ما يريدونه هو العودة إلى سوريا عندما تسنح لهم الفرصة وعندما تصبح العودة خيارًا آمنًا. وقال رجل إنّه استقرّ في عكار بسبب قربها من القصير حتى يغادر إلى سوريا سرعان ما تغدو العودة آمنة. على الرغم من أنّه تم قبول طلب لجوء بعض المقابَلين في بعض البلدان الغربية، إلا أنّهم فضلوا البقاء في لبنان لأنّهم إما كانوا غير

قادرين على اصطحاب أفراد عائلاتهم معهم، أو بسبب الاختلافات الصارخة بين ثقافتهم وثقافة البلد الغربي. وقد عبّر أحد المقابَلين عن هذا الأمر بشكل مجازي، قائلًا إنّه يشعر «وكأنّه سمكة تمّ انتزاعها من الماء».[15] تظهر هذه المسألة أهمية الروابط العائلية وشبكات الدعم بالنسبة للسوريين، وبالأخص بالنسبة لأولئك الذين قدموا من مناطق مثل القصير، وحما، وإدلب. وعلى الرغم من أنّ المقابَلين اشتكوا من الشعور بعدم الاستقرار وعدم اليقين، إلا أنّهم أعربوا جميعهم عن أمل لا يتزعزع بالعودة إلى سوريا. عبّر أحد المقابَلين عن ذلك، مؤكدًا أنهم سيغادرون «في غمضة عين إذا كانت [سوريا] آمنة».[16]

في الفترة التي تمّ إجراء المقابلات فيها، كان لتغطية وسائل الإعلام اللبنانية لمسألة عودة اللاجئين السوريين تبعات سلبية على مجتمعات السوريين، وفاقمت من شعورهم بعدم الأمان وعدم اليقين. فعندما سمع اللاجئون بنبأ صدور قرار يستوجب مغادرتهم إلى بلدهم، انتشر الخوف والذعر في مجتمعاتهم. في العام 2018، وضعت الحكومة اللبنانية مسألة عودة اللاجئين كأولوية على أجندتها السياسية، على الرغم من وجود تقارير صادرة عن مجموعات حقوقية تفيد أنّ الذين يعودون إلى سوريا قد يتعرضون للاحتجاز التعسفي والتعذيب من قِبل النظام (Khodr 2019).

مع ذلك، نظرًا إلى أنّ الثقافة السائدة عند مجتمعات اللاجئين تعتمد على وجود عناصر قيادية، وروابط عائلية، وتكافل اجتماعي، من المتوقع أنّ يُتخذ قرار العودة على مستوى عالٍ بينهم، وأنّ تتم العودة بشكل جماعي. معظم المقابَلين قالوا إنّهم لم يفكروا جديًا بعد في العودة، إلا أنّهم تحفظوا كثيرًا عن التعبير عن مخاوف تعتريهم حول مثلًا إذا كانت منازلهم لا تزال قائمة أم لا، ومن الذي احتل منازلهم وأراضيهم بعد سيطرة حزب الله والنظام، أو إذا كانوا سيواجهون صعوبات مع النظام نظرًا إلى أنّ مناطقهم كانت ذات يوم مراتع للمسلحين.

خلاصة

إنّ تجربة مخيم القصير ومركز الإحسان في ساحل منيارة تستحق المزيد من البحث من الزوايا الاجتماعية والاقتصادية، إذ إنّه من المخيمات القليلة في لبنان التي تمكنت من الاعتماد على نفسها. يبقى هذا العامل من أبرز أسباب التحديات التي تواجهها مفوضية الأمم التي تهدف بدورها إلى تعزيز الاعتماد على النفس بين مجتمعات النازحين (Easton-Calabria and Omata 2018, 1459)، إذ لم يتمكن سوى عدد قليل من المخيمات أن يعتمدوا على أنفسهم بشكل ناجح، وعدد قليل أيضًا من الأفراد تمكن من الاستفادة من هذا العامل لأنّه يعتمد على المدينة أو البلدة التي أتوا منها من سوريا، وعلى المعارف، وشبكات العلاقات الاجتماعية، والروابط العائلية. يمكن رؤية ذلك بوضوح في تجارب المقابَلين الذين لم يستسيغوا العيش في مجتمع كمخيم القصير، والذين عانوا من أجل تأمين أبسط الخدمات وكسب ما يكفي لسد رمقهم. وفي ظل خروج المنظمات غير الحكومية الدولية، وعدم كفاية مساعدات الأمم المتحدة، والمشاحنات السياسية حول

[15] شيخ عبد الله. أجرى المقابلة رامي محيو، في مخيم القصير، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.
[16] شيخ عبد الله. أجرى المقابلة رامي محيو، في مخيم القصير، لبنان، مايو/أيار – أكتوبر/تشرين الأول 2018.

وضع النازحين السوريين في لبنان، يوجد نزعة من أجل تحفيز استراتيجيات الاعتماد على النفس. في حالة مخيم القصير وغيره من المجتمعات، أُجبر النازحون السوريون على الاعتماد على أنفسهم. حتى إنّ الأدبيات الموجودة حول الموضوع تتجاهل بشكل كبير سجل المساعدات الدولية غير الناجحة التي كانت تهدف إلى تعزيز الاعتماد على النفس لدى اللاجئين، وتفشل في مناقشة علاقاتها الإشكالية بالليبرالية الجديدة ومفهوم «التبعية»، حيث يتم قولبة ممارسات الاعتماد على الذات إلى حد كبير من خلال أولويات المانحين الدوليين التي تهدف إلى إنشاء استراتيجيات خروج من مجتمعات السكان اللاجئين على المدى الطويل، وتكون فعالة من حيث التكلفة (Easton-Calabria and Omata 2018, 1458). في حقيقة الأمر، قد يحاجج البعض أنّ الوضع الحالي لمساعدات النازحين في لبنان وضع قائم بذاته على الاعتماد على الذات بشكل متعمّد، وذلك من أجل عدم السماح للنازحين السوريين بأن يكونوا «مرتاحين أكثر من اللازم» في لبنان. لقد أثبتت التجربة أن هذا الوضع الفعلي تشوبه العيوب، وأنّه يفتقر إلى العديد من المقومات الرئيسية، وأنّه قد يشكل خطرًا على السوريين واللبنانيين على حد سواء. لذلك من الضروري معالجة موضوع عودة السوريين على المستوى السياسي لأنّ تركه على هذا الحال يضع السوريين في موقف يشوبه اليأس في ما يتعلق بسبل عيشهم ووضعهم الاقتصادي وصحتهم العقلية والنفسية. ويترتب على الموضوع مخاطر أخرى، إذ قد يجعل العديد من السوريين الذين يقيمون بطريقة غير قانونية، يعيشون في حالة اضطراب واضطهاد، مما قد يدفعهم للجوء إلى سبل غير قانونية لأنهم يشعرون وكأنّ ليس لديهم ما يخسرونه. لذلك، من المهم بنفس القدر تعزيز علاقة صحية بين المجتمعين اللبناني والسوري ونظم الحكم المحلي لكلا المجتمعين، حتى يكون لدى السوريين معارف يستطيعون التواصل معهم في حالات الطوارئ، وشبكات اجتماعية موثوقة. تفتقر العديد من المجتمعات إلى هذا النوع من الدعم وتُترك في وضع غير إنساني يتعارض مع جميع حقوق الإنسان.

أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أخبرنا أنه في نهاية اليوم، يمكنه فقط الاعتماد على الله لمساعدته.

ببليوجرافيا

Easton-Calabria, Evan and Naohiko Omata. 2018. "Panacea for the refugee crisis? Rethinking the promotion of 'self-reliance' for refugees." Third World Quarterly 39(8): 1458-1474. 10.1080/01436597.2018.1458301.

Khodr, Zeina. 2019. "New Lebanon Minister Makes Syrian Refugees' Return his Priority." Al Jazeera Media Network, March 3, 2019.

Mourad, Lama. 2017. ""Standoffish" Policy-making: Inaction and Change in the Lebanese Response to the Syrian Displacement Crisis." Middle East Law and Governance 9(3): 3. https://doi.org/10.1163/18763375-00903005.

Nassief, Isabel, 2014. "The Campaign for Homs and Aleppo: the Assad regime's strategy in 2013." Middle East Security Report 17: 15.

منازل الماضي، والحاضر، والمستقبل: تتبع مسارات النزوح السوري في قرية غزة اللبنانية

لارا عزام[1] وسلوى منصور[2]

ملخص

تنظر هذه الدراسة في وضع سكن مجتمعات النازحين السوريين وشروط تحصيل الخدمات بطريقة رسمية وغير رسمية. كما تستقصي المساعدات المقدمة من اللبنانيين المحليين وأصحاب المصالح الأخرى، من خلال منهجية متجذرة من أسفل إلى أعلى تستند إلى مدخلات نازحين تمت مقابلتهم. وتقيّم هذه المقاربة العناصر التي تحدد ما هو المنزل، كالذكريات، والصدمات، والخدمات الأساسية، وأفراد المنزل. كما تدرس بعمق الجوانب التقنية للمنزل (النوافذ، وأنظمة السباكة، وما إلى ذلك) ومستلزمات الحفاظ على هذه المساحات من حيث المال المخصص للإيجار. وتتبّع الدراسة أيضًا آثار هذه الأمور على مساحات سكن المجتمعات السورية وكيف يتكيف النازحون مع هذه المساحات. كما تركّز المقالة على مسألة الوصول إلى هذه المساحات بالنسبة لمختلف الناس، إذ إنّها تهدف إلى إظهار الطرق غير الرسمية التي تنتهجها مجتمعات النازحين السوريين من أجل دعم نفسها ماديًا في ما يتعلّق بالسكن والمؤن، ومدى تأثير تاريخ هذه المجتمعات على أوضاع سكنها أيضًا. وتحاجج المقالة أنّه من أجل فهم واقع سكن المجتمعات النازحة السورية بالشكل الأمثل، من المهم فهم جميع الطرق المتشابكة التي يتشكل بها واقعهم من خلال الماضي والحاضر والمستقبل.

مقدمة

تشير البحوث والتحليلات إلى العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية الطويلة الأمد التي دفعت سوريا نحو الحرب وأوصلتها إلى حالة عدم الاستقرار. فبين 2006 و2010، شهدت سوريا أسوء موجات الجفاف في تاريخها المعاصر (Gleick 2014, 334)، الأمر الذي دفع بمئات الآلاف من العائلات الزراعية إلى العوز، والذي تسبب بدوره بموجة نزوح جماعية لسكان الأرياف إلى العشوائيات الحضرية. الجدير بالذكر هنا أنّ أولى الاحتجاجات التي اندلعت في مارس/آذار 2011 كانت في محافظة درعا الريفية التي أكلها الجفاف. وقد أُجبر ملايين السوريين على مغادرة البلد نتيجة الحرب التي اندلعت، إلى بلدان قريبة وإلى بلدان أخرى حول العالم. وكانت هذه العائلات هي التي واجهت أقسى الظروف المعيشية والاجتماعية في سكنها في المدن اللبنانية، ولكن حتى في أفضل الحالات عندما نزح السوريون إلى مناطق لبنانية ريفية، جاهدوا من أجل كسب العيش الكريم. في دراسة الحالة هذه، يتمّ الإشارة إلى السوريين الذين لجأوا في لبنان على أنّهم مجتمعات النازحين السوريين.

يحمل مطلح «مجتمعات النازحين السوريين» العديد من المعاني، فحين تتنقل هذه المجتمعات من مكان إلى آخر، تحمل معها الذكريات، والصدمات، وتاريخها، لتفرغه في المساكن الجديدة في الأراضي الغريبة.

[1] مسؤولة مشروع - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)
[2] أستاذة الدراسات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والرسم الإيضاحي في ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية

ويمكن القول إنّ أماكن السكن هي الجانب الأكثر أهمية في التأقلم مع النزوح، خصوصًا أنّ المسكن قد يكون مصدر أمان من الواقع القاسي الذي تواجهه هذه المجتمعات. في هذه الحالة، يصبح التاريخ وسيلة غير رسمية تلجأ إليها هذه المجتمعات من أجل استنساخ تجاربها المعيشية التي كانت في البلد الأم، وبالتالي يزودها بشبكة أمان. ومن المهم دراسة التاريخ الفردي لكل شخص تمت مقابلته، بالإضافة إلى المعلومات النوعية حول وضعهم السكني، وذلك من أجل فهم ظروفهم وسبل مساعدتهم بالطرق الأفضل. بالنسبة لـ «غلوريا آنزلدوا»، فإنّ مساحة السكن ليست موقعًا ماديًا ولا موقعًا ثابتًا (Anzaldua 2012). ويساهم تعريف «آنزلدوا» في هذه الدراسة على صعيد تتبع مسارات النزوح، والأساليب الأساسية للمعيشة والتكيف، وكيف أنّ السبل نحو المستقبل تُشقّ من خلال حالات الإسكان المؤقتة / الدائمة. من هنا، وبناءً على افتراض أنّ أفراد مجتمعات النازحين السوريين لم يقوموا ببساطة بالسفر إلى مكان جديد حيث تلقوا مأوى ومساعدات، بل أحضروا معهم تاريخهم وعبروا به الحدود، فإنّ هذه الدراسة تنظر في كيفية إعادة خلقهم لمفهوم البيت بالارتكاز على الماضي، وكيفية تأقلمهم مع بيوتهم الجديدة، ومدى وجودة الخدمات الأساسية التي يتلقونها، خصوصًا في قرية غزة في البقاع الغربي.

من ثم، تستقصي الدراسة مختلف أنماط السوريين السكنية في غزة، من المخيمات إلى الشقق في المجمعات السكنية. وبناءً على 12 مقابلة ميدانية تمّ إجراؤها في البلدة البقاعية، تستكمل هذه الدراسة الأدبيات والمناقشات حول سكن النازحين السوريين من خلال التركيز على الوصول إلى المجمعات السكنية استغلال المرافق الذي يأخذ شكل أسعار الإيجارات المرتفعة وعدم كفاية المساحات من حيث توفر المرافق الأساسية. لا بد الإشارة إلى أنّه من أجل فهم مدى تلقي هذه المجتمعات للمعونة الرسمية وغير الرسمية – وحجم هذه المعونة – بشكل كامل، من الضروري جمع قصص أفرادها ودراسة أساليب حياتهم الحالية. وبالنسبة لهذه الدراسة، فإنّ العناصر التي تجعل المسكن «صالحًا للعيش» هي: توفر المرافق الأساسية التي تجعل المنزل عملي، وكلفة الإيجار، وسلامة المكان. وانطلاقًا من هذه المعايير، تنظر هذه الدراسة في حالة المساكن، وإلى أي مدى هي «صالحة للسكن»، وتأخذ بعين الاعتبار بعدين للنزوح: النزوح الذهني (ذكريات، وصدمات، إلخ) والنزوح البدني في ما يتعلق بالجانب المادي للحفاظ على هذه المساكن.

من الهم الإشارة هنا إلى أنّ الباحثة الميدانية قامت بمقابلة بعض الأفراد الذي استأجروا مسكنهم من عمها، وكان المقابَلون على دراية بذلك الأمر. ومن المحتمل أن تكون هذه المسألة قد أثرت على ديناميات المحادثات التي جرت ومحتوى الردود الواردة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

النزوح الذهني

تبدأ رحلة النزوح عندما يترك المرء منزله هربًا من وضع بات يشكل خطرًا على حياته، وتستمر هذه الرحلة خلال رحلة سفر الفرد وفي سعيه ليجد مكانًا جديدًا لبناء حياة قائمة على أسس غير آمنة. ويحمل النازحون معهم في هذه الرحلة بالإضافة إلى ما يستطيعون إحضاره من أمتعة مادية، هذا إن تمكنوا من إحضارها، مفاهيم عن ماهية المنزل في يوم مضى.

بالنسبة للأشخاص الذين تمت مقابَلتهم، فإنّهم قد قدموا من سوريا من الزبداني، والغوطة، وريف دمشق، وتراوحت أعمارهم بين جيلين، وكان غالبًا ما تتم مقابلة الأهل (الذي تتراوح أعمارهم بين 40-50 عامًا) وأولادهم (الذين تتراوح أعمارهم بين 16-30 عامًا) معًا. وقد مال جميع الذين تمت مقابلتهم إلى إضفاء طابع رومانسي على حياتهم السابقة ومنازلهم في سوريا، واشتكوا من وضعهم السكني الحالي والنزوح بشكل عام من حيث ظروف السكن غير الملائمة، ونقص المساعدات، والقيود الحكومية، ونقص فرص العمل، والحنين الذي يشعرون به، وفي بعض الحالات من سوء المعاملة من جانب المجتمعات المضيفة وصاحب العمل / الكفيل. على الرغم من أن عدد قليل منهم قال إنّه ليس لديه مشكلة مع المجتمعات اللبنانية المضيفة، إلا أنّ جميعهم اعتبروا أنّه غير مرحب بهم وأنّ اللبنانيين يحملون ضغائن وتحيزات ضدهم. لذلك من المهم البحث في البعد العاطفي لاستمرارية النزوح - التموضع في ظل الهجرة العابرة للأوطان، والإشارة إلى الحاجة للنظر في تصورات الزمان والمكان في التجارب التي يعيشها الناس (Moghaddari 2018).

لم يوقع لبنان على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ولا على بروتوكول الاتفاقية لعام 1967 (Janmyr and Mourad 2018, 19).

وبسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن الموقف غير الواضح والمنقسم للحكومة اللبنانية حول النازحين السوريين في لبنان، فإنّ الأخيرين لا يتمّ تشجيعهم على الاندماج في المجتمع اللبناني، ولا يُتوقّع منهم هذا الأمر. بل على العكس، إذ اشتكى معظم المقابَلين من سوء معاملة اللبنانيين والحكومة اللبنانية لهم، ومن الأحكام المسبقة التي يحملونها اتجاههم، لذلك لا يستطيع المقابَلين حتى السعي وراء التمركز أو التموضع، وهو ما يعرّفه «بجارنسن» و«فاي» على أنّه السعي وراء «التمركز بشكل إيجابي في بيئة قائمة على العلاقات» (Bjarnesen and Vigh 2016, 10). ويفتقر النازحون إلى الموارد الاجتماعية والمالية والاقتصادية، حتى أنّ البعض منهم يفتقر إلى شرعية التواجد على الأراضي اللبنانية، إذ قال عدد من المقابَلين إنّهم موجودون في لبنان بشكل غير قانوني بعد أن كانوا قد عبروا الحدود من خلال جبهة النصرة، أو بالاعتماد على سبل أخرى غير قانونية. وروى البعض تجارب اعتقالهم من قِبل قوات الأمن بسبب انتهاء صلاحية إقاماتهم.

وأكد شاب أنّ حلمه هو إكمال تعليمه، إلا أنّه محبط من تجربة السوريين الآخرين في التحصيل الدراسي في لبنان، وأكمل شارحًا تجربة أخته التي أرادت التسجيل في مدرسة في لبنان، ولكنها رُفضت بناءً على افتراضات غير عادلة. وقد قال:

«تقوم أختي بإضاعة حياتها عبثًا دون أي تحصيل علمي، إذ عانت كثيرًا خلال تسجيلها في المدرسة، فقد أعادت امتحانات الدخول على مدى ثلاث سنوات على الرغم من أنّها كانت تنجح فيهم. في نهاية المطاف، ارتأينا أنّه

من الأفضل أن تبقى في المنزل. كانت هذه المدرسة في قرية حمّارة، وكان المدير لئيمًا جدًا في معاملته لها، إذ تمكّن جميع التلاميذ التسجيل في المدرسة إلا هي. وعلى الرغم من أنّها نجحت في الامتحان ثالث مرة، إلا أنّ المدير قام بفصلها ورميها حرفيًا على الشارع». [3]

وقالت امرأة أخرى إنّه في أكثر من مرة كان يقترب منها الناس ويقولون أشياء مثل: «أنتم السوريون يجب أن تعودوا من حيث أتيتم».[4] وأضافت أنّه في بعض الأحيان، عندما يعبر أحد أولادها الشارع، يصيح بعض سائقي السيارات المارة بعبارات مماثلة.

إذا كان التموضع يوحي بـ «انتقال تصوّري بعيدًا عن المكان كموقع تجاه المكان كعملية ارتباط اجتماعي عاطفي» (Bjarnesen and Vigh 2016, 13)، أو «تعقيد كبير ومتشابك للعمليات الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية على جميع المستويات من محلية إلى عالمية» (Massey 1994, 115)، فإنّ معظم السوريين يفتقرون إلى التموضع، وإلى الوسائل اللازمة لتحقيقه. يتركهم هذا الأمر في حالة لا حول ولا قوة لهم فيها، حيث لا يمكنهم الانتماء إلى الأرض الجديدة ولا العودة إلى وطنهم (The World Bank 2019, 11). وعبّر معظم المقابَلين عن خشيتهم من التجنيد في سوريا، ومن الاضطهاد السياسي هناك، ومن احتمال تشردهم عند عودتهم. ويدل الصراع من أجل التموضع على مكامن الضعف الهيكلية التي تحكم النزوح (Bjarnesen and Vigh 2016, 13).

ومن بين العوامل الأخرى التي تحدد إن كان مكان ما آهل للسكن يوجد عامل الانفصال عن أفراد العائلة والأحباء. وقد سلّط المقابَلين الضوء الوافر على هذا العامل، إذ تحدثوا عن الانفصال عن أفراد عائلاتهم أو أقربائهم الذين إما سعوا وراء اللجوء في بلدان أخرى أو بقوا في سوريا، حتى إنّ البعض منهم لم يروا بعض أفراد عائلاتهم منذ أن أتوا إلى لبنان منذ أكثر من أربع سنوات. وقالت امرأة تمت مقابلتها إنّ معظم أفراد عائلتها لا زالوا في الغوطة، أما الباقون فمنتشرون في أكثر من بلد مثل الأردن وتركيا. وقد شرحت قائلة:

«لم نقم بزيارة واحدة إلى سوريا منذ أن أتينا إلى هنا. لم أرى أهلي منذ ثلاث سنوات بسبب الوضع على الحدود. أنا مدينة لهم بمبلغ ٦٠٠ دولار أميركي، وإذا كنت سأعبر

[3] أحمد. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.
[4] فاتن. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.

الحـدود، فلـن أتمكـن مـن الدخـول مـرة أخـرى إلـى لبنـان. مـاذا سـيحدث لبناتـي؟ أنـا أقيـم هنـا بشـكل غيـر قانونـي، ومدينـة للحكومـة بمبلـغ ٢٠٠ د.أ. كل عـام».[5]

حاولـت امـرأة أخـرى تمـت مقابلتهـا محـاكاة حديقـة منزلهـا فـي سـوريا مـن خـلال زراعـة حديقـة خـارج مـكان سـكنها فـي لبنـان. ومـع ذلـك، قالـت إنهـا لا تعتبـر مـكان سـكنها الحالـي منـزل بسـبب انفصالهـا عـن والديهـا بسـبب عوائـق قانونيـة. وبالمثـل، ذكـرت امـرأة أخـرى أنّ «الوجـود فـي لبنـان لا يمكـن بـأي حـال مـن الأحـوال مقارنتـه [بالوجـود] فـي سـوريا»، لأنهـا عاشـت هنـاك «بيـن أقاربهـا ممـا جعـل الحيـاة أفضـل بكثيـر. عندمـا تكـون فـي وطنـك، فأنـت لا تريـد أبـدًا أن تمضـي الأيـام».[6]

وقـد شـدد الذيـن أجريـت معهـم مقابـلات علـى أنهـم لـم يتلقوا أي مسـاعدة مـن أي وكالة محلية أو دوليـة لجمـع شـملهم مـع أسـرهم. وقالـت ربـة منـزل إنّهـا كانـت تأمـل أن تقـوم مفوضيـة اللاجئيـن بلـم شـملها مـع عائلتهـا. وأضافـت أنّهـا ترغـب فـي الذهـاب إلـى ألمانيـا لتعيش مـع ابنتها وزوجهـا، إلا أنّهـا لا تعـرف كيفيـة السـفر إلـى هنـاك، ولـم يقـم أي أحـد بتقديـم لهـا المعلومـات الواضحـة حـول هـذه المسـألة.

وقـد تذمـر شـاب أتـى مـن الزبدانـي، أيضًـا مـن الظـروف المعيشـية الصعبـة فـي لبنـان بسـبب عـدة عوامـل، مـن بينهـا تفـكك الأسـر:

«أتيـت إلـى هنـا بطريقـة غيـر قانونيـة بواسـطة جبهـة النصـرة، إذ كنـت مصابًـا جـراء قذيفـة وقعـت علـى بيتنـا. أتيـت [إلـى لبنـان] بمفـردي، إلا أنّـه بعـد سـنتين، تبعنـي بعـض أفـراد عائلتـي. لـم يسـتطيعوا القـدوم فـي البدايـة لأنّ منطقتنـا كانـت محاصـرة. وقـد قصـدت مفوضيـة اللاجئيـن وقدمـت طلـب سـفر حتـى أعالـج سـاقي، غيـر أنّـه لـم يصلنـي أي نـوع مـن المسـاعدات. مـا زالـت أختـي فـي سـوريا لأنّهـا متزوجـة هنـاك فقـررت البقـاء، أمـا أبـي فهـو مفقـود منـذ سـتّ سـنوات. فـي أحـد الأيـام، اسـتيقظ، غـادر المنـزل، ولـم يعـد بعدهـا أبـدًا. ولـم تردنـا أي أخبـار عـن

[5] رنيم. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.
[6] سمية. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.

مـكان وجـوده علـى الإطـلاق منـذ أن صعـد فـي سـيارة فـي ذلـك اليـوم. وبعـد عامـيـن، رأيـت نفـس السـيارة ورأيـت أنّهـا كانـت تابعـة للحكومـة. لسـت مرتاحًـا علـى الإطـلاق هنـا».[7]

لا يعانـي النازحـون السـوريون مـن عـبء نفسـي فقـط بسـبب انفصالهـم عـن أفـراد أسـرتهم، بـل أيضًـا مـن عـبء مالـي. قـال شـاب سـوري مـن حمـص إنّـه تـرك المدرسـة عندمـا كان فـي الصـف الثامـن عندمـا بـدأت الأزمـة، وأضـاف أنّ قدومـه إلـى لبنـان منعـه مـن متابعـة تعليمـه لأنّـه اضطر للعمـل مـن أجـل إعالـة عائلتـه. أمـه لا زالـت فـي حمـص، كذلـك أبـاه الـذي أصيـب بجلطـة دماغيـة، فلـم يقـدر أن يلحـق بعائلتـه إلـى لبنـان حيـث تكلفـة العـلاج باهظـة. وعلـى الرغـم مـن أنّ جدتـه وعمـه بقـوا فـي سـوريا، إلا أنّـه كان عليـه العمـل – إلـى جانـب إخوتـه الأصغـر منـه – فـي البسـتنة مـن أجـل تأميـن رزقهـم. وقـد اضطـر أخوتـه أيضًـا إلـى تـرك المدرسـة مـن أجل المسـاعدة فـي إعالة العائلـة التـي بقيـت دون ربّ أسـرة. ويقـوم الشـاب بمسـاعدة عمـه، بإرسـال المـال إلـى أهلـه فـي سـوريا. وقـد شـرح عـن وضعـه بأسـى، قائـلًا:

«أكثـر أمـر واجهـت فيـه صعوبـة عندمـا أتيـت إلـى هنـا هـو أنّ كل النـاس الذيـن أعرفهـم منتشـرون حـول العالـم، بعضهـم فـي أوروبـا، وآخـرون فـي المملكـة العربيـة السـعودية ولبنـان ... كل واحـد منـا بـات بعيـدًا عـن الآخـر بعد أن كنـا قـد اعتدنـا علـى العيـش بجانـب بعضنـا البعـض. أنـا أقيـم فـي لبنـان بطريقـة غيـر شـرعية وسـيجبرونني علـى الانضمـام إلـى الجيـش [السـوري] إذا تـمّ اعتقالـي».[8]

وذكـر بعـض المقابَليـن أنّ حالهـم أفضـل بكثيـر مـن حـال النازحيـن السـوريين الآخريـن فـي بلـدة غـزة وفـي لبنـان. وقـد لخّـص أحدهـم هـذا الأمـر علـى الشـكل التالـي:

[7] سعيد. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.
[8] أحمد. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.

«نحـن سـعيدون هنـا، ولكـن إذا أخبـرك أحدهـم أنـه سـعيد هنـا بقـدر سـعادته فـي سـوريا، فاعلـم أنّـه يكـذب، إذ لا يمكـن للمـرء أن يحظـى بسـعادة كاملـة مـن دون عائلتـه وأصدقائـه و[بكونـه بعيـدًا عـن] المـكان الـذي نشـأ فيـه».[9]

النزوح الجسدي والمادي

إنّ النـزوح المعنـوي والذهنـي الـذي يشـعر بـه النازحـون يتفاقـم بسـبب النـزوح الجسـدي والمـادي الذيـن يعيشـونه فـي مـكان سـكنهم الحالـي. فهـم ليسـوا فقـط نازحـون جسـديًا مـن بلـد إلـى آخـر، بـل أيضًـا يعانـون مـن الانفصـال عـن أماكـن سـكنهم الحاليـة، وعـن بيئتهـم والبلـد المضيـف والمجتمعـات لجملـة مـن الأسـباب. أحـد أهـم العوامـل التـي تسـبّب هـذا الانفصـال هـي سـوء حالـة مـكان السـكن، بالإضافـة إلـى أسـعار الإيجـارات المرتفعـة. فـي القسـم التالـي، تبحـث الدراسـة بعمـق فـي وضـع تقديـم المسـكن والخدمـات، وفـي التحديـات التـي تفرضهـا أسـعار الإيجـارات، وفـي المسـاعدات الضئيلـة أو حتـى المعدومـة التـي يتلقاهـا النازحـون السـوريون مـن الحكومـة، ومنظمـات الأمـم المتحـدة، والمجتمعـات المضيفـة. هـذه العوامـل، بالإضافـة إلـى النـزوح الذهنـي المذكـور أعـلاه، تقودنـا إلـى تقييـم جاهزيـة مـكان سـكن النازحيـن السـوريين للعيـش.

المسـكن، وتقديـم الخدمـات، والمـوارد المتوفـرة

فـي مـا يتعلـق بالمسـكن، أكّـد المقابَلـون أنّـه بالـكاد تصلهـم المسـاعدات، هـذا إن وصلتهـم، لا مـن اللبنانييـن ولا مـن منظمـات الأمـم المتحـدة أو المنظمـات غيـر الحكوميـة. وأفـاد البعـض أنّهم علـى الرغـم مـن أنّهـم مسـجلين لـدى مفوضيـة الأمـم، إلا أنّهـم لا يتلقـون أي مسـاعدات، أو توقفـوا عـن تلقيهـا بعـد اسـتبعادهم مـن برامـج المسـاعدات دون أي تبريـر. وأضافـوا أن البعـض منهـم قـد تلقـى فـي وقـت مـاضٍ مسـاعدات مـن مفوضيـة اللاجئيـن كانـت عبـارة عـن تقديمات مـازوت فـي فصـل الشـتاء علـى سـبيل المثـال، إلا أنّهـم مؤخـرًا باتـوا يعتمـدون فقـط علـى المـوارد الماليـة والأخـرى الماديـة المتوفـرة مـن أجـل توفيـر ظـروف معيشـية سـليمة. كمـا اضطـر عـدد كبيـر منهـم إلـى تبديـل مـكان إقامتهـم مـرات عـدة فـي السـنوات والأشـهر الأخيـرة، مـن سـندرات إلـى كراجـات وصـالات مناسـبات، مـن أجـل إيجـاد أكثـر أماكـن السـكن ملاءمـة وأقلهـا تكلفـة. وزعمـت امـرأة تمـت مقابلتهـا أنّ عائلتهـا تلقـت بعـض المسـاعدة مـن أنـاس فـي الأثـاث وأمـور أخـرى. وقـد وصفـت أحـد الأماكـن التـي سـكنوا فيهـا مـرة، قائلـة:

[9] مريم. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.

«كان كالتابوت من دون أي شباك أو اطلالة. استمرّ زوجي بالبحث عن مكان آخر للسكن. لم يمر وقت طويل على سكننا هنا. في البيت السابق، كان جلّ ما نملك أربع مفارش كنا نفترشها على الأرض. ساعدنا بعض الناس في تأثيث هذا المنزل. وعندما تمكنا من جمع القليل من المال الإضافي، اشترينا أريكة. إلا أنّ مثل هذه الأمور بالطبع ليس من أولوياتنا، فالمرء مستعد أن يحرم بطنه الطعام من أجل ادخار أقساط مدرسة أولاده». [10]

ويتشارك عدد معتبر من النازحين السوريين أماكن السكن مع عائلاتهم الممتدة بسبب الموارد المالية المحدودة. إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن كانت تعيش في منزل مؤلف من غرفتين وصالون واحد، مع زوجها، وابنها، وأمها، وحماتها. وأفادت امرأة أخرى أنّه عندما انتقلوا إلى بيتهم المستأجر، لم يكن هناك حمام أو نظام صرف صحي. وقد قدم زوجها طلبًا للكهرباء باستخدام مالهم الخاص، وركب الأنابيب بيديه. وأضافت أنّه عندما انتقلوا إلى البيت، كانت تملأه الجرذان والثلج، واضطروا إلى الطلب من الجيران تزويدهم بالمياه لمدة ستة أشهر إلى أن تمكنوا من تسوية أمورهم. وكان قد تمّ بناء البيت الذي يسكنون فيه، أو بالأحرى الغرفة، بغرض إيواء مولد كهرباء.

وقد أكدت امرأة أخرى كانت قد أتت إلى لبنان عام 2012، أنّ بيتهم «لم يكن صالحًا للسكن، إذ لم يكن يوجد لا باب، ولا شباك، ولا حتى كهرباء».[11] قامت الامرأة وزوجها بتصليح كل شيء واشتروا أثاث بمالهم الخاص دون أي مساعدة من أحد. وعلى الرغم من أنّها اعتبرت أنّ وضعهم السكني والمالي أفضل بكثير من النازحين السوريين الآخرين، إلا أنّها عبّرت عن بعض المخاوف التي تعتريها كون بيتهم يقبع في منطقة معزولة وسط مرج، إذ تحدثت عن معاناتها في القضاء على الأفاعي والحشرات المحيطة بالمنزل. كما أنّ العائلة لا تملك سيارة، فهم بالكاد يدخرون مبلغ الإيجار، ووسيلة النقل الوحيدة المتوفرة أمامهم هي دراجة ابنهم الهوائية الصغيرة.

وقد شجبت إحدى النساء بشدة وفي تضرع، مسكنها ووضعها بشكل عام في غزة. وقد مضى على وجودها في لبنان خمس سنوات بعد أن تمّ قصف بيتها في سوريا. وعلى حد قولها، فإنّها لم تتلقى يومًا مساعدة من أحد، على الرغم من أنّ العديد من الأشخاص أتوا لزيارتها والتحدث معها، إلا أنّه «لم تُعرض عليهم ولا قطعة لحم واحدة عندما كانوا يتضورون جوعًا».[12] وقد فقدت هذه الامرأة بصرها وأطفالها مرضى، في حين أنّ الأسرة

[10] رنيم. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.
[11] فاتن. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.
[12] سمية. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.

تفتقـر إلـى المـال الـلازم لعلاجهـم. واشـتكت المـرأة أيضًـا مـن غـلاء الطعـام والميـاه والـدواء فـي لبنـان، إذ أن عائلتهـا غيـر قـادرة علـى ابتيـاع الطعـام أو الـدواء. وأفـادت خـلال وقـت المقابلـة أنّ مـكان السـكن يـأوي عشـرة أشـخاص، مـن ضمنهـم هـي، وابنتيهـا الاثنتيـن، وابنهـا، وزوجـة ابنهـا. وقالـت إنّ تسـمية مـكان سـكنهم بيتًـا هـي مبالغـة لأنّهـم كانـوا يعيشـون فـي المطبـخ بشـكل أساسـي حيـث ينـام كل فـرد علـى الأرض. وكان المنـزل مؤلـف مـن غرفـة نـوم واحـدة يشـغلها ابنهـا وزوجتـه، والمطبـخ الـذي كان أيضًـا بمثابـة غرفـة نوم/معيشـة، وحمـام.

وأضافـت شـارحة أنّ الميـاه تنقطـع دائمًـا، وأنّ الكهربـاء متوفـرة كل كـذا يـوم، فكانـوا يقضـون معظـم لياليهـم علـى ضـوء الشـمعة، وكان أحـد الجيـران يعطيهـم الطعـام وإلا مـا كان ليتوفـر لديهـم شـيء ليأكلـوه. وكانـت المسـاعدات الوحيـدة التـي تلقونهـا مـن المنظمـات هـي عبـارة عـن صناديـق عـدس وملـح وطحيـن تصلهم كل أربعـة أشـهر. وفـي فصـل الشـتاء، يضطـرون إلـى حـرق الأحذيـة والبلاسـتيك كمصـدر تدفئـة. ونظـرًا إلـى أنّـه لا يوجـد شـبابيك أو أي فتحـات فـي مـكان سـكنهم، فإنّهـم يقومـون بالطبـخ وتسـخين الطعـام والميـاه علـى نـار يوقدونهـا فـي الخـارج، حتـى فـي الشـتاء. عـلاوة علـى هـذا كلـه، لـم يشـتروا يومًـا شـيئًا لأنفسـهم وهـم فـي لبنـان.

مـن جهـة أخـرى، قـال رجـل تمـت مقابلتـه إنّ شـخص لبنانـي من بلـدة غـزة ساعدهم وأعطاهم قطعـة أرض دون أي مقابـل حتـى يشـيدوا عليهـا خيمتهـم. وأضـاف أنّهـم يحصلـون علـى الميـاه مـن منظمـة تزودهـم أيضًـا بحطـب وبطانيـات لفصـل الشـتاء وتهتـم بأمـور السـباكة.

«كل شـهر يأتـون لكـي ينظفـوا الحفـرة. يصلنـا بيـن الحيـن والآخـر أشـياء مثـل الزيـت والسـكر. أهـم مصـدر راحـة لدينـا هـو أننـا لا نصـرف مـالًا علـى الإيجـار، فقـد مضـى خمـس سـنوات علـى عـدم اضطرارنـا إلـى دفـع الإيجـار. ليـس فـي مخططاتنـا الانتقـال إلـى مـكان آخـر، فنحـن فـي أمـان، ومرتاحـون، وعلـى مـا يـرام». [13]

تكاليـف الإيجار أثقل عبء

تذمّـر جميـع المقابَليـن مـن تكاليـف الإيجـار المرتفعـة. أمـا أولئـك الذيـن عُرضـت عليهـم قطـع الأرض دون مقابـل، فقـد أبـدوا قـدرًا كبيـرًا مـن الرضـا والراحـة فـي حياتهـم الحاليـة بيـن جميـع مـن أجريـت معهـم المقابـلات. وقـد زعـم أحـد الذيـن أجريـت معهـم مقابلـة التالـي:

«نعيـش فـي مجمـع سـكني، وأسـعار الإيجـار مرتفعـة للغايـة، إذ تصـل إلـى ٢٥٠ د.أ. فـي الشـهر، باسـتثناء فواتيـر الكهربـاء وغيرهـا. كان المنـزل لا يحـوي شـيئًا عندمـا انتقلنـا إليـه، إلا أنّ منظمـة دانماركيـة قامـت بإعطائنـا

[13] أحمد، أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.

بعض الفرش عند انتقالنا، وما زلنا نستخدمها. كما أنّه لم نعد مسجلين مع مفوضية اللاجئين. وتقوم منظمة تدعى «رؤية» بإعطائنا الملابس».[14]

وقد تراوح سعر الإيجار عند المقابَلين بين 200,000 ل.ل. و500,000 ل.ل. اعتمادًا على مساحة المكان. ولا يشمل هذا المبلغ فواتير الخدمات مثل الكهرباء والماء. تثقل هذه التكاليف كاهل النازحين إذ ذكروا أنّهم يصرفون كل دخلهم على الإيجار.

على سبيل المثال، قالت إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهنّ إنّ عملها في بيع الخضروات بالكاد يولد مردودًا يكفي عائلتها التي تدفع 100 د.أ. كل شهر مقابل الإيجار، و300 د.أ. كل سنة مقابل إيجار الأرض حيث أقامت مشروعها، و1,400 د.أ. سنويًا مقابل إيجار بئر المياه. وأضاف أنّ المساعدة الوحيدة التي يتلقونها هي قسائم الطعام التي تقدمها مفوضية اللاجئين. لذلك ابتدعت العائلة نظامًا للتأقلم، فهم يجمعون أموال الإيجار أولًا، ومن بعدها يسعون وراء تأمين النفقات الأخرى.

وكانت أبرز مشكلة تواجه المقابَلين أجمعين هي أنّه عندما أتوا إلى لبنان، لم يحضروا معهم أي شيء، إذ خال البعض منهم أنّ الوضع آنذاك كان مؤقتًا ولم يظنوا أنّ رحلتهم ستستمر سنوات. أما البعض الآخر فقد فرّ على عجل في ظل ظروف في غاية الخطورة.

واشتكت إحدى النساء التي كان اليأس جليًا عليها، من أنّ عمل ابنتها في تنظيف المنازل لم يكن كافيًا لتغطية تكاليف الإيجار، وأنّ العمال من الجنسية السيرلانكية باتوا يستحوذون على أغلب أعمال التنظيف. وأضافت أنّ ابنتها لم تتمكن من اجراء أي فحوصات طبية لأنّها عليها الاختيار بين تكلفة هذه التحاليل وتكلفة الإيجار، «والإيجار دائمًا أهم».[15]

وقد كرر رجل نفس الشكوى، قائلًا:

«لست مرتاحًا هنا على الإطلاق، إذ أصرف كل مدخولي على الإيجار، ولا يتبقى معي أي مبلغ يكفيني حتى نهاية الشهر. إنّ الوظيفة التي أشغلها حاليًا هي أفضل ما يمكنني إيجاده بالنسبة للراتب، وأتقاضى مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل أدفعه كلّه مقابل الإيجار. إنّ الشقة التي نعيش فيها عادية مؤلفة من غرفتي نوم، ومطبخ، وحمام.

[14] فؤاد. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.
[15] سمية. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.

وعندما كنت أقصد بيروت للعمل في بعض الأحيان في فصل الشتاء, كنت أنام في مستودع هناك تحت المطر وفي البرد في حال بقيت في العمل متأخراً في الليل, إذ لا أستطيع العودة إلى غزة لأنه لا يتوفر في ذلك الوقت وسائل نقل إلى هناك».[16]

مثل هذا الوضع صعب للغاية على المقابَلين مقارنةً بحياتهم في سوريا التي حتى وإن لم تكن ميسورة بالكامل, إلا أنّهم كانوا يعيشون بكرامة وكانوا مكتفين ذاتيًا, إذ زعموا: «في سوريا, كنا نزرع المحصول الذي نحتاجه لتناول الطعام, أما هنا, لا يمكننا فعل ذلك. الشعب اللبناني قاسٍ عندما يتعلق الأمر بالمال».[17]

الحياة السابقة مقارنةً بالحالية

يظهر على النازحين السوريين بوضوح الألم الذي يعانون منه بسبب النزوح العقلي والصدمات الناجمة عن النزوح الجسدي. كما أنّهم لا يشعرون بأي انتماء إلى منازلهم الحالية التي يفتقرون إلى حقّ امتلاكها, ويشعرون أنّه غير مرحب بهم إما من قِبل الملاك أو اللبنانيين في محيطهم.

وقد تحدّث المقابَلون بشغف ولوعة, ولكن أيضًا بفخر, عن بيوتهم وحياتهم السابقة في سوريا, خصوصًا بعدما شجبوا وضعهم الحالي. ولجأوا إلى استعادة ذكريات جميلة, وحاولوا استنساخها في لبنان كشكل من أشكال مواساة نفسهم على ما فقدوه. إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهنّ وصفت بيتها في سوريا الذي أصبح حطامًا, بـ «الكبير, والجميل, والمبني على الطراز العتيق مع سطح وحديقة».[18] وقد تحدثت امرأة أخرى بنبرة حنين عن ذكرياتها, قائلة:

«في المناسبات والأعياد, كعيد الفطر, كنت أشتري لأولادي الألعاب, وكنت أقيم الحفلات. وفي رمضان, كنت أتبرع بالمال للمحتاجين. وعندما انتقلت إلى لبنان, لم أتمكن من القلوع عن هذه العادات, إذ لا أزال أقيم حفلة صغيرة في العيد, إلا أنّها لا ترتقي إلى مستوى الحفلات التي كنت أقيمها من قبل. كما أنني لم أعد قادرة على شراء الهدايا».[19]

[16] سعيد. أجرت المقابلة سلوى منصور, في غزة, مايو/أيار-يوليو/تموز, 2018.
[17] سمية. أجرت المقابلة سلوى منصور, في غزة, مايو/أيار-يوليو/تموز, 2018.
[18] نادية ومريم. أجرت المقابلة سلوى منصور, في غزة, مايو/أيار-يوليو/تموز, 2018.
[19] رانيا. أجرت المقابلة سلوى منصور, في غزة, مايو/أيار-يوليو/تموز, 2018.

وأفادت عائلة أخرى أنّهم كانوا يملكون ملحمة في سوريا، وكانت الأعمال تسير على ما يرام، إلا أنّهم أشاروا إلى أنّ استنساخ أو إعادة إحياء حياتهم في سوريا هنا، ترتّب عليها تكاليف باهظة:

«كانت حياة مختلفة عن هنا بنسبة مليون بالمئة، لذلك اخترنا العيش في شقة وليس في كراج أوخيمة، بغض النظر عن التكلفة الإضافية. نحن ببساطة لسنا معتادين على العيش إلا بهذه الطريقة».[20]

وكان وضعهم الحالي يبعث في نفوسهم الحنين والشوق إلى حياتهم ومنازلهم في سوريا – وفي بعض الأحيان يفاقم هذه الأحاسيس. وقد قالت امرأة في هذا الصدد:

«في سوريا، كانت تشغلنا أمور تبدو الآن تفاهات سخيفة وعبثية، إذ كان جل ما يهمنا انتقاء أفضل بلاط سيراميك للمنزل، وأفضل زخارف، وكنا نتنافس مع جيراننا على من يصرف مال أكثر على المنزل. وبعد ذلك بفترة قصيرة، وجدنا أنفسنا نفترش ذات الفرش الذي تقدمه لنا الأمم المتحدة».[21]

مع ذلك، يستحوذ على النازحين السوريين همّ الاستمرار على قيد الحياة ويحاولون دون كلل خلق «ظروف سكن ملائمة». وقد تمكّن أحد المقابَلين من بناء باب لمكان سكنهم من أجل تحسين ظروف عيشهم، بينما قام رجل آخر بزراعة حديقة ووضع إنارة لها، تخليدًا لمنزلهم القديم. إلا أنّ المقابَلين الآخرين كانوا يفتقرون إلى السبل اللازمة لتعويض خساراتهم ولخلق ظروف سكن ملائمة، إذ أن ما ينقصهم كان أبعد من المال، فقد كان مكان سكنهم يفتقد

[20] سعيد. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.
[21] رانيا. أجرت المقابلة سلوى منصور، في غزة، مايو/أيار-يوليو/تموز، 2018.

بعـض أفـراد العائلـة الذيـن لـم يكونـوا موجوديـن إمـا بسـبب بعـض القوانيـن أو أنّهـم وقعـوا ضحايـا الحـرب الدائـرة.

الخلاصة

أظهـرت دراسـة الحالـة هـذه أنّ مسـألة المسـكن تفـرض فـي الغالـب تحديـات صعبة علـى العديد من السـوريين النازحيـن، وتمثـل مشـروع غيـر مكتمـل يجـب عليهـم العمـل عليـه بشـكل مسـتقل عـن الدولـة أو المجتمعـات المضيفـة. إنّ تكاليـف الإيجـار تجعـل المسـكن غيـر متـاح للكثيريـن، وحتـى عندمـا يتـمّ تقديـم قطعـة أرض دون مقابـل لإنشـاء المسـكن ، تبـرز العديـد مـن المشـكلات الأخـرى. وقـد تبيـن مـن خـلال المقابـلات التـي أجريناهـا أنّ أهـم المسـاعدات التـي كان يتلقاهـا المقابَلـون كانـت تقدمـة السـكان المحلييـن فـي البلـدات، مـن طعـام، إلـى ثيـاب، وأثـاث، وحتـى ابتسـامات، إذ كان النازحـون يرونهـا مساعِدة أكثـر مـن تقديمـات مفوضيـة اللاجئيـن. وبالفعـل، يجـب أن يحـدث تغييـرات منهجيـة، غيـر أنّ قـدرًا كبيـرًا مـن الدعـم يمكـن أن يأتـي مـن المسـتوى المحلـي. فالنازحون السـوريون يعانـون مـن نـزوح ذهنـي وجسـدي نظـرًا إلـى الشـكاوى الكثيـرة التـي كتبـت بحقهم، وسـوء المعاملـة التي يتعرضـون إليها مـن الدولة، وشـعورهم بأنّـه غيـر مرحّـب بهـم. كمـا أنّـه لا يبدو فـي الأفـق أي بـوادر لوضـع إجـراءات تموضـع لهـم. كمـا أنّ السـكان المحلييـن هـم جـزء مـن هـذه المشـكلة، إذ يقـوم عـدد منهـم باسـتغلال مجتمعـات النازحيـن عبـر رفـع أسـعار الإيجـار أو خفـض الأجـور. لذلـك، كان النازحـون فـي أحسـن الأحـوال يتلقـون خدمـات إسـكان غيـر رسـمية، واسـتنادًا إلـى المعاييـر التـي اقترحناهـا فـي البدايـة لتوفيـر ظـروف سـكن «صالحـة للعيـش»، فقـد أظهـرت النتائـج أن ظـروف سـكنهم «غيـر صالحـة للعيـش» فـي معظـم الحـالات، خصوصًـا أنّ البعـض منهـم فُصـل عـن أفـراد أسـرته، والبعـض الآخـر كان يعيـش فـي مطبـخ أو فـي مـكان آخـر يتـم تذكيرهـم فيـه يوميًـا بأنهـم غيـر مرحـب بهم وأنّ وضعهـم أدنـى.

بنـاءً علـى مـا سـبق، يجـب مقاربـة أزمـة مسـكن النازحيـن السـوريين علـى ثلاثـة مسـتويات: علـى المسـتوى الحكومـي الوطنـي، حيـث يجـب مناقشـة وضـع السـوريين النازحيـن بجديـة وافيـة حتـى يتـمّ وضـع سياسـات مسـتنيرة بشـأن تقديـم المسـاعدات وحالـة عـودة النازحيـن؛ وعلـى المسـتوى الحكومـي المحلـي حيـث يجـب علـى البلديـات والهيئـات الحكوميـة المحليـة التواصـل مـع المجتمعـات النازحـة لمعرفـة الخدمـات التـي يحتاجونهـا؛ وعلـى مسـتوى الإيجـار وتسـعيره، الأمـر الـذي يسـتلزم وضـع مقيـاس معيـاري. كذلـك يجـب أن يكـون هنـاك اتصـال وثيـق مـع المنظمـات غيـر الحكوميـة العاملـة فـي مجـال مسـاعدة اللاجئيـن مـن أجـل اتخـاذ قـرارات مسـتنيرة بشـأن السياسـات المتعلقـة بحالـة السـكن والإيجـار والمتطلبـات الموسـمية. أمـا علـى مسـتوى المجتمـع، فيجـب بنـاء الجسـور بين المجتمعـات المضيفـة والمجتمعـات النازحـة بهـدف تعزيـز التعاطـف وتبـادل المعرفـة بشـأن الاحتياجـات الاقتصاديـة والاجتماعية لـكلا المجتمعيـن.

ببليوجرافيا

*Anzaldua, Gloria. 2012. "Borderlands / La Frontera: The New Mestiza." Aunt Lute Books. *

Gleick, Peter H. 2014. "Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria." Pacific Institute 334, vol. 6 (July): 331-40. https://journals.ametsoc.org/doi/pdf/10.1175/WCAS-D-13-00059.1.

Massey, Doreen. 1994. "Double Articulation: A Place in the World." In Displacements: Cultural Identities in Question, edited by A. Bammer, 110–121. Bloomington: Indiana University Press.

Moghaddari, Sonja. 2018. "On (not) being there: affective simultaneity across place and time, and displacement." Allegra Laboratory. August. http://allegralaboratory.net/on-not-being-there-affective-simultaneity-across-place-and-time-displacement/.

Mourad, Lama and Janmyr, Maja, 2018. "Syrians in Displacement: Categorizing Syrians in Lebanon as Vulnerable." Forced Migration Review, no. 57 (February): 19-21. https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/en/syria2018/janmyr-mourad.pdf.

The World Bank, 2019. "The Mobility of Displaced Syrians: an economic and social analysis" 11. file:///C:/Users/user/Downloads/9781464814013.pdf.

Vigh, Henrik and Bjarnesen, Jesper. 2016. "The Dialectics of Displacement and Emplacement."

In Conflict and Society Advances in Research, 13-16. Berghan Books. Doi: 10.3167/arcs.2016.020104.